العدد الثاني أكتوبر 2019

المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية
Arab Center For Research And Media Studies

مجلة العربي للدراسات والأبحاث

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز العربي
للأبحاث والدراسات الإعلامية

في هذا العدد

01

02

03

المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية
Arab Center For Research And Media Studies

مجلة العربي للدراسات والابحاث
Arab Journal for Studies and Research

مجلة العربي للدراسات والابحاث

جميع حقوق النشر محفوظة لدى مجلة العربي للدراسات والأبحاث، ويحظر نشر أو توزيع أو طبع أي مادة دون إذن مسبق من مجلة العربي والمقالات والأبحاث المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها

راسلنا على البريد الإلكتروني :arabpress0598@gmail.com

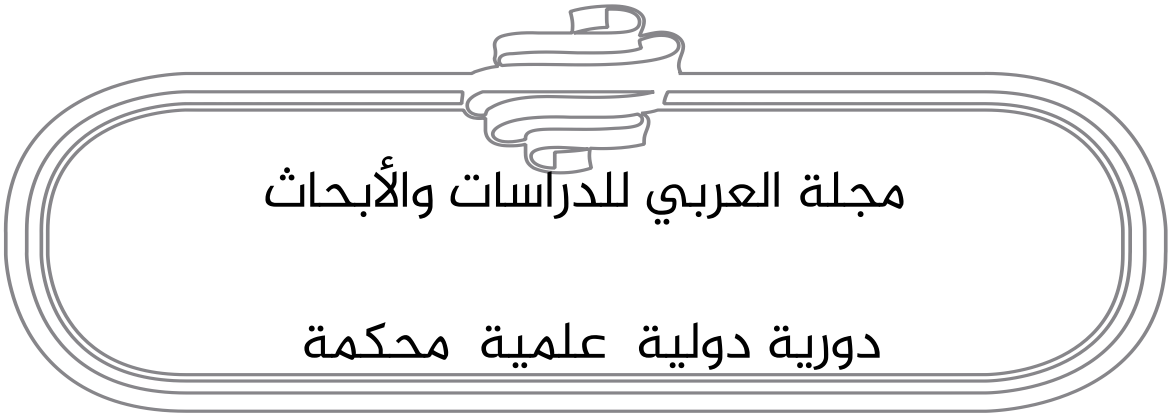
مجلة العربي للدراسات والأبحاث
دورية دولية علمية محكمة

	مجلة العربي للدراسات والابحاث دورية دولية علمية محكمة	

مجلة العربي للدراسات والابحاث مجلة علمية محكمة متعدد التخصصات تصدر من دولة فلسطين عن المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية،تنشر مختلف الاعمال العلمية المبتكرة من مقالات وبحوث ومراجعات وكتب في اللغة العربية والانجليزية .

رئيس المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية

د. جهاد شلط

رئيس التحرير

د. احمد حسين

مدير التحرير

د. هبة ديب

هيئة التحرير

د. عبد الرحمن التميمي

د. فيروز لمطاعي

د. حسين سالم مكاون الخالدي

الاخراج الفني

د. قيس ابراهيم البرهومي

الهيئة العلمية الاستشارية
الأستاذ الدكتور سعاد هادي الطائي /كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية./جامعة بغداد/ العراق
الأستاذ الدكتور علي السيد ابراهيم عجوة/ عميد كلية الإعلام/ جامعة القاهرة سابقاً/ مصر.
الأستاذ الدكتور محمد احمد فياض/ عميد كلية الإعلام/ كلية الإمارات للتكنولوجيا/ ابو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة.
الأستاذ الدكتور حاتم عبد المنعم عبد اللطيف/ أستاذ علم الاجتماع/ جامعة عين شمس/ مصر.
الدكتور أمجد عيسى طلافحة/ أستاذ مشارك في كلية الآداب/ جامعة اليرموك وجامعة السلطان قابوس.
الدكتور سماء علوي الهاشمي/ أستاذ مساعد في كلية الإعلام في جامعة البحرين/ البحرين.
الدكتور خالد قاسم حسين بني دومي/ أستاذ مشارك في كلية الآداب في جامعة اليرموك
الدكتور ثريا السنوسي/ أستاذ مشارك في كلية الاعلام في جامعة الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة.
الدكتور نصر الدين عبد القادر عثمان/ أستاذ مشارك في كلية الإعلام في جامعة عجمان/ الإمارات العربية المتحدة.
الدكتور فيروز لمطاعي/ أستاذ مشارك في جامعة الجزائر/ الجزائر.
الدكتور عبد الكريم علي الدبيسي/ مساعد عميد كلية الإعلام لشؤون ضمان الجودة في جامعة البتراء
الدكتور ناهدة محمد مخادمة رئيس قسم الصحافة في جامعة اليرموك.
الدكتور حسين سالم مكاون الخالدي/ رئيس مركز البحوث التربوية/ وزارة التربية/ العراق.
الدكتور رشا علي جاسم العامري/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي/ وزارة التربية والتعليم/ العراق.
الدكتور عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي/ مديرية تربية صلاح الدين/ وزارة التربية/ العراق.

إجراءات تقديم البحث و مواصفاته

1_ يقوم الباحث بتنسيق البحث حسب شروط المجلة المذكورة أدناه.

2_ يقوم الباحث بأرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:arabpress0598@gmail.com

3- يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

4_ يجب أن لا يكون البحث منشور سابقاً.

5_ يتمّ تقويم البحث من ثلاثة محكّمين.

6_ يتم ابلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض يتم ارسال ملاحظات التحكيم الى الباحث.

7_ يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور اعلاه.

قواعد النشر في مجلة العربي للدراسات والابحاث

1- مجلة العربي للدراسات والابحاث مجلة علمية محكمة متعدد التخصصات تصدر من دولة فلسطين عن المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية،تنشر مختلف الاعمال العلمية المبتكرة من مقالات وبحوث ومراجعات وكتب في اللغة العربية والانجليزية .

2- تُقدّم الأبحاث باللغتين العربية أو الإنجليزية.

3- تنشر المجلة الأبحاث والترجمات ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية متعدد التخصصات العلمية بعد مناقشتها واقرارها.

4- يُشترط في البحث أن لا يكون قد نُشر سابقاً.

5- يُقدّم الباحث مع البحث ملخصاً باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية على ألا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.

6- يكتب الباحث اسمه وتخصصه ومكان عمله على غلاف البحث فقط.

7- يجب ألا تزيد صفحات البحث عن **30** صفحة شاملة الجداول والمراجع.

8- إذا اختلّ شرط من شروط النشر؛ لهيئة تحرير المجلّة أن ترد البحث للباحث ليقوم بتعديله بما يتفق مع شروط النشر في المجلّة.

9- بعد اجازة البحث من هيئة التحرير بشكل مبدئي يتم ارسال البحث إلى اثنين من المحكمين للتقييم، ويتم نشر البحث بعد موافقة المحكمين على ذلك، وفي حال وجود تعديلات يوصى بها المحكمون كشرط لنشر البحث يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة.

10- في حال قبول البحث للنشر يتعهد الباحث بإرسال نسخة الكترونية من البحث بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليه.

11- البحوث المرسلة للمجلّة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر

12- يُزوّد الباحث الذي نُشر بحثه بنسخة واحدة من المجلّة التي نُشر فيها بحثه علي صيغة ملف **pdf**

12- تحتفظ هيئة تحرير المجلّة بحقها في أن تحذف أو تختصر بعض الصفحات أو الجداول أو الكلمات أو محتويات؛ بما لا يخل بأفكار البحث الأساسية؛ شريطة أن يتم ذلك بما يتلاءم مع أسلوب المجلّة في النشر.

13- لا يجوز للباحث نشر أيّة مادّة علميّة من بحثه المنشور في المجلّة إلّا بعد الحصول على موافقة خطيّة من هيئة التحرير.

14- جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها دون أن تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

15- يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقييم.

16- تذكر جميع المراجع التي وردت في متن البحث، على أن تكتب في القائمة وفقاً للحروف الهجائية بالنسبة لأسماء المؤلفين وحسب اسم الكنية للمؤلف ويرتب كل مرجع كما يلي :

الاسم الكامل للمؤلف (السنة)، عنوان الكتاب ،ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر ،مكان النشر ،البلد ترميزه – الصفحات، ويسترشد بأمثلة المتن الإنكليزي بقواعد

إعداد البحث للنشر فيما يتعلق بصياغة المراجع ويرجى عدم استخدام الأرقام سواء في المتن أو القائمة بل ترتب أبجدياً.

17_ أنماط وصيغ الكتابة تكون كالتالي: مقاس الصفحة (**A4**)، وبتباعد أسطر بقدر مسافتين (شاملة الهوامش، والمراجع، والمقتطفات، والجداول، والملاحق) وبهوامش (**2,5** سم كحد أدنى) لكل من أعلى وأسفل وجانبي الصفحة، ونمط الكتابة: للغة العربية: **Traditional Arabic** حجم الخط **14**.للغة الإنجليزية: **Times New Roman** حجم الخط **10**.

18_ توجه جميع المراسلات والاشتراكات الى رئيس هيئة التحرير، الدكتور احمد حسين عبر البريد الإلكتروني التالي : arabpress0598@gmail.com

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
افتتاحية العدد	د. احمد حسين	10
تَّجْدِيدُ الخِطَابِ الدّينىّ لِتَعزِيز الأمن والسّلْمِ المُجتَمعِى	الدكتورة : محجوبة العوينة	11
دور الذكاء الاستراتيجى فى عملية اتخاذ القرار فى الجامعات	الحكومية الأردنية الباحثة غدير مازن قطيشات	28
"دور الشراكة بين الأسرة والمدرسة لإرساء ثقافة اللاعنف لدى التلاميذ"	د. فريدة رجاح بوروبى	38
التحديات التنموية المتضمنة فى برامج الدراسات العليا التى يتعايش معها المجتمع الاردنى من وجهة نظر العاملين فى وزارة التعليم العالى "المسؤولية المجتمعية لبناء السلم المجتمعى والتنمية"	الدكتور الاستشارى: حنان صبحى عبد الله عبيد / الجامعة الاردنية/الأردن الاستاذ المساعد الدكتور: محمد عرب نعمة الموسوى /جامعة ميسان / العراق الاستاذ المشارك الدكتور: صالح أحمد أمين عبابنة /الجامعة الاردنية/الأردن	72
المسئولية المجتمعية ودورها فى بناء السلم المجتمعى دراسة حالة – مصنع سكر كنانة – السودان	إعداد: د. فاروق محمد أحمد إبراهيم - استاذ مساعد - جامعة أفريقيـا العالمية – السودان	88
التنمية المستدامة: معارف ومهارات وتجارب وخبرات ومنظمات المجتمع المدنى	د.حسين سليمان محمد أحمد	116
دور الجامعات الأردنية فى نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها	د. ة لينا ماجد المعلوف/وزارة التربية والتعليم د. يوسف نجم سمارة / وزارة التربية والتعليم أ.د محمد سليم الزبون/الجامعة الاردنية	146

كلمة العدد

رئيس التحرير

دكتور أحمد حسين

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العامين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين

بسم الله بدأنا باصدار العدد الأول وعلي الله توكلنا وبتوفيق من الله نسعد اعزاءنا من الباحثين الكرام بصدورالعدد الثاني من مجلة " ؟" التي تصدر عن مركز " ؟ "حيث تواصل المجلة فتح أفاقها للمعرفة والبحث العلمي في تخصصاتها المتنوعة، حيث تغطى المجلة كافة الميادين الإبداعية فى الآداب والفنون والتراث إلى جانب التحقيقات والدراسات والاستطلاعات والمتابعات الخبرية، واسرة المجلة تهيب بالباحثين في مجال العلوم الانسانية، ورموز الفكر والأدب والإعلام ، أن يساهموا في اثراء أعداد المجلة القادمة بابداعاتهم وأفكارهم التي تساهم في تقدم الامة وازدهارها.

ونتقدم بخالص الشكر لكل من ساهموا في اثراء المجلة بأبحاثهم، وكل أعضاء هية التحرير الذين قاموا على مراجعتها وتحكيمها، واسهمو بجهد في الاعداد والاخراج، فلهم كل الشكر والتقدير. والشكر موصول للاخ الفاضل رئيس المركز الدكتور جهاد على الجهد العظيم الذي يبذله في انجاز المجلة والسهر عليها.

وتود هيئة تحرير المجلة من قرائها أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وبريدها الإلكتروني بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي يمكن أن تكون لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

والله ولي التوفيق والنجاح،،،وترقبوا صدور العدد الثالث الذي سوف يصدر قريبا انشاء الله

تَّجْدِيدُ الخِطَابِ الدّينيّ لِتَعْزِيز الأمن والسّلْمِ المُجتَمعِي

الدكتورة : محجوبة العوينة

أكاديمية جهة طنجة تطوان الحسيمة للتربية والتكوين -

المملكة المغربية

مقدمة :

غايتي في هذا البحث أن أتحدث عن مهمة علماء في تجديد خطابهم من أجل جيل يفهم ويعي دينه قصد تعزيز الأمن والسلم المجتمعي .

فمن المعلوم أن مهمة العلماء قديما وحديثا واحدة، مستمدة من طبيعة الدعوة التي جاء بها النبي ن الذي قال : (يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، والانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)[1] ؛ فالمهمة اذن محددة ، وتنحصر في نقط ثلاث

- إزالة كل انحراف عن الدين مصدره الغلو أو المشادة في الدين ؛
- دفع انتحالات للمبطلين الذين يدخلون في الدين ما ليس فيه ، أو تتسرب الى أفكارهم من حيث لا يشعرون مبادئ باطلة لا تتفق وطبيعة التوحيد ؛
- تقويم تأويلات الجاهلين بالدين ، الذين لا يبالون بالانحراف ، والذين يصيب عقائدهم متى تدرعوا بما يرضي غرائزهم .

ويستوجب القيام بهذه النقط طبعا معرفة الدين نفسه ، ومركزه من الديانات الأخرى ومن النظريات والأفكار الإنسانية على اختلاف العصور وهذا ما يستوجب المعرفة بالبشر وباللغات والتطورات التاريخية والعلمية وكل مقومات الحضارات الإنسانية ووسائلها الثقافية لتكوين الخلف الإنساني في كل البيئات والعصور تكوينا يواكب مستجدات العصر لذا يتوجب التفكيرفي الدعوة التي أطلقها العديد من العلماء تجديد الخطاب الديني قصد تحقيق الأمن والسلم المجتمعي

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- التعرف على معنى التجديد الديني وأهميته في تعزيز الأمن والسلم المجتمعي .

- إيجاد أفكار بناءة من أجل توجيه فكري للفئات الشابة خصوصا في ظل انتشار وسائل التواصل والانفجار المعلوماتي وسهولة الوصول إليها للحد من العنف والتطرف والارهاب ؛
- بيان الوجه الصحيح لتجديد الديني ، وتصحيح بعض الأراء المغلوطة عن التجديد ، وإبراز سماحة ووسطية الإسلام .
- بيان أثر ديني للتجديد في مجالات حيوية وميدان المعرفة والعلوم تواكب وميولات الشباب ؛
- الاهتمام بالمرأة وثقافتها الدينية والفكرية لتربية جيل قوي ومسيطر على أهواءه متشبت بقيم الأمن والسلم ؛
- تكوين جيل من العلماء الدين هدفهم وضع خريطة طريق لتعزيز الأمن والسلم المجتمعي

أسباب اختيار الموضوع :

إن تكاثر الأهواء والشيع ، وافتراق الأمة وكثرة الخبث في الدين ، حتى غطت على الحق شبه المبطلين جعل لزاما من علماء الأمة ، وعظماء الملة إلى الانتهاض لمناضلة المبطلين باللسان كما كان الصدر الأول يناضلون عن الدين بالسنان ، فكان سبب اختيار الموضوع في محله ، وهو الدفاع عن الدين ضد المتطرفين بتجديد خطاب المنافحين ونشر قيم الأمن والسلم في العالمين .

منهج البحث :

سأعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع المادة العلمية التى تخدم البحث ، وتحقق أهدافه .

المبحـــــث الأول : بيان المفاهيم الواردة في العنوان ؛

تضمن العنوان عدة مفاهيم منها : "الأمن" ؛ و"السلم المجتمعي" ؛ و "تجديد الخطاب الديني" . أصبح مصطلح تجديد الخطاب الديني ضرورة ومطلب ملح في الوقت الراهن بل فرض نفسه نتيجة أسباب كثيرة ومتعددة أهمها : الأوضاع المتردية للمجتمعات الإسلامية ، ورغم أن التجديد كان مطروحا

طوال القرنين الماضين ، إلا أن الواقع الفكري المتأزم جعل مسألة التجديد تلح بنفسها في عصرنا الحالي ، فكان خطاب التجديد ، نقصد بمفهوم التجديد :

- في اللغة ، فإذا انطلقنا من لفـــــــظ @ج! @ د! @د! ، فنجد أن الكلمة تدل على عدة دلالات : الجد ، الحظ ، والرزق ، يقال فلان ذو جد في كذا أي ذو حظ ، الجد أي من كان له حظ في الدنيا ولم ينفعه ذلك منه في الآخرة , قال ن : (قمت على باب الجنة فإذا عامة من يدخلها الفقراء ، وإذا أصحاب الجد محبوسون) [1] ، أي ذوو الحظ والغنى في الدنيا ؛ وفي الدعاء : (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) [1] ، أي من كان له حظ في الدنيا لم ينفعه ذلك في الآخرة ؛ والجد هو العمل والاجتهاد ، والعرب تقول : سعى بجد فلان وعدي بجده وجدة كل شئ طريقته وجدته علامته والجدة الطريقة في السماء والجبل ، والجدد الخطط والطرق [1]
- أما في الاصطلاح : فمن خلال الشبكة الدلالية لمفهوم "التجديد" ، نجد أن الأصل فيها الإحالة إلى مقام طبيعي يقوم فيه الإنسان طارقا ، أو سالكا ، أو ناهجا ، أو ساعيا ، بحيث يكون سعيه ذا أحوال خمسة ، هي :

- أن يكون سعيا في الطريق الواضح والسوي والمفضي إلى ما ينفع ، سعيا يستدل فيه بالعلامـات ، من خلال استحضار مفاهيم "الجدد" ، "الجدة" ، و"الجادة" حين يتم استشكال المفهوم من "التجديد" .
- أن يكون سعيا نافعا لخلوه من الهزل ، ولاتصافه بالتحقق والاجتهاد ، ولتوخيه الإحكام والعقل .
- أن يكون سعيا للتروي : إن التروي تعمُّلُ لتكوين "رأي" من الآراء ، أي للحكم بحكم من الأحكام ، ويظهر افتراض تعلق "التجديد بالتروي من تسمية "الرأي" باسم "الجُدّة" .
- أن يكون سعيا لكشف اللامعهود واللامألوف : من المعلوم أن "الجدة" نقيض "البِلى" ، ونقيض "الخَلَق" ، واسم "الجديد" يطلق على كل من وصف بالجدة ، وعلى كل ما لـم يسبق به العهد ، لذلك فالتجديد متعلق بالتصيير والتأدية إلى اللامعهود من شأنه ألا يبلى .
- أن يكون سعيا ترجى منه الفائدة التى لا تحصل ضرورة : التجديد يرتبط بالفائدة من جهتين :

- التجديد والسعي المفيد : يقال لفلان في هذا الأمر جدٌّ إذا كان مرزوقا منه ؛ ويقال فلان صاعد الجد إذا كان له البخت والحظ في الدنيا
- التجديد والسعي غير المفيد : يقال في الضرع إذا ذهب لبنه أنه تجدد ؛ ويقال في الثدي إذا يبس أنه جد [1] .

هذا السعي الذي وضعه الدكتور حمو النقاري ، مكوناته ومبادئه في كتابه "ابحاث في فلسفة المنطق" ، مايؤكد عليه هو بيان التكامل بين "التقليـــــد"[1] و"التجديد" من خلال إعادة الاعتبار لمعان هذه المفردتين التى أصبحت منسية اليوم أن مفهوم التجديد كما أشار له بعض الباحثين هو فعل يمارس هو سلوك في طرق لم تكن معهودة وهذه الطرق غير المعهودة معناها أنها طرق مناسبة للعصر الذي نعيش فيه ، ولابد هنا أن ستغل الإمكانيات المتاحة اليوم التى لم تكن متاحة لنا فيما مضى .

فيظهر مما سبق أن مفهوم التجديد يعتبر مفهوما متشابكا ، ومن الصعب تحديده نظرا للخلفيات الفكرية لكل مدع التجديد ، فما يراه البعض تجديدا ، يراه البعض الآخر تقليدا ، إلا أن الدكتور طه عبد الرحمن الفيلسوف المغربي ربطه بمفهومين آخريين ، هما : مفهوم النظر ومفهوم النص ، ولا يمكن الحديث عن الأول دون هذين المفهومين ، إذ هما في الحقيقة موضوع فعل التجديد ، أي أن المفكر طه عبد الرحمن يسعى الى تجديد النظر في النص باعتباره خطابا ينطلق من النص الديني كمرجعية قيمية وفكرية ، هذا فيما يخص التجديد .

أما الخطاب الديني : فالمقصود الدين ، هناك تعاريف متعددة لمفهوم الدين ، أهمها – في نظري – هو المفهوم الذي يرى أن الدين هو خطاب إلهي سائق لذوي العقول لما ينفعهم في هذه الدنيا ، وما ينفعهم في الآخرة ،

(والدين في اللغة العادة ، والحال ، والسيرة ، والسياسة ، والرأي والحكم ، والطاعة والجزاء ، ومنه : (مالك يوم الدين) [1]، و(كما تدين تدان) [1].

والفرق بين الدين والملة والمذهب ، أن الشريعة من حيث أنها مطاعة تسمى دينا ؛ ومن حيث أنها جامعة تسمى ملة ، ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهبا . وقيل : الفرق بين الدين والملة والمذهب ، أن الدين منسوب إلى الله تعالى ، والملة منسوبة إلى الرسول ، والمذهب منسوب إلى المجتهد ؛ وكثيرا ما تستعمل هذه الألفاظ بعضها مكان بعض . ولهذا قيل أنها متحدة بالذات ، متغايرة بالاعتبار . ويطلق لفظ الدين أيضا على الشريعة ، وهي السنة ، أي ما شرعه الله تعالى لعباده من السنن والأحكام) [1]. بصفة عامة من خلال الرسالات النبوية ، وبالنسبة للدين الإسلامي الرسالة النبوية تعني الرسالة المحمدية ، ولكن هذه الرسالة ينبغي أن تتناول تفسيرا وتأويلا ؛ والتفسير والتأويل هو اجتهاد متطور باستمرار لتطور أسيقته وظروفه الحضارية ؛ فالتأويل في القرن الحادي والعشرين لن يكون بأي حال من الأحوال ، ولن يقبل أن يكون هو نفسه التأويل الذي كان في القرن الأول الهجري ، أو القرن الثاني الهجري ، وهذه مسؤولية العلماء ، وهي مسؤولية كما قلت في البداية ينبغي أن تكون مشدودة النصوص في صفاتها اللغوية ، ومشدودة أيضا فيما اكتسبته البشرية في التعامل مع النصوص ، كيما كانت ؛ وهذا ما أشار له الباحثون الربانيون هدفهم الأول : الأمن والسلم المجتمعي . فالفهم الصحيح للدين ، هو السبيل الأوحد للأمن والسلم المجتمعي .

والأمن : (ضد الخوف ، رجل أمنة ، كهمزة ويحرك : يأمنه كل أحد في كل شيء)[1] ، وهو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة، وإشاعة الثقة والمحبة بينهم، بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة

كل ما يهدد استقرارهم وعيشهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية ؛ لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان . فالشعور بالأمن يسمح للإنسان بتأدية وظيفة الخلافة بالأرض . ويعتبر الأمن أساس التنمية ، وغاية العدل ، وهدف الشرائع الدينية جمعاء ؛ فقد جاءت هذه الشرائع لإقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان .

ومن عناصر الأمن :

- الاستقرار الاقتصادي الذي يوفر دخل الأفراد؛ لتلبية حاجاتهم ورغباتهم.
- توفير أنظمة وقواعد أمنية؛ لتنظيم حياة الأفراد في المجتمع.
- تطبيق مبادىء العدل بين أفراد المجتمع.
- سيادة الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- وجود حكومة عادلة لتطبيق النظام وتنفيذه على أرض الواقع.
- تعميق الانتماء للوطن.
- تطبيق الناس لأوامر الدين الإسلامي، والبعد عن نواهيه.

ويعرف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" [1] ، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.

لكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952، الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ" بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية..." [1].

حيث أن تحليلات "بوزان" هي مزيج من الواقعية البنيوية والتحليلات البنائية، فدراسته لسنة 1991 "People ,State and fear" التي حاول من خلالها إيجاد رؤية عميقة وأكثر إتساعا لمفهوم الأمن، والدراسات الأمنية قد أسست على مفهومي: المستويات (levels) ، والقطاعات (sectors) .

وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. إذ أن التهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها. وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالباً ما تقود إلى صراعات مع الجوار . لقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن :

- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، وأبرزها تحولات القوة، التي لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكري ؛ بل تعدته

إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي ، والاعتماد المتبادل ، والمعلومات . فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة ، كما تقوم على مصادر ملموسة : القوة الصلبة . وكما يلاحظ جوزيف ناي فإن : "القوة أقل تحولية ، وأقل قهرية ، وأقل ملموسية" ، ذلك أن تحويل المكاسب المحققة في مجال ما نحو مجال آخر يزداد صعوبة ، أما فيما يخص الأمن ، فإن الأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية ، مثل عدم الإستقرار ، التطرف ، الإرهاب ، التهريب ، المخدرات ، الهجرة غير المشروعة ، الجريمة المنظمة ، بينما يقصد بالأمن الصلب : التهديدات المباشرة أي التهديدات العسكرية .

واقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه ، وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع اطارها المفاهيمي، سياسياً ونظرياً، وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد. وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والفكري ، وتعمّق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والأفراد .

إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن، التي توسع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة، التي تتجاوز الهجوم العسكري، تولّد مفاهيم مثل الأمن الداخلي، الأمن الوظيفي والأمن البيئي. وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن التي ترتبط بحماية الأفراد من التهديدات التي تستهدف أمنهم، بناء إطار اجتماعي يستطيع البشر من خلاله أن

يعيشوا بحرية من الخوف والحاجة على حد سواء.

وتركز النظريات الواقعية على المشاكل الدولية، والصراعات، وتبرز رؤى الشركات العالمية العابرة للحدود والقومية، النواحي الاقتصادية والمحافظة على النظام الاقتصادي الدولي. وتركز وجهات نظر الأمن الإنساني، التي أخذت تبرز على ظروف الأفراد والعالم، كما أن بدء تحليل المخاطر يبرز طريقة متممة للتعامل مع المشاكل الأمنية للتغلب على التناقض بين الأنواع المختلفة للمفاهيم الأمنية .

والسلم المجتمعي ....

السلم المجتمعي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) ؛ وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل .

ما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري ، فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو إضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل، وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات ، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركيات إضعاف التجانس ؛ كما يعد رمزي معنوي مكرس لمفهوم الأنا ضد الآخر (الآنا المرتبط بالجنس ، الذكر، المرأة) ، داخل مجموعة أقليات دينية أو لغوية أوعرقية .

فالأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان ؛ فهو يتمحور حول الهوية ، أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، وفي مقابل "الآخر" الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل : أمة ، إثنية ، جماعة دينية .والأمن والسلم

مرتبطان بالدين وبالمعتقد لأن الدين يحمل في طياته الأخلاق والمثل والقيم .

وقد أشار طه عبد الرحمان لذلك في كتابه "روح الدين" فهو يركز على جانب أساسي ، وهو افتراض ضرورة اعتبار أن الأصل في الدين هو الأخلاق ، والأصل في الأخلاق هو المقصد والحكم من التشريعات بصفة عامة فإذا اعتبرنا المقاصد باعتبارها هي الأساس ، هي المنطلق ، هي المبادئ ، فلابد أن تتغير نظرتنا لحرفية هذه النصوص التي عادة مايتمسك بها لغايات معينة ؛ ولتحقيق السلم والأمن المجتمعي يجب التشبث بالأخلاق ، وابعاد الرؤى الفلسفية ، منها الرؤية الماركسية التى تقول أن الدين أفيون الشعوب بمعنى أنه يخدر الشعوب مايدفع الشخص لقتل نفسه أو قتل غيره باسم الدين وهما ، أو بفهم خاطئ للدين ، وهناك نماذج تدخل إلى عقول الشباب عبر أفكار خاطئة ، أو تسويق خاطئ للدين . مما يؤثر على سلامة وأمن المجتمعات . فماهي أليات تجديد الخطاب الديني ؟ وكيف السبيل لتحقيق الأمن والسلم المجتمعي عن طريق الفهم الصحيح للخطاب الديني ؟

المبحث الثـــاني : آليات تَّجْديدُ الخطَاب الدّينيّ ؛

هذا إشكال منهجي بالخصوص ، فآليات تجديد الخطاب الديني تتبلور في منهج تتدخل فيه العوامل الذاتية السيمولوجية ؛ والعوامل الاجتماعية ؛ والسياسية ؛ والاعتقادية ؛ إلى غيرها من العوامل في التعامل مع النص الخطاب الديني ، ويمكننا طرح الإشكالات التالية :

- كيف يمكن التعامل مع الخطاب الديني ؟
- كيف يمكننا الوقوف على الدلالات من جهة ، ودلالات النصوص من جهة ثانية ؟
- كيف يمكن الانتقال من المنطوق الى المفهوم ؟

- ثــم كيف يمكننا الإمساك بالمراد من النص ، والمقصود من النص ؟
- ألا يمكننا تجاوز حرفية النص الى المفهوم منه ؟
- أتمة سبيل لتجاوز الخطاب التقليدي ؟ وما أساليب ذلك ؟
- وما أساليب المتبعة لفهم روح النص ؟
- وكيف يمكن توجيه القارئ و المستمع على حد سواء ، الى فهم المراد من الخطاب الديني الذي يدعو دائما الى التسامح ، والى الأمن ، والى السلم المجتمعي ؟

للإجابة عن كل هذه الإشكالات يجب وضع خارطة طريق ، عن طريق إيلاء عناية كبرى للطرق والمناهج المشروعة في التعامل مع هذه النصوص التراثية ، بمختلف مستوياتها ، وهذه مسؤولية المثقف والعالم والباحث الذي ينبغي عليه أن ينفتح على رؤيتين : رؤية تراثية من جهة ، ورؤية حداثية من جهة آخرى

ولاشك أن الجهود الكبيرة لأساتذة ، وعلماء ، ومفكرين بذلت في سبيل تجديد الخطاب الديني ، الا أن اختلاف الرؤى والمشارب والايديولوجيات جعلت من تلكم الجهود مجرد مخطوطات في كتب متراكمة في رفوف ، قلما يقرأها ويهتم بها ، والندوات اقتصرت على علية القوم ومثقفيهم .

فنجد من بين آليات التي تبناها الباحثون : مسألة التراث الاسلامي عن طريق تنقيته من الشوائب وحثهم على ضرورة ربط المجهود النظري الإسلامي العربي ، بالأعمال النظرية المعاصرة التي يطغى عليها الهم المنهجي ، وهدفهم من ذلك بيان أهمية تراثنا الإسلامي العربي من الناحية العلمية المعاصرة ، على أن النتيجة التي يتوخاها الباحثون ، هو الوصل ما بين نتائج اجتهاد النظار المسلمين القدامى ، ونتائج اجتهاد النظار المعاصرين ، ليصلوا الى نتائج مفادها الانفتاح على آفاق جديدة على مستوى بحث قضايا المنهج ، أو على مستوى بحث قضايا التراث مما يحيل الى دفع الأفراد الى تمثل الدين عن طريق

فهم الخطاب سلوكا ، ومنهجا ، وطريقة ، تدفعهم الى تبني فكرة الأمن والسلم في مجتمعاتنا الأسلامية ، إن لم نقل في العالم أجمع في ظل العولمة .

إن عدم تجديد الخطاب الديني من قبل بعض النخب الفكرية والسياسية المعاصرة في البلاد الإسلامية كما يقول بعض الباحثون يعزى لأسباب عدة ، منها على سبيل المثال

- المبالغة في الركون إلى النمطية الكونية كقناعة فلسفية أو أيديولوجية ، والاستلاب للنماذج الأجنبية دون إيلاء الاختلاف في المسارات التاريخية الأهمية الملائمة .
- الخوف من التطرف الديني أو من إعادة تجربة الدولة الدينية ، أو من استغلال الدين في السياسة بشكل دغمائي .
- قلة المعرفة والوعي بفلسفة الدين في بناء الانسان والمجتمع ورعاية المصالح الدنيوية والأخروية مما لا يكاد يتوفر في غيره [1].

المبحث الثـالث : طرق تَعْزيز الأمن والسّلْم المُجتَمعِي عن طريق تجديد الخطاب الديني :

الحديث عن الأمن والسلم المجتمعي في وقتنا الراهن ، حديث يمكن أن نميز فيه جملة من الأفكار والتوجهات ، فمنهم من يعزى الأمن والسلم الى الساسة ، وأصحاب القرار ، و منهم من يربطها بتوجه الفكري للمجتمعات ، والذهنيات ؛ حيث نجد ربط العنف والتطرف بالنصوص التراثية ؛ وهناك من يضع مسؤولية النصوص التراثية ، أو النصوص القديمة من نصوص فقهية ، وتفاسير عما نحن فيه الآن من تشردم ، وحروب أهلية ، وتنافر ، وتنابز ، وظلم ؛ ومنهم من يربطه بالفكر والأفكار ، فنجد الدكتور والفيلسوف حمو النقاري يعزى ما نحن فيه الآن الى "العقل" ، وكيفية تفسير وتأويل التعامل مع الخطاب الديني ، ودعا في نفس الوقت الى ضبط المناهج ، وتقويمها ، وبيان مشروعيتها . وأما الدكتور طه عبد الرحمن فحث على إحياء "روح الكلام الإسلامي" المتجلي في التوسل بالأليات العقلية ، لإبراز أهمية التصور الإسلامي

للوجود ، مركزا على آلية المناظرة ، وعلى الحوار ، كقيمة كبرى للانفتاح على الآخر ، وتجنب الانغلاقية التي اتسم بها الفكر الإسلامي في بعض مراحل انحطاطه ، وقد وظف طه عبد الرحمن علم المناظرة بعد تأكيد إجرائيتها في مناقشة كثير من المفكرين ، وفي نقد كثير من النظريات في مختلف الإشكاليات والقضايا ، كنقده لمختلف النظريات الفلسفية في علاقة الأخلاق بالدين [1] ؛ وتحتل المناظرة التي تبناها فيلسوفنا مكانة مهمة في الانتاج الإسلامي ، حيث ينضبط المتناظرون لضوابط دينية دون عنف في أمن وسلام ، حيث تتسم بطابع جدلي ؛ وقد أثبت المناظرة خصوصا في جانبها الحجاجي يقين عملي ، وهو أقدر على التوجيه والتغير من اليقين النظري [1] ؛ فتغير الذهنيات هو السبيل لتغير السلوك ، ونشر القيم المثلى من آمن ، وسلم ، وتعايش ، وتسامح . ومن بين طرق تعزيز الأمن والسلم المجتمعي نجد :

- تقوية الوازع الديني : يقول عالم الإجتماع ابن خلدون من ضرورة الإجتماع التنازع لازدحام الأغراض؛ فما لم يكن الوازع أفضى ذلك إلى الهرج المؤذن بهلاك البشر وانقطاعهم[1] .
- اقتناع بأهمية الأمن والسلم لتحقيق المآرب الدنيوية والآخروية : فقد صالح رسول الله ن قريش في الحديبية رغم الشروط المجحفة لإيمانه بأهمية الأمن والسلم المجتمعي في هذه المدة لتبليغ الدعوة وتوسيع نطاقها ، وتعميق دلالاتها في النفوس مما كان سببا حاسما في النصر والفتح المبين الذي جاء فيما بعد.
- الجمع بين المنافع المادية والروحية : فالآمن والسلم والتشبث بالدين يحقق تلكم المنافع

✯ خـــــاتمــة :

لايمكن اعتبار هذه المساهمة جوابا عن إشكالية علاقة الدين وتجديده بالأمن والسلم المجتمعي ، خصوصا ونحن نعلم أن التجديد بالمفهوم السابق الذكر ، هو مفهوم لازال

شائكا ، يحتاج الى توضيح لكي لا يختلط في العقول ما لا نقصده ، ولكن هذه المحاولة هي دعوة للتفكير وفتح النقاش العمومي والخاص (العلماء والمفكرون والمهتمون) للتفكير في دراسات حول واقع مجتمعاتنا ، وايجاد حلول جذرية عبر إعمال المقاربة الكمية أو الكيفية لفهم الخطاب الديني ، ونشر قيم الأمن والسلم ، ووضع خارطة طريق لأنني على يقين أن هذه الخريطة جد متنوعة ، ومعقدة ، ومركبة ، وتختزن الكثير من الخلفيات والتصورات والرؤى والإتجاهات ؛ غير أنني أعتقد أن انبثاق الحضارة الاسلامية ومدنيتها وعمرانها، وإشعاعها العلمي والثقافي الأول، إنما كان بسبب نعمة الأمن التي وفرها الإسلام؛ وبسبب قيم البناء الجماعي التي ندب إليها أو أوجبها . وأن قدرة العطاء في هذا الدين لا تزال كامنة فيه ، تحتاج إلى جهد وكدح بشري لتفعيلها لتجعله كما كان ، قادرا على البناء والتفاعل في مجاله المحلي وفي المجال الكوني .

هـــــذا ؛ كما أوصي بعدة توصيات منها :

- الاهتمام بالدعوة والدعاة وتكوينهم تكوينا يلائم العصر .
- منع كل من يحرض الأفراد والمجتمعات على العنف واصدار كتبهم ومقالاتهم .
- إنشاء مدونات ومواقع الكترونية لصد بعض المواقع الهدامة عن طريق نشر فكر ديني تجديدي يواكب مستجدات العصر .
- اعطاء فرصة للشباب لتعبير عن أفكارهم ومناقشتها وتوجيههم الى الطرق السليمة وابعادهم عن الأفكار الهدامة .
- الأخذ بأسباب الرقي والنهضة والحضارة وتجديد الفكر في كل المجالات واستلهام العبر من الماضي والتاريخ الإسلام والمسلمين
- الرقي بالعصر عن طريق الاشتراك بفعالية في مسيرة وتقدم الفكر وتجديده لأن التطورات الفكرية في حاجة الى تأمل ونظر .
- ابراز أهمية الأمن والسلم المجتمعي في نهضة الأمم وتقدمها وازدهارها .

- انقاذ الأمة من غفوتها وانهاضها من كبوتها وبعث عوامل العزة فيها عن طريق فهم الإسلام فهما صحيحا .
- رفع غبار العقم الفكري الذي غطى حال الأمة بأجمعها مما ردها الى عصور التخلف والانحطاط عن طريق سن بعض المجتمعات للقانون الغاب والعنف والتطرف والارهاب .

✯ المصـــــادر والمـــراجـــع :

- القرآن الكريم.
- "السنن الكبرى" البيهقي .
- "صحيح" البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) ، دار ابن كثير للنشر والتوزيع ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى (1423هـ - 2002م) .
- "صحيح" مسلم : "المسند الصحيح من السنن بنقل العدل إلى رسول الله ن " لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ) ؛ دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى (1427هـ - 2006م) .
- "لســان العرب" لابن منظور ، دار صادر .
- "كتاب أبحاث في فلسفة المنطق لحمو النقاري دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت .
- "أبحاث في فلسفة المنطق" حمو النقاري .
- " موسوعة المصطلح في التراث العربي ؛ الديني والعلمي والأدبي " لمحمد الكتاني ، الطبعة الأولى 2013م .
- "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" لمحمد علي التهانوي ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى 1996م .
- "معجم مفاهيم علم الكلام المنهجية" لحمو النقاري ، المؤسسة العربية للفكر والإبداع ، الطبعة الأولى - بيروت 2016م .
- "الزهـــد" لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت241هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م) .
- "الأسماء والصفات" لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) ، مكتبة السوادي للتوزيع .
- "الزهد الكبير " لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) ، دار الجنان ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى (1408هـ - 1987م) .
- "فيض القدير شرح الجامع الصغير لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)" لعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية (1391هـ - 1972م) .

- "المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية" لجميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت – لبنان 1952م .
- "القاموس المحيط" لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت817هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثامنة (1426هـ – 2005م) .
- "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية " لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية (1419هـ – 1998م) .
- " مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم و اختلاف المعايير" ، أوراق بحثية مقدمة في إطار الندوة العلمية "الحرب على الارهاب" الذي انعقد بجامعة سعيدة الجزائر 01مارس 2016م ، مركز الكتابي الأكاديمي ، عمان – الأردن ، الطبعة الاولى 2017م .
- "السياسة الدولية" مؤسسة الأهرام 2005م .
- كتاب بؤس الدهرانية النقد الانتمائي لفصل الاخلاق عن الدين لطه عبد الرحمان الشبكة العربية للأبحاث والنشر الطبعة الأولى بيروت 2014 .
- كتاب أصول الحوار وتجديد علم الكلام " لطه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية 2000م .

دور الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية

الباحثة غدير مازن قطيشات – جامعة البلقاء التطبيقية

مقدمة

مع التطورات التي شهدها العالم من العولمة والخصخصة والاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات؛ فإن الجامعات الحكومية بدأت تدرك أهمية وحاجة الذكاء الاستراتيجي، وتدريب قياداتها على تنمية عناصرها وإدارتها بفاعلية؛ لذلك يترتب عليها التزامات كبيرة في عملية اتخاذ القرارات، فصناعة القرار في الجامعات الحكومية تتم على أسس واضحة ومنهجية محددة، وتستند على عدد من الأدوات والتقنيات التي تقوم على ترشيد القرارات للوصول إلى أفضل النتائج التي تضمن الميزة التنافسية للمنظمة.

وقد ظهر الذكاء الاستراتيجي لتوفير المعلومات لصناع القرار، وصياغة الاستراتيجيات والخطط في المنظمات بشكل عام، ويأتي الذكاء الاستراتيجي بين العديد من موضوعات رأس المال الاجتماعي، ونظم ادارة المعرفة، والذاكرة المنظمية وغيرها (عمران،2015)، حيث يقوم الذكاء الاستراتيجي بدور مهم ضمن عمليات المنظمة، ويساعد المنظمة على التخطيط طويل الأمد وإدارة الأزمات، والتكيف مع المؤثرات الخارجية والمحافظة على الاستقرار الداخلي للمنظمة، ودقة اتخاذ القرارات، فالذكاء الاستراتيجي أداة تساعد صانع القرار على قراءة المستقبل، كما أنه يساعد على تطوير الرؤية وتنفيذها وتحويل الابتكار إلى صناعة (أبو اصبع،2018).

ومن هنا فإن المنظمات على اختلاف مجالات عملها أبدت تحول نحو هذا الاتجاه من الذكاء وربطه بعملية صناعة القرار ضمن مستوياتها المتعددة، ومن بينها الجامعات والتي تقوم بدور مهم ورئيسي في المجتمع، وهو ما يتطلب منها تكييف أوضاعها تبعا للمتغيرات والمؤثرات الخارجية والداخلية بأسلوب متوازن يحقق لها الاستقرار والازدهار (عبد الله،2018). وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الدراسة في محاولة لاستكشاف دور

الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.

مشكلة البحث

يرتبط الذكاء الاستراتيجي بنوع مميز من القدرات التي تحتاجها الجامعات ضمن عملية التفكير الشمولي بمستقبل الجامعة، وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، وهو ما يستوجب ادراك لمتطلبات البيئية المحيطة، والبحث عن أفضل الإمكانات والفرص لتحقيق المكانة المرموقة والموقع المتميز لها بما يمنحها ميزة تنافسية، وهو ما تحدده عملية اتخاذ القرار في هذه الجامعات، من خلال قدرتها على تدعيم نشاطات البحث والتطوير، وتوفير الامكانيات اللازمة.

واستنادا لما تقدم تبرز مشكلة البحث بسؤال جوهري: ما دور الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، على النحو الآتي:

1- ما مستوى تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية للذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية؟

2- ما متطلبات نجاح تطبيق الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية؟

3- ما معيقات الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال عدة محاور، على النحو الآتي:

- تأتي أهمية البحث من كونه محاولة لتأطير الإسهامات النظرية والتطبيقية لموضوع الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.
- يتوقع أن تزود هذه الدراسة القائمين والعاملين في الجامعات بأهمية ومدى

الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار.

- تكمن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية في أن الدراسة تهتم بعنصر ذو علاقة مباشرة بالمجتمع بالإضافة إلى التنمية المحلية والمجتمع المحلي.
- ويمكن أن تشكل قاعدة معلوماتية ونقطة مهمة لإجراء دراسات وأبحاث أخرى حول موضوع الدراسة.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى دور الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.
2. التعرف إلى مستوى ممارسة الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.
3. التعرف إلى متطلبات نجاح تطبيق الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.
4. التعرف إلى معيقات الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.
5. تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل دور الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الذكاء الاستراتيجي، وكانت أبعاد الذكاء الاستراتيجي: (الاستشراف، تفكير النظم، الرؤية المستقبلية، الشراكة، الدافعية).

المتغير التابع: اتخاذ القرار بأبعاده: (الحاجة إلى المعلومة، جمع المعلومة، معالجة المعلومة، بث المعلومة).

المتغيرات الوسيطة: وقد تم تحديدها كالتالي: (العمر، الرتبة، الجنس).

أنموذج الدراسة:

تم اعداد أنموذج الدراسة اعتمادا على الدراسات السابقة مثل دراسة (قاسم،2011) ودراسة (لعلايمة،2015)، على النحو الآتي:

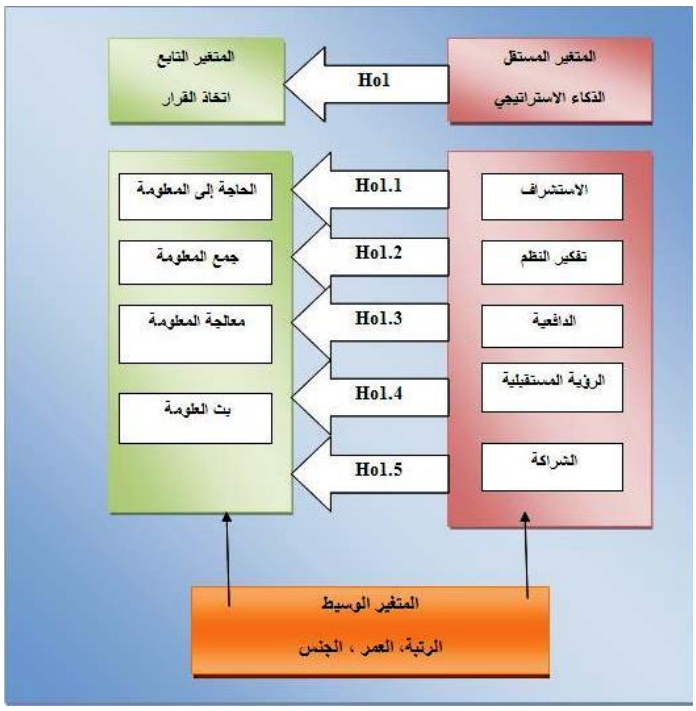

شكل رقم (1): أنموذج الدراسة، المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الدراسات السابقة.

فرضيات البحث:

تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

Ho1 – الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للذكاء الاستراتيجي بأبعاده: (الاستشراف، تفكير النظم، الرؤية المستقبلية، الشراكة، الدافعية) على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

Ho1.1 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الاستشراف للذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

Ho1.2 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد تفكير النظم على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

Ho1.3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الرؤية المستقبلية على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

Ho1.4 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الشراكة على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

Ho1.5 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الدافعية

على عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية بأبعادها مجتمعة.

Ho2- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) في استجابات عينة الدراسة حول دور الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية باختلاف خصائصهم الشخصية: (الرتبة، العمر، الجنس).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على دور الذكاء الاستراتيجي ي عملية اتخاذ القرار في الجامعات الحكومية الأردنية .

الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية الأردنية.

الحدود الزمنية: سيتم إجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي الثاني 2019/2018.

الحدود المكانية: ستجرى هذه الدراسة على الجامعات الحكومية الأردنية.

المنهجية والإجراءات:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من أوسع المناهج، ويشمل العديد من الأساليب مثل المسوح الاجتماعية، ودراسات الحالات التطورية والميدانية والطولية وغيرها، إذ أن المنهج الوصفي التحليلي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن)، ويهدف هذا المنهج إلى فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل (بدر،2007)، وعليه؛ فقد استخدم هذا المنهج لملاءمته أغراض الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

ستعتمد الدراسة على الاستبانة في جمع بيانات الدراسة، وسيتم تطويرها بناء على الدراسات السابقة والأدب النظري، كما ستعتمد الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والدوريات والمجلات المتعلقة بمواضيع الدراسة ومتغيراتها.

الدراسات السابقة:

دراسة (قاسم،2011) بعنوان: "أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية على المدراء في مكتب غزة الاقليمي التابع للأونروا، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات، وتقديم مقترحات قابلة لتطوير الذكاء الاستراتيجي. وبلغت عينة الدراسة (94) مديرا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث أثبتت الدراسة تمتع المدراء بالأونروا بذكاء استراتيجي بمستوى جيد جدا، وقد كان ترتيب عناصر الذكاء الاستراتيجي حسب أهميتها وفق استجابات عينة المدراء على النحو التالي (الاستشراف- تفكير النظم- الدافعية - الرؤية المستقبلية - الشراكة) وكذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الذكاء الاستراتيجي واتخاذ القرارات. وكذلك معرفة أثر العلاقة بين الذكاء الاستراتيجي وعملية اتخاذ القرارات.

دراسة (لعلايمية، 2015) بعنوان: "أهمية الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية لمؤسسة فرتيال"، هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو معرفة أهمية الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات، استخدام منهج دراسة الحالة على مؤسسة فرتيال من خلال دراسة واقع الذكاء الاستراتيجي في هذه المؤسسة وتحديد أهميته، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن فعالية الذكاء الاستراتيجي تتوقف على الابعاد التالية: الاستشراف، تفكير النظم، الرؤية المستقبلية، الدافعية، الشراكة، كذلك تمثلت مراحل الذكاء الاستراتيجي في اطار دعم عملية اتخاذ القرار فيما يلي: تحديد الحاجة الى المعلومة، جمع المعلومة، معالجة المعلومة، بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار.

دراسة (لايخ، 2016) بعنوان: "الذكاء الاستراتيجي وعلاقته باتخاذ القرار لدى القيادات الادارية في كليات التربية البدنية وعموم الرياضة العراقية"، هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على علاقة الذكاء الاستراتيجي باتخاذ القرار لدى القيادات الادارية في كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة العراقية واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالاسلوب المسحي وذلك لملائمته وطبيعة مشكلة البحث اما مجتمع البحث فقد اشتمل على القيادات الادارية في كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة العراقية متمثلة في (العمداء، المعاونون، رؤساء الاقسام) والبالغ عددهم (66) وكانت عينة البحث (60)،

ةاعتمدت الدراسة على أداتي المقياسين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمشابه، وتوصلت الدراسة الى نتائج وجود علاقة بين الذكاء الاستراتيجي واتخاذ القرار لدى القيادات الادارية في كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة. وقد أوصت الدراسة بالتأكيد على اختيار قيادات ادارية وفق معايير محددة مسبقاً ترتبط بقدراتهم في الذكاء الاستراتيجي.

دراسة (Esmaeili, 2014) بعنوان:

"A study on the effect of the strategic intelligence on the strategic decision making and strategic planning".

"دراسة عن تأثير الذكاء الاستراتيجي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي"وهدفت الدراسة التعرف إلى أثر الذكاء الاستراتيجي في صنع القرار الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي في المنظمات التي تستخدم نظم الذكاء الاستراتيجي في مدينة كورم اباد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات التي تستخدم نظم الذكاء الاستراتيجي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم الذكاء الاستراتيجي في صنع القرارات الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في المنظمات التي تستخدمه، ووجود فعالية الذكاء الاستراتيجي في الموارد البشرية، وعمليات المنظمة والموارد التكنولوجية والمالية، والذكاء الزبائني. ومن أهم التوصيات: ضرورة تفعيل الذكاء الاستراتيجي بما يخدم صناع القرار الاستراتيجيين في المنظمة .

دراسة (Seitovirta, 2011) بعنوان:

"The Role of Strategic Intelligence Services in Corporate Decision Making".

دور الذكاء الاستراتيجي في عملية صنع القرار المؤسسي" وهدفت الدراسة التعرف إلى دور الذكاء الإستراتيجي في عملية صنع القرارات، وذلك من خلال بيان كيف أن الإدارة العليا في الشركات محل الدراسة تتخذ القرارات المتعلقة بعملها لرسم صورة واضحة عن دور نشاطات الذكاء التنافسي في عملية صنع القرارات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء مقابلة مع عينة من مديري شركة XYZ الفنلندية العالمية التي تزود الصناعات الثقيلة بالخدمات والتكنولوجيا. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :أن الذكاء الإستراتيجي يساعد

المديرين على رسم صورة حول بيئة العمل ومقارنة هذه الصورة بعمليات الشركات المنافسة، وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: دعم الذكاء الإستراتيجي بشكل أكبر في اتخاذ القرارات في الشركة.

النتائج والتوصيات

أولا: أبرز النتائج

المراجع / مراجع قيد الدراسة (الأدب النظري):

أبو رياش، سليمان (2018)، أثر رأس المال الاجتماعي على الذكاء الاستراتيجي في الجامعات الحكومية: دراسة تطبيقية لعينة من العاملين في البنك الأهلي الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء: الأردن.

الإبراهيمي، إحسان (2018)، تأثير الذكاء الاستراتيجي في تحقيق المرونة التسويقية: دراسة تطبيقية في شركة الفهد للمواد الغذائية ومنتجات الألبان في محافظة النجف الأشرف، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الكوفة: العراق.

بدر، أحمد (2007)، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، بيروت، لبنان.

الدورى، المثنى (2017)، أثر رأس المال البشري في تنمية الذكاء الإستراتيجي : دراسة ميدانية على بعض المستشفيات العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس: مصر.

ديوب، محمد (2018)، دور الذكاء الاستراتيجي فى صياغة استراتيجية فعالة للمنظمات: دراسة مسحية لآراء عينة من مدراء المنظمات العامة فى الساحل السورى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البعث: سوريا.

الشيخ، بابكر (2017)، أثر الذكاء الإستراتيجي في الإبداع المنظمي: دراسة استطلاعية لأراء عينة من هيئة التدريس في كلية العلوم الإدارية بجامعة نجران، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، 9(19)، 272- 294.

قاسم، سعاد (2011). أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية على المدراء في مكتب غزة الاقليمي التابع للأونروا . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية: غزة.

عبدالله، شهيار (2018)، أثر الذكاء الاستراتيجي في جودة القرارات الاستراتيجية في الجامعات

الخاصة في إقليم الشمال في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، ال البيت: الاردن.

اللحيدان، ماريه (2018)، الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالاتجاه نحو ممارسة الأنشطة اللاصفية والتوافق الأكاديمي لدى طالبات المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم: السعودية.

لايخ، خالد (2016)، الذكاء الاستراتيجي وعلاقته باتخاذ القرار لدى القيادات الادارية في كليات التربية البدنية وعموم الرياضة العراقية، مجلة دراسات وبحوث التربية الرياضية، 49، 297-308.

لعلايمية، محمد علي. (2015). اهمية الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخـاذ القرارات: دراسة ميدانية لمؤسسة فرتيال. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: الجزائر.

عمران، نضال (2015)، اثر الذكاء الاستراتيجي على الابداع التنظيمي دراسة تطبيقية في شركة اسياسيل للاتصالات، مجلة جامعة بابل- العلوم الصرفة والتطبيقية، 23 (3)، 1280-1308.

محمد، سعيد (2018)، دور الذكاء الإستراتيجي وإسهاماته في تعزيز السلوك الريادي لدى القيادات الأكاديمية: دراسة استطلاعية لآراء مجالس الكليات في جامعة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كركوك، العراق.

النعيمي، سمراء (2018)، الذكاء الاستراتيجي وأثره في تعزيز الثقة التنظيمية السياحية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية: العراق.

Esmaeili. Mahmoud Raze, (2014), "A study on the effect of the strategic intelligence on the strategic decision making and strategic planning", International Journal of Asian Social Science, 4 (10) : 1045- 1061.

Seitovirta, Laura Camilla, (2011) , "The Role of Strategic Intelligence Services in Corporate Decision Makin", Master's thesis, Aalto University School of Economics.

"دور الشراكة بين الأسرة والمدرسة لإرساء ثقافة اللاعنف لدى التلاميذ"

د. فريدة رجاح بوروبي -أستاذة محاضرة صنف "أ" - جامعة مولود معمري – تيزي وزو-

د. سعاد عزيرو -أستاذة محاضرة صنف "أ" - جامعة مولود معمري – تيزي وزو-

يتخبّط العالم الآن في شتّى أنواع العنف: اللفظيّ، الجسديّ، النفسيّ، الجنسيّ؛ ويمارس على جميع أفراد المجتمع، لا سيّما على النساء والأطفال. كما ينتشر في جميع المؤسسات: كالأسرة، العمل، الجامعات والمدارس، في الدوائر الحكوميّة وسائر المنظمات والمؤسّسات، كما يظهر خلال المظاهرات والاحتجاجات والألعاب الرياضيّة...

لهذا يجب نبذ العنف وصنع مجتمع آمن متآلف ينشر حسن الظن بين أفراده في الثقة المتبادلة والسلام والمحبة والتسامح وفق المبادئ السامية لحقوق الإنسان؛ عن طريق نشر ثقافة اللاعنف. لكن للأسف التقاليدُ التي ورثناها خصصت مكانًا كبيرًا للعنف، ولم تُعطِ أيَّ مكان ثقافة اللاعنف، بل مازال فكرة جديدة في أوربا والغرب ولدى العرب.

لكن يمكن للأسرة والمدرسة أن تلعبا دورا مهما في بث ثقافة اللاعنف لدى الأطفال في المراحل الأولى من الدراسة حتى المراحل المتقدمة منها، من خلال الشراكة بينهما.

الملخص:

وهذا قد قادنا إلى إيلاء إهتمام خاص بموضوع العلاقة ما بين الأسرة والمدرسة لإرساء ثقافة اللاعنف، وذلك من خلال مفهوم الشراكة بينهما، لإيجاد قنوات إتصال دائمة بين الأسرة والمدرسة ، لأن الدور التكاملي بينهما حيوي وضروري إذا لا يمكن للتلميذ أن ينمو بشكل صحيح ومتوازن إلا من خلال هذا التكامل.

لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة التعرف على دور الشراكة بين الأسرة والمدرسة لإرساء ثقافة اللا عنف.

الكلمات المفتاحية: الأسرة - المدرسة- مفهوم ثقافة اللاعنف - مفهوم الشراكة بين الأسرة والمدرسة -معيقات الشراكة بين الأسرة والمدرسة لإرساء ثقافة اللاعنف.

1- مقدمة وإشكالية:

أصبحت ظاهرة العنف تميز هذا العصر، حيث تعتبر من أبرز المشكلات النفسية والسلوكية الواسعة الانتشار في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة جد معقدة لها عدة أسباب وأشكال. وقد أصبح الحديث عن" مجتمع العنف"، او مجتمع اللاّ أمن يشكل موضوعا للكثير من المناقشات والمحاضرات والبحوث والدراسات، حيث حاولت هذه الأخيرة دراسة كل أنواع العنف، خاصة العنف في البيئة المدرسية حيث يعد آفة العصر أين يسود داخل المحيط المدرسي كل أنواع العدوان، وله أثر عميق في مدى تحرك التلميذ وتفاعله وتحصيله، فقد يشعر بالتعاسة بسبب موقف التلاميذ الآخرين كالسخرية منه أو الاعتداء عليه بقسوة أو شعوره بعدم الانتماء فإذا لم يلقى المراهق المعاملة التربوية الحسنة في المدرسة فإن حياته سيصيبها الفشل ويخلق علاقات عدوانية سواء مع أقرانه أم مع المدرسين (محمد بيومي علي حسن ، 1990 : 162). ولهذا النوع من العنف آثار على سلوك الأطفال في المدارس، تتمثل في مجالان : (معد الخرسان،2015).

أولا : المجال النفسي : إن السلوك النفسي للطفل يترتب عليه عدة عوامل منها : العنف : لكل فعل رد فعل ، ويكون ذلك إما بالعنف على مصدر العنف نفسه أو على مصدر آخر غير مباشر أو بصورة أخرى , مثل ممارسة العنف من قبل الأطفال على الأطفال الآخرين أو العبث في تحطيم أثاث المدرسة أو ما شابه ذلك.

1. الكذب : حيث يميل الطالب الى الكذب للهروب من موقف يمكن أن يعرّضه ُالى الأذى أو العنف من قبل ذلك الشخص.

2. المخاوف : الخوف من المعلم ، الخوف من المدرسة ، الخوف من التلاميذ المحيطين به ، الخوف من الأسرة ، ومخاوف أخرى تشعره بعدم اكتساب الأمان.

3. الانفعال النفسي والتوتر الزائد الناتج عن عدم إحساسه بالأمان النفسي.

4. تشتت الانتباه وعدم القدرة على التركيز.

5. اللجوء إلى "الحيل" اللاشعورية ، مثل التظاهر بالمرض والصداع لتلبية رغبته في عدم الذهاب الى المدرسة انسجاماً مع أعذاره المترتبة على تحقيق ذلك.

6. تكوين المفهوم السلبي تجاه الذات أولاً وتجاه الآخرين ثانياً .

7. العديد من المشاكل الثانوية : التبول اللاإرادي ، الانطواء على نفسه ، مشاعر اكتئابية.

ثانياً : المجال التعليمي : هنالك عوامل عديدة ومؤثرة على الجانب العلمي للطلبة منها :

1. تدني مستوى التحصيل الدراسي للأطفال

2. الهروب من المدرسة.

3. التأخر عن المواعيد المقررة للطلبة في الدوام الرسمي.

4. التسرب الدراسي لدى الطلبة.

5. كراهية الدراسة والتعليم وكل ما له صلة بالعملية التعليمية.

6. تهديد الأمن النفسي للطفل مما يؤدي الى القضاء على فرصة التفكير الحر والعمل الخلاق لدى الطلبة .

وتبقى مظاهر العنف لا تختلف من بلد إلى آخر، وبالمقارنة مع العالمين العربي والغربي نستنتج بان ظاهرة العنف في الدول العربية بالخصوص لا تختلف عما نشاهده في باقي المجتمعات الغربية سوى انها في طور النشوء(معد الخرسان،2015).

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول من ظاهرة العنف المدرسي، حيث صرحت وزارة التربية الوطنية خلال 2012-2013 عبر مختلف وسائل الإعلام عن خطورة ظاهرة العنف واستفحالها في الوسط المدرسي بجميع مراحله بعد النتائج التي قدمها الملتقى المغاربي حول الشباب والعنف في المدارس

الذي نظمته وزارة التربية الوطنية مؤخرا في الجزائر، فجاءت الإحصائيات مخيفة ومرعبة؛ فقد جاء في التقرير أن 4555 أستاذ تعرض إلى العنف من قبل التلاميذ مقابل1942 تلميذ تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة وموظفي الإدارة، وبلغت حالات العنف ما بين التلاميذ أنفسهم 17645حالة بالإضافة إلى تسجيل 16حالة انتحار بين التلاميذ في ظرف أقل من أربعة أشهر. ويتخذ العنف الممارس في المدرسة الجزائرية أشكالا ومظاهر متعددة، فبعض التلاميذ يتخذون من اللامبالاة تجاه ما يحدث في الصف الدراسي وسيمة لإثارة غضب الأساتذة، فلا يتفاعلون مع النشاط المدرسي وإنما يلتزمون الصمت كموقف إنسحابي يعبرون بهو عن رفضهم لما يجري أثناء الحصة الدراسية، كما يتخذ بعضهم الآخر مظهر التخريب لأثاث الحجرات الدراسية، أو أشجار الساحات الخضراء، أو تحطيم سيارات الأساتذة وإلحاق الضرر بها.حيث اصبحت في المدارس الجزائرية الحبوب المهلوسة والمشروبات الكحولية أصبحت أكثر حضورا في الأقسام من الكتب والكراريس والارتفاع القياسي لحالات ضرب الأساتذة للتلاميذ، والتطور الملحوظ في ازدياد حالات الاعتداء الجسدي واللفظي الممارس من طرف التلاميذ ضد مربيهم(كمال بوطورة، 2017، ص6).

وتسعى الدول الغربية جاهدة إلى البحث ومحاولة إيجاد الأسباب التي دَعَتْ إلى انتشار ظاهرة العنف ومحاولة التخلص منها و تقليصها وذلك عن طريق خلق جمعيات ومراكز متخصصة في ميدان مكافحة العنف ضد الطفل بتوفير احدث الوسائل العلمية وتسخير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية للحد من هذه الظاهرة (ظاهرة العنف ضد الطفل)، حيث في التاسع والعشرين من نوفمبر عام 2000 قد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة للفترة من 2001 الى 2010 العقد الدولي الخاص بتشجيع ثقافة السلام واللاعنف لصالح أطفال العالم كافة (القرار 55/47) الذي يطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. حيث اعتبرت الجمعية العامة " إن ثقافة السلام واللاعنف تدعو إلى احترام الحياة لكل إنسان وكرامته دون تعصب أو تمييز من أي نوع كان". فضلاً عن ذلك، تعترف بأن للتربية دورًا ينبغي أن تلعبه في بناء صرح ثقافةٍ للسلام واللاعنف وخصوصًا من

خلال تعليم الأطفال ممارسةَ اللاعنف والسلام، مما يساهم في تحقيق الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك فان الجمعية العامة تدعو جميع الدول الأعضاء الى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعلم حول ممارسة اللاعنف والسلام لكافة مستويات المجتمع بما في ذلك المؤسسات التعليمية (معد الخرسان،2015).

ولاشك أن الوقاية من ظاهرة العنف مسؤولية الجميع انطلاقا من الأسرة ومسؤولية الوالدين على وجه الخصوص في الوقاية و التحذير من خطورتها و الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يدعو أو يشجع على استعمال العنف. كما تلعب المدرسة دورا مماثلا خاصة في الحد من العنف المدرسي لدى التلاميذ، لأن المدرسة الحديثة لم تعد مجرّد مؤسسة تعليمية تلقينية تقوم على قاعدة الحفظ والاسترجاع كما كان عليه الوضع في الماضي، بل أصبحت مؤسسة اجتماعية فعّالة تؤثّر في بناء شخصية التلميذ، وتخضع لسياسة المجتمع وأهدافه، وتعمل على توجيهها وتطويرها وفقا للإطار الإيديولوجي والثّقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي السّائد فيه.

لكن رغم ما تقوم به المدرسة من مهام تربوية وتعليمية إلا أنها لا تستطيع الحد من العنف المدرسي لوحدها، بل هناك وسائط متعددة يساعدونها في ذلك أهمهم الأسرة؛ لأن الدور التكاملي بينهما حيوي وضروري إذا لا يمكن للتلميذ أن ينمو بشكل صحيح ومتوازن إلا من خلال هذا التكامل؛ فغياب التواصل بين الأسرة والمدرسة في أحيان كثيرة يؤدي إلى العديد من المشكلات للتلميذ، فالأسرة قد تهدم ما تبنيه المدرسة، والمدرسة قد تهدم ما تربى عليه التلميذ في البيت؛ فيعيش هذا الأخير في تناقض أو ازدواجية في السلوك، أو قد يفقد الثقة فيهما معا ويبحث عن مصدر آخر (جماعة الأصدقاء، شبكات التواصل الإجتماعي..) يستقي منه خبراته وسلوكياته .

هذا ما دفعنا إلى الإهتمام بموضوع العلاقة ما بين الأسرة والمدرسة للحد من العنف المدرسي من خلال مفهوم الشراكة بينهما، لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة التعرف على مفهوم الأسرة ومفهوم المدرسة ومفهوم الشراكة ما بين الأسرة والمدرسة.

-1- مفهوم الأسرة:

1-1. تعريف الأسرة:

الأسرة مؤسسة هامة يرتكز عليها بناء المجتمع السليم المتكامل، وهي الرّكيزة الأولى وحجر الزّاوية في كلّ المجتمعات وعن طريق الزّواج تتحوّل إلى أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للعمل وهي أيضا الممثلة الأولى للثقافة و أقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، و لها وظيفة اجتماعية وتربوية بالغة الأهمية، فهي المدرسة الأولى للطّفل، و تعتبر العامل الأوّل في صيغ سلوكه بصبغة اجتماعية و تشرف على نموّه الاجتماعي للطّفل و تكوين شخصية، كما تشرف على توجيه سلوكه. وتتشابه الأسر وتختلف فيما بينها من حيث الأساليب السلوكية السّائدة، و المقبولة في ضوء مجموعة من المعايير و القيم الاجتماعية التي يرضى عنها المجتمع و ذلك حسب الطبقة الاجتماعية و البيئة الجغرافية و الثقافية (محمد حسن الشناوي، 2001: 205). ويعتبر شفيق رضوان الأسرة من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للطفل، وهي الممثل الأول للثقافة، والأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للفرد وهي العامل الأول المسؤول في صبغ سلوكه بصبغة اِجتماعية، وهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على النّمو الاجتماعي للطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه (شفيق رضوان، 2008: 202).

في حين أشار كل من Makverd (ماكيفرد) و Webdeg (بيدج)إلى أن " الأسرة جماعة تحددها علاقة جنسية محكمة و على درجة من قوة التحمّل تمكّنها من إنجاب الأطفال وتربيتهم، وقد تكون لها علاقة بعيدة أو جانبية ولكنها تنشأ من حياة الأزواج معا الذّين يكونون مع نسلهم وحدة متميّزة" (نقلا عن: مراد زعيمى،2002: 64).

نستخلص من هذه التعاريف أن الأسرة هي ارتباط شخصين (رجل وامرأة) برابطة الزواج وذلك لاستمرار النسل البشري وهي أيضا الجماعة أو الوحدة الاجتماعية التي تربطهم رابطة الدم والقرابة، المتكوّنة من الجد والجدة، الزوج والزوجة والأولاد وكذا الأعمام والعمات... كما تعتبر الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع والمصدر الأول للتنشئة الاجتماعية للطفل والمصدر الأول لثقافته وسلوكه الاجتماعي والمكونة لشخصيته.

2-1- أنواع الأسرة:

من خلال ملاحظة النّظم الأسرية في المجتمعات الإنسانية نجد أن نمط الأسرة كان يتميّز بالإتّساع قديما، ومع مرور الزّمن أخذ يتقلص شيئا فشيئا، وتطوّرت الأسرة على مرّ التّاريخ وعبر الثّقافات المختلفة وأصبحت متعددة شكلا ونوعا، ويختلف بنائها ونظم القرابة وتغيّرت الوظائف الخاصة بها. من هنا نتطرق للعديد من التّصنيفات وأنماط الأسرة فيما يلي:

-الأسرة النووية: وهي عبارة عن أسرة بسيطة تتكون من الزّوجين وأبناءها غير المتزوجين، وتتسم بمحدودية الأولاد إذ لا يتجاوز عددهم ثلاث في غالب الأحيان، ويرتبط ظهور الأسرة النووية إرتباطا وثيقا بالتحضر وإزدياد التعليم والضغط الإقتصادي، ونجد من السمات الأساسية للأسرة النووية أنّها جماعة مؤقتة حيث ينتهي وجودها بوفاة أحد الوالدين(إبراهيم ياسين الخطيب ، 2003 :173).

-الأسرة الممتدة :هي عبارة عن أجيال يعيشون في منزل واحد، وتتكون من الأب والأم وأطفالهم، الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم، العمات والأعمام غير المتزوجين، كانت هذه الأسرة هي النّمط السائد في البادية، والقرية حتى الستينات من القرن الماضي وتشكل هذه الأسرة وحدة إجتماعية وإقتصادية، يحكمها أكبر الرّجال سنا، وقد أخذت هذه الأسرة في التلاشي منذ بضع سنوات(إبراهيم ياسين الخطيب ، 2003 :173).

-الأسرة المركبة: هي تشمل أفراد أكثر وشكلها أوسع وهي نوعان:(محمد الشناوي،2001: 20).

-الأسرة المركبة: وهي عبارة عن عدّة أسر في محيط واحد يضم الأب والأم، الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين، الجدّ والجدّة، الأحفاد.

-أسرة الرّجل المتزوج: وهي الأسرة التي تتكون من الرجل وزوجاته وأطفاله، حيث تتكون من أكثر من زوجة في محيط الأسرة.

-الأسرة الزوجية : وهي شائعة في المجتمعات الغربية الصّناعية، وتعتبر هذه الأسرة أقل إعتمادا على الجماعات القرابية من الأنماط الأسرية الأخرى، وقد ينشأ هذا النوع من الأسر نتيجة لتقلص وظائف الأسرة وإنتقال العديد منها إلى نظم المجتمع الأخرى، فأصبح من غير المحتم على الزّوجين الإستمرار في

العيش مع أقربائهم بعد الزّواج، وتعتمد الأسرة الزواجية على الروابط العاطفية بين الزّوجين، وتؤكد على أهميتها إستمرار الزّواج، فالتكيف الزواجي له الأولوية وسابق في الأهمية على العلاقات بين الزوجين مع أقاربهم لذلك عندما يفقد الرجل والمرأة الحب الذّي يربطهما ينفصلان عن بعضهما دون الإكتراث بالجماعة القرابية (حنان عبد الحميد العناني، 2000: 54).

-الأسرة القرابية: تتميز بحيادية الأب والعلاقة الزواجية مقامة على أساس صلة الدّم، ويلعب الأقارب مثل: الأجداد والأعمام، العمات، الأخوال والخالات دورا مهما وحيويا في حياتها الإجتماعية، ففي حالة وفاة أو طلاق الزّوجين لا تنفصل الرّوابط الأسرية بل يبقي الأبناء داخل أسرهم يعيشون فيها دون تشرد أو تفكك يسبب الروابط القرابية المتينة بين أسرتي الزّوجين (معين خليل عمر،1994: 21).

-الأسرة المساواة : تقوم على أساس المساواة بين جميع الأعضاء خاصة الزوج والزوجة، ويتزايد إنتشار هذا النموذج في المجتمعات الصناعة المتقدمة، ولا يكون في هذه الأسر لأي من الزوجين سلطة خاصة أو إمتياز خاص لا يتمتع به الطرف الآخر، لأنها تقوم على أساس التآلف والتفاهم والمساواة بين الزوجين (أحمد محمد السنهوري،1994 : 46).

-الأسرة الإستبدادية: هنا تكون الزوجة ملكا للزوج وليس لهما شخصية إجتماعية أو قانونية، فالأب هو الرئيس ومركز القوة وله السلطة المطلقة، وهناك أنواع أخرى من الأسر يكون محورها الأم بحيث تكون مركز التأثير الأول بينما يكون دور الأب سطحيا، ولكن لا تصل فيه الأم إلى درجة الإستبداد بل تتصرف في شؤون الأسرة نظرا لعدّة إعتبارات منها إنشغال الأب في العمل لساعات طويل أو لسفره أو لغيابه لفترات طويلة (أحمد محمد السنهوري،1994 : 46).

1-3 خصائص الأسرة:

إن الأسرة هي التي تقوم بعملية التنشئة الإجتماعية وتشرف على النمو الإجتماعي للطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، وتتميز بعدّة خصائص تتبلور أهميتها في عملية التنشئة الإجتماعية، ومن هذه الخصائص نجد:(شفيق رضوان، 2008: 202).

-الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وهي المسؤولة الأولى عن تنشئته اِجتماعيا.

-الأسرة تعتبر النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها وجها لوجه ويتوحد مع أعضائها ويعتبر سلوكهم سلوكا نموذجيا .

للأسرة خصائص أخرى المتمثلة في: (مراد زعيمي، 2002: 65):

- وجود رابطة، زوجين بين عضوين على الأقل من جنسين مختلفين.

- وجود صلات قرابة دموية كأسس للعلاقات الاجتماعية.

- وجود شكل من أشكال الإقامة المشتركة والمستمرة.

- وجود مجموعة وظائف محددة.

- وجود مجموعة قواعد تنظيمية رسمية وغير رسمية

4-1 وظائف الأسرة :

تقلصت وظائف الأسرة في الوقت الحاضر، حيث كانت قديما وحدة اِقتصادية تنتج للعشرين كل ما تحتاجه وكانت هيئة سياسية إدارية وتشريعية ودفاعية، ورغم ما أصاب الأسرة من تقلص من وظائف إلاّ أنّها مازالت نظاميا أساسيا في المجتمع لا يمكن الاِستغناء عنه، فعن طريقها يستمر ويبقي الكائن الإنساني. وتتلخص وظائف الأسرة في الآتي:

-الوظيفة البيولوجية: تعد الأسرة خير التنظيمات لإنتاج الأطفال ووقايتهم ورعايتهم في فترة الطفولة الطويلة التي تتصف بالعجز والاعتماد على الغير (أحمد مبارك الكندري، 1996: 165).

-الوظيفة النفسية: الإنسان لا يحتاج للغذاء فقط لكي ينمو ويكبر، ولكنه بحاجة إلى إشباع حاجاته النّفسية، كالحاجة إلى الحب والأمن والتقدير، وهذا لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال الأسرة حيث أنّها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفء العاطفي(حنان عبد الحميد العنانى،2000: 55).

-الوظيفة الاجتماعية: تتجلي هذه الوظيفة في عملية التنشئة الاجتماعية التي يبدو تأثيرها في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل على وجه الخصوص ففي هذه السن يتم تطبيع الطفل اِجتماعيا وتعويده على

النظم الاجتماعية (التغذية، الإخراج، الحياء، التربية الجنسية، والاستقلال) كما تتضمن الوظيفة الاجتماعية إعطاء الدور والمكانة المناسبين للطفل، وتعريفه بذاته وتنمية مفهومه عن نفسه و بناء ضمير هو تعليمه المعايير الاجتماعية التي تساعده في التكيف وتحقيق الصحة النفسية (حنان عبد الحميد العنانى،2000: 55).

و يمكن القول أنّها تتمثل في توفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والقيم والعقائد السائدة في الأسرة إلى الأطفال وتزويدهم بأساليب التكيف، كما تتضمن توريث الملكات الخاصة .

-الوظيفة التربوية : ترتبط الأسرة بالتربية اِرتباطا وثيقا، فقد كانت الأسرة قديما هي المصدر الوحيد للتربية وكان كل فرد يكتسب تدريجيا منذ نشأته أساليب السلوك الفردية عن طريق الاحتكاك المباشر بالبيئة الأسرية، كما يمكن اعتبار الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغة قومية، وهي المسؤولة عن التنشئة والتوجيه السوي لسلوك الفرد(سلوى عثمان صديقي، 2003: 31).

-الوظيفة الثقافية والترفيهية : تقوم الوظيفة الثقافية بالاتصال بين الآباء والأبناء من تعليم السلوك أو تقويمه وتغييره حسب الثقافة المنتشرة داخل الأسرة قصد إعداد الأبناء لمواجهة مواقف المجتمع المختلفة، كما تلعب الثقافة الأسرية في المجتمع دورا كبيرا في تحديد مستوي وطبيعة علاقاتها الاجتماعية الخارجية (سعد حسين العزة،2000: 33).

2- مفهوم المدرسة:

2-1 تعريف المدرسة:

المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الرّسمية التّي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة لنمو الطفل جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا، وأنّها المؤسسة التّي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه؛ وعندما يبدأ الطّفل تعليمه في الأسرة يكون قد قطع شوطا لا بأس به في التنشئة الاجتماعية وبالتالي يدخل المدرسة وهو مزوّد بالكثير من المعايير الاجتماعية ويتعلّم أيضا الكثير من المعايير الاجتماعية بشكل منظم، كما يتعلّم أدوار اجتماعية جديدة، كأن يتعلّم الحقوق

والواجبات، ضبط الانفعالات، التّوفيق بين الحاجات الخاصة به وحاجات الآخرين، وكذلك يتعلم التّعاون والانضباط السّلوكي وفي المدرسة يتأثّر التلميذ بالمنهج الدّراسي بمعناه الواسع علما وثقافة وتنمو شخصيته من كافة جوانبها (محمد حسن الشناوي، 2001: 210).

فهي مؤسسة من أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية، وهناك الكثير من الباحثين من حاول الإحاطة بهذا المفهوم وتعريفه، منهم حامد عبد السلام زهران الذي يعرفها على أنها المؤسسة الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والعقلي والإنفعالي والاجتماعي"(حامد عبد السلام زهران،2003:321).

ويعرفها أيضا إبراهيم ياسين الخطيب: على أنّها مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه، وهي مؤسسة تربوية نظامية مسؤولة عن توفير بيئة تربوية سليمة للدارس تساعده على تنمية شخصيته من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والاجتماعية والإنفعالية والروحية"(إبراهيم ياسين الخطيب،2003: 173).

و من هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التربوية النظامية المسؤولة عن توفير بيئة تربوية سليمة ونقل الثقافة المتطورة لتساعد التلميذ على تنمية شخصية من جوانب مختلفة الجسمية، العقلية، الاجتماعية، الانفعالية والروحية.

و في الأخير يمكن القول أن المدرسة هي المصدر الثاني بعد الأسرة للتنشئة الاجتماعية، وهي مؤسسة اِجتماعية تربوية تهدف إلى تحقيق عملية التواصل بين الأفراد ونقل ثقافة المجتمع للتلميذ من أجل نمو سليم متكامل من مختلف الجوانب.

2-2 أهداف المدرسة:

لقد حدد Costin (كوستن) الأهداف التّي تسعى المدرسة إلى تحقيقها حيث أشارت إلى أنّ الهدف الأساسي للمدرسة هو تطوير الوضع أو المناخ المناسب، أو البيئة المناسبة للتعليم أو التعلم والتي من خلالها يستطيع التلاميذ إعداد أنفسهم للحياة سواء التي يعيشون فيها الآن أو الحياة التي يتطلعون

إليها في المستقبل، هذا بالإضافة إلى ذلك إن المدرسة تهدف إلى توفير المناخ المناسب لنمو الطفل هذا الذي يساعده في الحصول على الإشباع والرضا عن عملية التعليمية، وإكتساب قدرا أكبر من الكفاءة، الصحية والتعليم، وتتمثل هذه الأهداف في: (نقلا عن: جلال الدين عبد الخالق،2002: 21).

-المعرفة الإدراكية : حيث أوضح أنّ الهدف الأول الأساسي للمدرسة هو إنتاج أو تخريج الأفراد الذين يكونون مزوّدين بالمعارف الإمبريقية، التجريبية، والمهارة والتفوق التكنولوجي.

-المواطنة: أي أنّ الهدف المتوقع من المدرسة أن تخرج لنا مواطنين صالحين وهم الذين يكونون مزودين بالمهام المناسبة والاتجاهات القيمية للمشاركة في المجتمع الديمقراطي، هذه الاتجاهات التي ينبغي أن تزود المدرسة بها الفرد لكي يكون مواطنا صالحا، ومن هذه الإتجاهات ممارسة العمل بصورة إستقلالية وليست إعتمادية أو إتكالية، كذلك تقبل المسؤولية، وتنمية الثقة بالنفس، إحترام الوقت، إتمام العمل في الوقت المخصص له، وإظهار القدرة على ضبط النفس.

-التنشئة الإجتماعية : الهدف الثالث الأساسي الذي تسعى المدرسة إلى تحقيقه يتمثّل في أن على المدرسة أن تنتج وأن تخرج لنا الأفراد حسنى التكيف، وهم الذين يملكون مهارات شخصية تمكنهم من الإستفادة من برامج المدرسية ومن مراعاة مشاعر الآخرين، إظهار الإحترام للكبار، المشاركة في أنشطة الجماعات والتعاون مع أقرانهم.

- الحراك الإجتماعي : المدرسة عليها أن توفر الطريقة أو السبيل الذي يمكّن الفرد من تحقيق أو إنجاز التحسن الإجتماعي، وقد أكدّ Bloom (بلوم)هذا الهدف في عام (1976) حيث قرر بأن الإعداد للحراك الاجتماعي يمثل هدفا تعليميا حاسما خاصة في إطار التغيير التكنولوجي السريع، فالمعلومات التي يتلقها جميع الأطفال تعتبر حاسمة في صياغة التطور الصحيح أو الدقيق للكيفية أو الأسلوب الذي يساعده ويمكن الفرد من تحسين الوضع الإجتماعي له.

و من أهداف المدرسة أيضا نجد: (عبد المنعم عبد القادر الميلادي،2003: 75).

-إعداد جيل من المتفوقين لتوالي قيادة أهم البناء في المستقبل لدولة تسعي لبناء نفسها على علمية.

- الكشف عن الميول والإستعدادات، منمّين وموجهين إياه للاتجاه العلمي الإجتماعي السالم مع معاونة المتفوقين على مواصلة تقديمهم وتدريبهم على التفكير، البحث العلمي، الإبتكار، التجديد والإختراع.

3-2 وظائف المدرسة :

هنالك وظائف متعددة للمدرسة منها ما يتصل بالحياة الاجتماعية والنفسية للتلميذ وسنعرض أهم وظائف أو أدوار المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية: (إبراهيم ياسين الخطيب، 2003: 174).

- نقل التراث الاجتماعي والاحتفاظ به وتطويره وتبسيطه وتطهيره.

- تنمية أساليب التفكير العلمي و أساليب التعلم الذّاتي عند التلميذ.

- مساعدة المتعلمين على إكتساب المهارات الأساسية اللازمة لهم للتعامل مع بيئتهم الاجتماعية والطبيعية.

- تحقيق التكامل الاجتماعي بين الأفراد من خلال مساعدة التلاميذ على إكتساب الاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تجعلهم يشعرون بأن هوية واحدة تجمعهم.

إضافة وظائف أخرى:(حنان عبد الحميد العنانى، 2000: 85).

- التفاعل الوثيق مع المجتمع ويقصد به توثيق الصلة بين المجتمع والمدرسة من خلال توجيه المتعلمين إلى التأثير بالمجتمع وتمكين التلميذ من المساهمة في الخدمة الاجتماعية.

- التنمية الاقتصادية حيث تعد المدرسة التلميذ لوظيفة معينة تساهم في الاقتصاد وتستثير فردية التلميذ إلى تحقيق مكانة إقتصادية بالجد والعمل.

وأيضا نجد وظائف أخرى: (شفيق رضوان، 2008: 204).

-تقديم الرعاية النفسية إلى كل تلميذ ومساعدته في حل مشكلاته بشكل مستقل

معتمدا على نفسه متوافقا نفسيا واِجتماعيا.

-تعليمه كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.

-مراعاة قدراته في كل ما يتعلق بعملية التربية والتعليم.

- الاِهتمام بالتوجيه والإرشاد النفسي والتربوي والمهني له.

- الاِهتمام الخاص بعملية التنشئة الاجتماعية فيتعاون مع المؤسسة الاجتماعية الأخرى خاصة الأسرة.

أما الأدوار النفسية والاجتماعية فتتمثل في:(حامد عبد السلام زهران،2003: 323-324).

-دعم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بطريق وصريح في مناهج الدراسية.

-توجيه النشاط المدرسي بحيث يؤدى تعليم الأساليب السلوكية الاجتماعية المرغوبة وإلى تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية.

-الثواب والعقاب وممارسة السلطة المدرسية في تعليم القيم والاتجاهات والمعايير و الأدوار الاجتماعية.

-العمل على فطام المراهق انفعاليا واجتماعيا عن الأسرة بالتدريج.

-تقديم نماذج للسلوك الاِجتماعي السوي إما في شكل نماذج تدريس لهم أو نماذج عملية يقدمها المعلمون في سلوكهم اليومي مع التلاميذ.

كما نجد دور المعلم في عملية التنشئة الاجتماعية إلى جانب دوره في العملية التربوية:

-المعلم كدور اِجتماعي مستمر دائم التأثير في التلميذ، وكشخص متغير متجدد من أول دخول التلميذ المدرسة حتى تخرجه.

-كممثل سلطة يقدم القيم العامة وإن اِختلف عن غيره من المعلمين سنّا أو جنسا أو فلسفة.

-كمنفذ للسياسية التربوية في المجتمع يقدم ما يحدده المجتمع بأمانة وموضوعية.

-كنموذج سلوك حي يقتد به التلميذ ويتقمص شخصيته.

-كممثل قيم النظام وقيم المعرفة والتحصيل الدراسي وقيم المسايرة الاِجتماعية يؤثر في التلميذ في كل المواقف التربوية.

-كملقن علم ومعرفة ينمي معارف التلميذ ومهاراته ووجدانياته.

-كموجه سلوك يصحح سلوك التلميذ إلي أفضل عن طريق وضعه في خبرات سلوكية سوية.

3-2 مسؤوليات المدرسة:

تقوم المدرسة بعدة مسؤوليات أهمها:(السيد رمضان،2002: 289-290).

-المسؤوليات الاجتماعية داخل بيئة المدرسة نفسها بجانب مسؤولياتها التقليدية نحو تعلم وتربية أبنائها، فهي تنظم العلاقات الإنسانية التي تسود بين أفراد هيئة التدريس أنفسهم وبين الطلاب من جانب آخر.

-مسؤوليات خارج بيئة المدرسة حيث تناول المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة التعليمية نفسها حيث تتيح للبيئة المحلية الاستفادة الكاملة من إمكانياتها ثقافيا وترويجيا وقوميا.

-مسؤولية المدرسة أساسا هي التعليم والتربية وقيامها بهذه المسؤولية يقع في المرتبة الأولى، أما تربية وتعلم المجتمع الكبير فيجب أن تعاون فيه المدرسة غيرها من مراكز الثقافة والشعبية، دورها وقصورها، المراكز الاجتماعية الريفية كذلك مجالس الكبيرة والوحدات السكينة، أقسام الخدمة العامة بالجماعات والمعاهد العليا وغيرها من مؤسسات تعليم الكبار.

3- مفهوم ثقافة اللاعنف:

يقول الفيلسوف Karl Popper (كارل بوبر): "ترتكز الحضارةُ أساسًا على تقليص العنف"، وهو الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تسعى إليه الديموقراطية. فحرية الأشخاص غير مضمونة في المجتمع إلا بقدر ما يتخلى جميعُ الأشخاص عن استخدام العنف (كارل بوبر، 1993، ص 72).

لذا يحتاج عالمنا، إلى تفعيل مفهوم اللاعنف، الذي يجب أن يكون أسلوبًا، يميّز علاقات الناس، وخياراتهم وقراراتهم، وبالتالي يعزّز نبذ الصراعات والنزاعات، والاضطرابات والحروب بين الشعوب، اللجوء إلى حلّ أغلب المشاكل، والقضايا والخلافات، بالطرق السلميّة، عن طريق المناقشات والمفاوضات، والوساطات والحوارات، المبنيّة جميعها على اللاعنف(نجيب بعقليني، 2017).

ويقصد بمفهوم اللاعنف باعتباره السلوك الإنساني الذي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية للتحكم بالذات|، وهي المعرفة العميقة للنفس البشرية. وهذا المفهوم يحتاج الى العناية والرعاية والتوجيه المستمر منذ نعومة الأظافر حتى نشوء الفرد أو المجتمع على نمط هذا السلوك، فهو تربية قبل كل شيء, وتوجيه يقوم به الوالدان، وإرشاد يقوم به المجتمع نحو الأهداف السلمية، وتكوين القيم المتعلقة بالصدق والأمانة وحب الوطن, والاحترام المتبادل, وامتداد العاطفة من جيل الى جيل دون استخدام القسوة أو الترهيب. إن أعظم أهداف التربية هو تنمية وتنشئة اللاعنف بين الأبناء من جيل إلى جيل . كما تزرع الأسرة مبدأ الإخلاص في العمل ، وحب الانتماء للوطن ، والرغبة في المساعدة وإبداء العون للآخرين, والكثير من القيم الأخلاقية الأخرى . لذلك من الواجب أن يكون الهدف التربوي نحو تنشئة مبدأ اللاعنف مقترناً بالتربية(معد الخرسان، 2015).

فيجب تحقيق في المجتمع كل أشكال للاعنف التي منها: (معد الخرسان،2015)

- اللاعنف الديني : هو كل ما يحمله الدين من أخلاق وتسامح وتعاطف وتقاسم مشترك هي صور مشتركة من اللاعنف
- اللاعنف السياسي : هي كل ما ينحصر في علاقة الإنسان بالدولة وكيف تكون تلك العلاقة والأسس التي تربط الفرد مع صاحب العلاقة وهو الدولة
- اللاعنف الاجتماعي : هو كل ما يتمثل من ربط العلاقة بالإنسان مع الآخر ، سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع . بما يملأ عليها الحب والتسامح والعفو.

ولكي ينمو اللاعنف ويكون له تأثير حقيقي على مجرى الحدث، يحتاج إلى وسط إنساني يوجِد جوًّا فكريًّا وروحيًّا ملائمًا لثقافته، تكون المهمة الألح هي إيجادُ مثل هذا الوسط الإنساني الذي يشجع ثقافةَ اللاعنف - والمساهمة في إيجاد هذا الوسط من مسؤولية الجميع (جان ماري مولِّر، 2009).

وتنطوي ثقافة اللاعنف على بذل جهد عقلي ومنهجي طويلين ، هدفه تنمية القدرات النفسية والروحية والفكرية التي تتيح للفرد تبني موقفه اللاعنفي في حياته

الشخصية وعلاقته مع الآخر ، وفي حياته الاجتماعية والسياسية . وليس هدفه الأساسي هو نشر قيم تؤسس لاحترام حقوق الكائن الإنساني فقط , بل والى تجسيدها أيضا في مؤسسات تضمن ذلك الاحترام . إن تنمية ثقافة اللاعنف تعني البحث عن سبل تطبيق اللاعنف في جميع المواقف المقدرة لمفاصل السلطة(معد الخرسان،2015)

يجب على ثقافة اللاعنف ألا تهدف إلى نشر "قيم" تؤسِّس لاحترام حقوق الكائن الإنساني فقط، بل وإلى تجسيدها أيضًا في مؤسَّسات تضمن هذا الاحترام. إن تنمية ثقافة لاعنفية يعني البحث عن سُبُل تطبيق لاعنفي لنفوذ السلطة Autorité في جميع مواقف المَقْدرة Pouvoir.وبهذا فإن ثقافة اللاعنف تكف عن الفصل بين الحياة الخاصة والحياة السياسية، لا بل تتيح الجمع بينهما أخيرًا في مناقبية واحدة. وإن فلسفة اللاعنف تتحدد عبر محاور عديدة يتحكم فيها سلوك الإنسان وأفعاله ، ففي مجال السياسة هو الاعتراف بالمعارضة وتداول السلطة واحترام الحق بصفته القانونية، وفي المجال الاجتماعي بناء العلاقات الأفقية وليست الهرمية القائمة على النقد والتساؤل والاعتراف بالآخر بصرف النظر عن هويته ، وفي المجال النفسي من خلال العناية بالطفولة والتعلم بفرح وعدم استخدام العنف, واحترام إرادة الطفل لأن ذلك يعبر عن عالم الطفولة ولابد من احترام عقليته والتعامل معها بكل احترام دون المس بكرامته . وإن الدول المتقدمة لديها القدرة على تفريغ العنف وتحويله بالاتجاه الآخر كممارسة الرياضة ، والسينما ، والمنتدى إذ أن ثقافة اللاعنف تقوم على أساس تأهيل الفرد وتغلب الحوار بالجانب السلمي وليس العسكري الذي يهدف الى نفي احدهما من الوجود وبقاء الآخر, ولقد وضع الباحثون نظرية التعلم من سلوك الآخرين ونبذ جميع وسائل العنف المتبعة وإنكارها ونفيها بالطرق والوسائل السلمية اللاعنفية ودورها في كيفية التربية على اللاعنف هدفاً أساسيا يرتقي به كل من الأسرة والتربية والمجتمع (معد الخرسان، 2015).

إن تنمية ثقافة اللاعنف ليس هدفها الأساسي هو نشر قيم تؤسس لاحترام حقوق الكائن الإنساني فقط، بل والى تجسيدها أيضا في مؤسسات تضمن ذلك الاحترام. كما تعني ثقافة اللاعنف البحث عن سبل تطبيق اللاعنف في جميع المواقف، ولهذا لابد من

تحشد الكفاءات والوسائل, وكل ما يلزم لنشر ثقافة اللاعنف من خلال قنوات عديدة أهمها: (فرانسوا فايّـان، 1990، ص 206).

- وسائل الإعلام (القنوات التلفزيونية , الصحافة , الإذاعة ,السينما , المسرح).
- الفنون (الرسم , النحت, النشيد ,الموسيقى, الدراما).
- المراكز والمؤسسات الدينية ودور العبادة (لكل الأديان) دون استثناء، في إشراك الخطباء ومن يهمهم الأمر.
- المدارس والجامعات بكل مفاصلها (الأساتذة، مراكز البحوث، الدراسات العليا، المدرسون , المشرفون، التربويون).
- المثقفون بكل طبقاتهم في المؤسسات الثقافية كافة, وتأسيس يوم للسلام والمحبة, وتفعيل المشروع بالمؤتمرات والندوات والحلقات النقاش.
- منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بالمرأة والطفل, وجمعيات حقوق الإنسان, في تنظيم المسابقات وتخصيص الجوائز في الثقافة والأدب والفنون، وعمل معارض للفنون التشكيلية والكتب والملصقات الجدارية.

4- مفهوم الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

4-1 تعريف الشراكة بين الأسرة والمدرسة:

تأتي المدرسة كامتداد للأسرة وعامل مكمل لدورها باعتبارها مجتمعا كبيرا يمارس فيه التلميذ ما تربى عليه في محيطه الأسري المصغر، ويوظف خبراته التي تلقاها من أبويه، ولتضيف إليه خبرات جديدة من خلال تعامله مع أقرانه ومع أساتذته، لذلك تعتبر العلاقة بين الأسرة والمدرسة أمرا لازما لتدعيم وظيفة هذه الأخيرة وتحقيق أهدافها، فالمدرسة التي تنجح في التواصل مع الأهل تقدم لهم المعلومة التي يحتاجونها، وتعطيهم الخبرة والمهارة على التعامل السليم مع الأطفال خاصةً في فترات حاسمة في حياتهم كالمراهقة مثلاً، فقد يحتاج الوالدان لمعلومات ومهارات في هذا الجانب، والمدرسة بحاجة إلى معلومات عن طفولة هذا الطفل، ونمط التربية التي تلقاها في البيت، وبحاجة إلى معرفة خصائص هذا الطفل الاجتماعية، الانفعالية، السلوكية، لهذا العلاقة بين الأسرة والمدرسة هي استثمار

عقول الأبناء وإعدادهم للمستقبل؛ ولا يتم ذلك إلاّ إذا كان هناك شراكة حقيقية بين الأسرة والمدرسة، وينبغي أن تكون هذه الشراكة على أسس من التفاهم، والتعاون، بهدف الارتقاء بمستوى الأبناء التعليمي والتربوي، وقد لا يتم ذلك إلاّ بادراك كلا الطرفين (الأسرة والمدرسة) لأهمية دور كل منهما في هذه الشراكة التي يقصد بها تقاسم السلطة وتوزيع المسؤوليات والأدوار بشكل متقارب ما بين الأسرة والمدرسة مع إيجاد قنوات اتصال جيدة بينهما، ويتم ذلك عن طريق متابعة الأسرة سلوك الأبناء في المدرسة، وزيارات أحد أفرادها لتتعرف على البرامج التعليمية ومعرفة المستوى التحصيلي والأداء المدرسي وكيفية تعلم الأبناء(Harris and Goodall, 2007).

2-4 دور الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

تلعب كل من الأسرة والمدرسة دورا كبيرا في تربية الأطفال على اللاعنف، ولكنَّ الشرط الأول لتحقيق ذلك هو أن تستقي التربيةُ نفسُها من مبادئ اللاعنف وقواعده ومناهجه:

تبدأ التربية على اللاعنف من لاعنف التربية (جورج غوسدورف، 1960، ص 84).

وحسب الفيلسوف الفرنسي (جان ماري مولّر) التربية لا ترتكز على تعليم الأطفال فحسب، بل على إظهار مدى أهمية إلغاء العنف على وجه الخصوص، وتربية الأطفال على اللاعنف ، ولكن الشرط الأول لتحقيق ذلك هو أن تستقي التربية نفسها من مبادئ اللاعنف وقواعده ومناهجه؛ فكل عنف جراء التربية لم يولد سوى العنف والعكس صحيح بأن التربية تبدأ من اللاعنف أولاً أي من لا عنف التربية نفسها إن "رفض العنف" لا يأخذ معناه كاملاً إلا إذا عبَّرت عنه "إرادةُ اللاعنف". يجب أن ننسى ما تعلَّمناه من فكرةِ أنْ نرى التربيةَ عِبْر الموشور المشوِّه لإيديولوجيا العنف، وذلك لنتعلم أنْ نتصور التربيةَ من مرآة فلسفة اللاعنف (جان ماري مولّر، 2009).

ولقد أوضح Janusz Korczak (يَنوش كورتشك) أحدُ رواد تربيةٍ الذي بين أن هذه الأخيرة ترتكز على احترام الطفل، وإنَّ القيم التي ينبغي على التربية أن تنقلَها إلى الطفل هي القيم التي تؤسس الإعلانَ العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرَّتْه في

(1948) الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة. يَعتبِر الإعلانُ هذا أنَّ "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأُسْرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". وتنصُّ المادة 26 منه على أنه:ينبغي أن تهدفَ التربيةُ إلى تفتُّح شخصية الإنسان تفتُّحًا كاملاً وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (يَنوش كورتشك،1979).

وتوضح الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أقرتها الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر (1989) (في المادة 29 منها) أن تربية الطفل ينبغي أن تهدف على وجه الخصوص إلى ترسيخ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدى الطفل. وإعداده لتحمُّل مسؤوليات الحياة في مجتمع حر ضمن روح من التفاهم والسِّلْم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية(اليونسكو، 1998).

وكما أشار François Vaillant (فرانسوا فايَّان) فإن أخلاقيات اللاعنف وأخلاقيات حقوق الإنسان تُعبِّر عن أخلاقيات عامة واحدة ألا وهي أخلاقيات احترام كل إنسان وكرامته (فرانسوا فايَّان، 1990، ص 206). ويعتبِر Éric Prairat (أيريك ريرا) العنفَ "أشبه بضربة ممنوعة ضد أخلاقيات التربية" (أيريك ريرا، 1988، ص46).

وسنتطرق إلى دور الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف من خلال معرفة دور كل من الأسرة والمدرسة.

- ❖ دور الأسرة في الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

بينت الكثير من الدراسات أن الأسرة التي يسودها السلوك العنفي والفوضوي والعادات السيئة الأخرى تعتبر من المصادر والأسباب الرئيسة لظاهرة سلوك العنف لدى بعض الطلبة في المدارس (معد خرسان، **2015**).

ويتمثل دور الأسرة في هذه الشراكة فيما يلي:

- يجب أن تبتعد الأسرة عن كافة السلوكات التي تلحق الأذى بالأطفال، لأنه يمكن أن يتعلم العنف عم طريقها.

- يجب على الأسرة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في تنشئة أبنائها وعدم التخلي عنها مهما كانت الأسباب لأنها مسؤولية دينية و دنيوية.
- يجب على الوالدان نشر ثقافة السلم من خلال تعليم الطفل المحبة واحترام الآخر وعدم التعدي على حقوق وحريات الغير.
- غرس القيم النبيلة واحترام الآخر، الأخوة وحب الوطن وغيرها من القيم التي يتعلمها الفرد داخل أسرته والتي تجعل منه مواطنا صالحا يحب الآخرين ويعاملهم بالحسن ويستخدم الوسائل المشروعة.
- يجب على الأسرة منع على أطفالها تداول الألعاب بكل صورها الاليكترونية والبلاستيكية وغيرها التي تدل أو ترمز إلى الأسلحة أو استعمال العنف وغيرها.
- يجب على الأسرة مراقبة المحتوى الذي يشاهده أطفالها، خاصة المحتوى غير المناسب المتداول على القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ والتركيز على المحتوى الايجابي الذي يركز على التسامح والتعامل الإنساني.

ويتمثل أيضا دور الأسرة في هذه الشراكة فيما يلي: (عبد العزيز الخضراء، **2015**)

- متابعة أبنائها في المدرسة من خلال زيارتها لها للتعرف على أدائهم دراسياً وسلوكياً.
- المشاركة في عضوية مجلس المدرسة وحضور اجتماعاتها واجتماعات جمعية العمومية لأولياء أمور التلاميذ والمعلمين.
- إشعار المدرسة بأي مشكلة تواجه الأبناء سواء أكان ذلك عن طريق الكتابة أم المشافهة والتعاون مع الاختصاصي الاجتماعي على التعامل معها بطريقة تربوية ملائمة.
- إعطاء المعلومات اللازمة عن الأبناء الذين يحتاجون لرعاية خاصة والتعاون مع الاختصاصي الاجتماعي في استخدام الأساليب الإرشادية والتربوية لمساعدتهم على التوافق السليم.

- الاستجابة لدعوة المدرسة وحضور المناسبات التي تدعو إليها؛ كالندوات والمحاضرات والجمعيات والمجالس والمعارض والحفلات المسرحية والمهرجانات الرياضية المختلفة.
- إبداء أولياء الأمور ملاحظاتهم حول أبنائهم، والإسهام في تحسين البيئة المدرسية بما يتوافق مع نظرتهم وتطلعاتهم المستقبلية.
- تنظيم وقت التلميذ بحيث يكون هناك وقت كاف ومناسب للمذاكرة ووقت مناسب آخر للترفيه في الأشياء المفيدة، وفي هذا الجانب يعد قرب ولي الأمر من أبنائه ومتابعته لهم ومنحهم الرعاية من أقصر الطرق لسد ساعات الفراغ.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أثر إساءة المعاملة على سلوك الأطفال فيما يلي : (حسن مصطفى عبد المعطي، ص57).

•إن الطفل المساء إليه يكون قلقا، مضطربا و شديد التعلق بوالديه.

•القيام بأنواع مختلفة من الشذوذ قد يصل إلى درجة السلوك العدواني ليلفت الانتباه أو القيام بسلوك يتميز بالمقاومة والعناد والثورة.

•في حالات أخرى قد يعرض الطفل المنبوذ نفسه للجروح(عدوان موجه نحو الذات) ليلفت إليه الانتباه.

•القيام بسلوك يدل على حقد الأطفال على البيئة المحيطة بهم ونجدهم يسببون مشاكل عديدة لأنفسهم والمحيطين بهم.

❖ دور المدرسة في الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

إذا أصبحت المدرسة فضاءا لممارسة العنف أو تعلمه فإن هذا يزيد من تعقيد الأمور وانتشار السلوكات السلبية التي يرفضها المجتمع(محمد عرفات الشرايعة، ص). لأن مهمة المدرسة هي تعليم القيم المؤسِّسة لديموقراطية المواطَنة: اللاعنف والاحترام، ولكي تؤديَ المدرسةُ مهمتَها، لا بد أن تكون مستقلةً عن جميع الخصوصيات الطائفية، وخاصة عندما تتنافى هذه الخصوصياتُ مع فرائض الديموقراطية. غير أنه في الوقت نفسه ينبغي على المدرسة أن تربِّيَ نظرةَ الأطفال على اكتشاف الاختلافات الثقافية واحترامها. ينبغي على المدرسة أن تكون

المكان المفضَّل لهدم الأحكام المسبَّقة التمييزية بحق "الآخرين"، هؤلاء الذين ينتمون إلى جماعة أخرى، إلى شعب آخر، إلى عِرق آخر، إلى دين آخر (برناديت بايادا، 1993، ص139).

وحسب Philippe Meirieu (فيليب ميريو) فغاية المدرسة "إحداث الإنسانية في الإنسان". إلا أنَّ هذه العبارة تتطلب تحديدَ ماهية هذه "الإنسانية". عندئذٍ، يُعبِّر عن قناعته الشخصية بقوله: لا يمكنني أن أقول إلى أي مدى تكون الإنسانية من حيث الجوهر، في رأيي، هي ما يتعارض مع العنف الغالب في كل مكان للأشياء والبشر. فأنْ يكونَ عندئذٍ على المدرسة أنْ تنمِّيَ الإنسانيةَ في الإنسان يعني في رأيي أنَّ عليها أولاً مسؤوليةَ إتاحة اللقاء بين البشر في مجال آخر غير مجال العنف، لأنه ليس هناك من شيء في أصل رفض العنف، ولا من شيء يؤسِّس لهذا الرفض سوى الرفض نفسِه للعنف بما هو [أي رفض العنف] تعبير قطعي عن الإنسانية(فيليب ميريو، 1993، ص100).

وعليه يتمثل دور المدرسة في الشراكة بينها وبين الأسرة في إرساء ثقافة اللاعنف فيما يلي:

- إدراج مفهوم اللاعنف في البرامج التعليمية: من المعلوم أنه ليس أمرًا سهلاً كسهولة إدراج الرياضيات أو الإنكليزية أو الجغرافية. إذْ ليس المقصود تعليم معرفة بل التربية على سلوك، وعلى طريقة حياة. ويكاد كثير من المدرسين يُظهِرون أن ذلك يتجاوز حقلَ كفاءتهم، ولا يدخل ضمن اختصاصهم. ومع ذلك، فالعنف هنا، في المدرسة، وينبغي على هؤلاء المدرسين أنفسهم مواجهته يوميًا، هذا العنف يمنع المدرِّسين من التدريس، والمتعلمين من التعلم. مذْ ذاك، إذا أراد المدرسون التمكُّنَ من تدريس منهاجهم، وكذلك القيام بما يرونه مهنتَهم، فإن عليهم أولاً إدارة "العنف" في المدرسة(جان ماري مولِّر، **2009**).
- نشر ثقافة التسامح: نشر ثقافة التسامح لدى الأساتذة وطرق تعاملهم مع الأطفال بالإضافة إلى أساليبهم التدريسية ضمن إطار المساواة وحل النزاعات واحترام الآخرين مع إقامة علاقات بنّاءة غير قمعية مع الآخرين ، من أجل حلْ النزاعات بطرق

تربوية لا عنفيه(جان ماري مولّر، 2009). كما يجب إعداد الطفل لتحمُّل مسؤوليات الحياة في مجتمع حر ضمن روح من التفاهم والسِّلْم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية كل البشر(اليونسكو، 1998).

- نشر ثقافة حقوق الإنسان: وذلك من حيث التعليم وليس التعلم، وعمل ورشات ولقاءات للأمهات والآباء لغرض بيان أساليب ووسائل التنشئة السليمة التي ترتكز على منح الطفل مساحة في حرية التفكير وإبداء الرأي والتركيز على الجوانب الايجابية الشخصية للطفل واستخدام أساليب التعزيز.
- عمل ورشات للمعلمين: يتم من خلالها مناقشة الخصائص الإنمائية لكل مرحلة من مراحل عمر الطفل والمتطلبات النفسية والاجتماعية لكل مرحلة ، واستخدام مهارات التواصل الفعالة القائمة على الجانب الإنساني والتي من أهمها حسن الإصغاء والاستماع, وإظهار التعاطف والاهتمام وإتاحة مساحة من الوقت لجعل الطالب يمارس العديد من الأنشطة الرياضية والهوايات المختلفة . (معد الخرسان،2015).
- إحترام الكبار للصغار: ينبغي أولاً أن يحترم الكبارُ عالمَ الطفل فلا يجتاحونه ولا يحتلونه احتلالاً عنيفًا بفرض قوانينهم وإيديولوجياتهم (جان ماري مولّر، 2009).
- إلصاق في الفضاء المدرسي شعارات التخلي عن العنف. نذكر منها عشوائيًا: «أوقِفوا العنف»، «العنف ضعيف»، «لنقلْ: لا للعنف»، «العنف ليس حياة!»، «العنف ليس حلاً على الإطلاق»، «العنف ليس ردًا أبدًا على العنف»، «الأقوى من العنف هو الاحترام»، «العنف ليس حتمية»، «كفى عنفًا!»، «العنف ظلم للجميع»، «العنف نهايته دائمًا سيئة»، «العنف يعقِّد الحياة»، «اسكتْ أيها العنف فالاحترام هنا»، «العنف يترافق مع الانحطاط»، إلخ. إذا أُخِذَتْ هذه العباراتُ بحرفيتها فإنها تؤكد بوضوح أن العنف "سيئ" من حيث الأصل، وأنه "شرٌّ" دائمًا، وأنه ليس حقًا أبدًا، وأنه ليس شرعيًا، أبدًا وليس مبرَّرًا أبدًا (جان ماري مولّر، 2009).
- تنظيم الفضاء المدرسي وفقًا لقيم الديموقراطية: أن أفضل تربية لبلوغ هذا الهدف هي تنظيم المجتمع المدرسي وفق قيم الديموقراطية. إن تعليم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي يعني، إذًا، مواجهة

إشكالية الديموقراطية في مجتمع إنساني. إن سيرورة العمل الديموقراطية للمؤسسات المدرسية هي الشرط لتربية حقيقية على حقوق الإنسان ولمصداقيتها (اليونسكو، 1998).

3-4 الأساليب التي تعزز الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

وقد حدد الباحثون العديد من الأساليب التي تعزز الشراكة بين الأسرة والمدرسة منها:

- نموذج أبتسين:(Epstein, 1995,P701-712)

قدمت جويس أبتسين الباحثة المعروفة في مجال العلاقة ما بين الأسرة والمدرسة تصنيفا لستة أنواع من أساليب مشاركة أولياء الأمور في تعليم أبناءهم والذي يركز بدرجة أكبر على مساهمة أولياء الأمور في تعليم أطفالهم في المهام التعليمية المدرسية وهي كما يلي:

1. الرعاية الأبوية : ويقصد بها توفير الوالدين لأبنائهم البيئة المنزلية الجيدة التي تدعمهم والتي تتضمن توفير الأمن النفسي، الرعاية الصحية، التغذية الملائمة، أساليب التربية والتنشئة الإيجابية، تنمية السلوك والقيم والأخلاق، النصح والوعي بأهمية التعليم وغيرها والتي تهيئ الطفل للحياة المدرسية وتؤسس شخصيته وسلوكه ودافعيته نحو التعلم.
2. التواصل: ويقصد بها عملية التواصل ما بين أولياء الأمور والأساتذة للحصول على معلومات تتعلق بتحصيل الطفل، سلوكه، أداءه في الاختبارات، ميوله واهتماماته وغيرها. ويمكن أن تتم عملية التواصل من خلال الزيارات المدرسية، اليوم المفتوح، الاتصالات الهاتفية، الرسائل والملاحظات. وينبغي أن تكون عملية التواصل ذات اتجاهين، أي أن الأستاذ يقدم معلومات لولي الأمر بشأن تحصيل الطفل أو سلوكياته داخل الصف وكذلك ولي الأمر يقدم للأستاذ معلومات بشأن شخصية الطفل وميوله واهتماماته وأداءه للأعمال المدرسية في المنزل.
3. التطوع: وتتضمن تطوع أولياء الأمور في الأنشطة التي تنظمها المدرسة كالمساهمة في الاحتفالات، المسابقات الرياضية، الرحلات، توفير الخبرات أو الدعم المادي.
4. اتخاذ القرار: أي مشاركة أولياء الأمور في عملية اتخاذ القرار في المدرسة كالانضمام

إلى مجلس الآباء أو مجلس إدارة المدرسة، أو قيادة وتمثيل مجتمع أولياء الأمور.

5. التعاون مع مؤسسات المجتمع: وهي العلاقة التعاونية بين الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة التي توفر خدماتها في المجال الصحي، الديني، الرياضي، الاجتماعي، العلمي وغيرها. ويتم فيها تحديد واستغلال الموارد والخدمات الموجودة في محيط المدرسة وتوظيفها لتطوير الخدمات المدرسية، وتنمية مهارات أولياء الأمور ورفع التحصيل العلمي والمهارات والقيم لدى المتعلمين.

4-4 طرق تحقيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

هناك العديد من الطرق التي تعمل على تحقيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة ومن هذه الطرق ما يلي: (عبد العزيز الخضراء، 2015)

- اتصالات مكتوبة: وهي مخاطبة موجهة للأب، أو ولي الأمر بلغة موجزة ودقيقة تعبر عن وضع معين لدى التلميذ ومنها:

1. التقارير: تعد معلومات مهمة لولي الأمر من حيث امتلاك التلميذ لمفاهيم أو مهارات معينة أو مستوى تحصيلي، أو سلوك معين ترغب المدرسة مناقشته، وإعلام ولي الأمر به، كما يمكن أن يكون فيه طلب مساعدة، لكي يستعد الطالب لمسابقة أو مجال معين، يتطلب من الأسرة اكماله مع المدرسة لتحقيق النجاح المطلوب والمتميز.
2. الإعلانات، ومجلات حائط، والنشرات، والملصقات الهادفة: لدعوة أولياء الأمور، أو مطويات تشير إلى مستوى التلاميذ، وتقويمهم، وقد يشترك التلاميذ في أداء هذه المطويات أو النشرات.
3. ملف للتلميذ: يحوي معلومات وبيانات عن الطالب/ سلوكه، تقدمه، ضعفه، وما طرأ عليه من تغيير.

- اتصالات شفوية:

1. من خلال الهاتف: وهي وسيلة سريعة، وفيها إرسال رسالة قصيرة معبرة، عن مستوى التلميذ، وما يستجد من أمور طارئة، أو بتبادل للرأي مع الأسرة بشأن نواحي دراسته أو سلوكيته.

2. الدعوة الفردية: وهي لقاء فردي مع ولي الأمر يتم من خلاله مناقشة وضع التلميذ من

الناحية الأكاديمية أو السلوكية فرديا إما مع الأستاذ، المدير أو المرشد المدرسي...

3. الدعوة الجماعية: وفيها يتم مناقشة جماعة يشارك فيها أولياء الأمور مع الأساتذة والإدارة، وفيها تحليل نتائج الأداء للتلاميذ، أو شرح بعض المعلومات المهمة لأولياء الأمور.

4. لقاءات التعارف: وهي لقاءات بهدف إيجاد تفاعلات بين أولياء الأمور والأساتذة لمساعدة التلاميذ على الوصول إلى نتاجات تربوية.

5. الاتصالات الشخصية: من خلال اللقاءات الشفوية أو الزيارات المنزلية التي عادة ما يقوم بها المرشد المدرسي لتحقيق فهم للأسرة وكيفية تفاعل الطفل فيها أو أي هدف من الأهداف وحسب حالة التلميذ.

6. الورش التدريبية: وهي تعمل على إكساب ولي الأمر مهارات أو معلومات من أجل تحقيق أهداف تربوية عامة تسعى المدرسة لتحقيقها.

- المجالس التعاونية:

1. مجالس الآباء والأساتذة: وللأسف إن فلسفة هذه المجالس تهدف إلى تحسين أداء التلاميذ وسلوكهم، وفيها يمكن مناقشة جوانب مثل الواجب البيتي، الغياب، السلوك للتلميذ، وبرامج المدرسة.
2. المؤتمرات: من خلالها تناقش جوانب مهمة ذات أثر على التلميذ، وتحصيله وسلوكية وقد تكون فصلية أو سنوية، ويعد لها لكي تكون ناجحة إعداداً مناسباً.
3. الوسائل التكنولوجية: ومن خلالها يمكن الاتصال بالأولياء حيث أصبحت هذه الوسائل منتشرة بفعل ثورة الاتصالات والإنترنت.

4-5 معيقات الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف:

من أهم معيقات الشراكة بين الأسرة والمدرسة في إرساء ثقافة اللاعنف هي ما تم توريثه عبر أجيال على أن العنف أنجع وسيلة للتربية، وهذا ما أكده الفيلسوف (جان ماري مولّر) الذي بين أن مجتمعاتِنا تسيطر عليها ثقافةٌ عنفية. وقد قامت التربيةُ نفسُها طويلاً على مناهجَ تنطوي على أفعال عنفية - خاصةً على شكل عقوبات بدنية - يرتكبها الأهلُ والمدرِّسون بحق صغار الإنسان. مازال العنف إلى اليوم يُعتبَر، في أغلب الأحيان،

منهجًا تربويًّا وتعليميًّا ضروريًّا ومشروعًا. في الواقع، من المحتمل جدًّا أن يؤدي هذا العنفُ الذي يكابده الأطفالُ إلى جعلهم عنيفين عندما تُتاح لهم بدورهم إمكانيةُ ذلك .في الوقت نفسه، فإن المحيط الاجتماعي الذي يترعرع فيه الطفلُ يعلّمه أنه، لكي يأخذَ مكانَه في الحياة، يجب ألا "يذعن"، بل أن يجيد "القتال"، مما يعني "رد الصاع بالصاع"، بل عدم التردد أحيانًا في توجيه الضربة الأولى حتى. وهكذا سرعان ما يتشرب صغيرُ الإنسان فكرةَ أن العنفَ سلاحُ الأقوياء وأن إرادة ترك العنف قد تكون اعترافًا بالضعف وبالجبن. بذا تُستنسَخ من جيل إلى جيل ثقافةُ العنف السائدة (جان ماري مولّر، 2009).

إضافة إلى أنه على الرغم من ضرورة التكامل بين الأسرة والمدرسة في نجاح العملية التعليمية، فإن مشاركة الوالدين في النشاط المدرسي منخفض انخفاضا واضحا في معظم البلاد العربية، وقد تكون منعدمة في بعض المناطق تماما، وقليل من الآباء يشارك في صنع القرار المدرسي ، ويرجع هذا إلى عدد من العوامل:(عبد العزيز الخضراء، 2015)

1. غياب ثقافة التكامل بين المدرسة والبيت داخل المجتمع: فواضعو الخطط المدرسية والمشرفون على التعليم لا يهتمون بشكل كاف في خططهم بمد جسور التعاون بين الأسرة والمؤسسات التعليمية، حتى داخل المجتمع بمؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية يندر من يهتم أو يتحدث عن هذه القضية على الرغم من خطورتها.
2. افتقاد روح التعاون داخل الإدارة المدرسية: إذ لا يزال كثير من المديرين في مدارسنا يرون رغبة الآباء في التعاون مع المدرسة منافسة لعملهم، تعوق سير العملية التعليمية، وبالتالي يرفضون إفساح المجال للوالدين للمشاركة في أعمال المدرسة ولا يزال مجتمعنا يضرب أسوارا حديدية عالية حول المدارس أشبه بأسوار السجون ، تعزلها عن محيطها الخارجي.
3. قلة الوعي لدى بعض الأولياء بأهمية التعاون والتواصل مع المدرسة: ويتركون كل شيء لها، ويظنون لأن ذلك يكفي ولا يقومون بأدنى متابعة في البيت، ويرجع سبب ذلك في كثير من الأحيان إلى إنخفاض المستوى التعليمي والثقافي

لديهم، وأيضا ظروف أعمالهم حيث يعملون بعيدا عن منازلهم وبالتالي لا يمكن زيارة المدرسة ولا يمكنهم القيام بواجبات المتابعة، كما نجد من أسباب إمتناع الوالدين عن زيارة أبنائهم في المدرسة عدم إهتمامهم بمستقبل هؤلاء، إذ يعطون الأولوية لأعمال أخرى، ولعل هذا العزوف عن ذهاب الأولياء لزيارة مدارس أبنائهم يعود بالسلب على التلميذ والبيت والمدرسة ثم المجتمع (صلاح الدين، 2000).

4. ضعف إيمان الآباء بقدرتهم على المشاركة داخل الفضاء المدرسي: نظرا لعدم تأهيل القائمين على العملية التعليمية للتفاعل مع أسر التلاميذ، بل على العكس دائما ما نجد مقاومة من المعلمين والمدريين لأي مشاركة من الأسرة في أنشطة المدرسة، الأمر الذي أوجد انطباعا سلبيا في نفوس الآباء بعدم جدوى محاولات التفاعل أو المشاركة مع المدرسة.
5. إنشغال أولياء الأمور.
6. عدم اختيار إدارة المدرسة للأوقات المناسبة للاجتماعات بأولياء الأمور.
7. تركيز إدارة المدرسة على الجانب المادي كجمع التبرعات من أولياء الأمور.
8. عدم وجود التوعية الكافية بأهداف التعاون بين المدرسة والمجتمع.
9. التركيز المدرسة على أمور لا تهم أولياء الأمور.
10. قلة التعاون في إعداد جدول الأعمال من قبل الآباء.

خـــــاتمة:

لإرساء ثقافة اللاعنف ويكون له تأثير حقيقي يحتاج إلى وسط إنساني يشجع ثقافةَ اللاعنف والمساهمة في إيجاد هذا الوسط من مسؤولية الجميع خاصة الأسرة والمدرسة. حيث أن الأسرة ثم تأتي المدرسة لتساهم بدورها في التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم ولاشك في أن ما يتعلمه التلميذ في المدرسة يسهم في تشكيل شخصيته. لذلك فإن المدرسة تلعب دورا هاما في تكوين الأجيال و تربيتهم على السلوك القويم والانضباط والثقة بالنفس وغرس مختلف القيم النبيلة والتي من بينها محاربة كل أشكال العنف والتعدي على الآخرين ونشر قيم التسامح والأخوة والسلم؛ وذلك عن طريق تشجيع زيارات الأولياء للمدرسة، إلا أنه نجد أنهم في أغلب الأحيان في نهاية العام الدراسي للاحتجاج على

نتائج أبنائهم إذا كانت غير مرضية، مما يجعل هذه الزيارات لا تلعب دورا في تحقيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة، لهذا يجب إيجاد قنوات إتصال دائمة بين الأسرة والمدرسة في المجتمع الجزائري عن طريق الكثير من الأنشطة والبرامج المدرسية التي يمكن لأولياء الأمور المشاركة فيها، من أجل توثيق الصلة فيما بينهما، والتي أقترح منها:

1. على المنظومة التربوية الجزائرية إشراك الأسرة في الآباء يشارك في صنع القرار المدرسي.
2. مجالس أولياء الأمور: حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الجسر الذي يوصل المدرسة بالأسرة، وتحقيق شراكة حقيقية وتكاملية بين البيت والمدرسة.
3. عقد لقاءات دورية تجمع الآباء بالأساتذة والمديرين.
4. إعطاء الأساتذة لأولياء الأمور تقييمات دقيقة ومفصلة حوا أبنائهم في المدرسة، تساعدهم على متابعة أبنائهم دراسيا وتربويا وسلوكيا.
5. تنظيم المدرسة دورات للآباء لتثقيفهم وزيادة وعيهم التربوي.
6. القيام بأنشطة تجمع الآباء والمدرسين والتلاميذ.
7. القيام بأيام مفتوحة في المدرسة للآباء: عن طريق الأيام التحسيسية أو مشاركة الآباء في بعض الحصص.
8. إستخدام التكنولوجيا الحديثة (إميل، شبكات التواصل الإجتماعي، الرسائل النصية عبر الهاتف...).
9. العمل على الجانب الوقائي بحيث يتم مكافحة العوامل المسببة للعنف.

وفي الأخير نتبنى الأساليب التي ذكرها الباحث عبد العزيز الخضراء (2015) لكي تحقق الشراكة بين الأسرة والمدرسة، والمتمثلة في:

1. أن تتسم برامج المدرسة بتقديم سلسلة من الأنشطة الترحيبية والدعوة المستمرة للآباء للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي يمكن الاستفادة من خلالها من خبراتهم المتعددة ووظائفهم التي يمارسونها، مثل المناسبات الدينية والوطنية والاجتماعية المختلفة
2. التنمية المستمرة للعلاقة بين المعلم وأولياء الأمور من خلال اتباع نظام

اتصال يعتمد على توجيه رسائل متعددة تبرز قدرة الأستاذ وخبرته في معالجة المشاكل التلاميذ السلوكية.

3. تتميز العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور بالفاعلية المستمرة عندما تركز على إظهار الجانب الإيجابي لأداء الأبناء، ولا يتم استدعاء أولياء الأمور فقط عندما تصادف الطالب مشكلة سلوكية أو إبداء ملاحظات على مستواه الأكاديمي، وهنا تظهر أهمية تخطيط المدرسة لتنمية العلاقة وتفعيلها بحد ذاتها وللأهداف كافة.

4. التواصل المستمر مع أولياء الأمور وتنشيط العلاقة معهم ودعوتهم للمشاركة في الأنشطة والبرامج المختلفة والاحتفالات.

5. تكريم التلاميذ المتفوقين في التحصيل العلمي والمتميزين في الأنشطة المدرسية وذلك بحضور أولياء أمورهم، وكذلك تكريم أولياء الأمور المتعاونين مع المدارس في المناسبات المختلفة.

6. تبني المدارس لأسلوب اليوم المفتوح وأسبوع تنمية العلاقة بين البيت والمدرسة وإشراك أولياء الأمور في ذلك وتفعيل دور مجالس الآباء والأمهات للإسهام في توثيق الصلة بين البيت والمدرسة.

7. تنظيم الندوات والمحاضرات وحملات التوعية لأولياء الأمور لتوضيح أهمية التعاون مع المدارس وفوائدها لأبنائهم الطلاب وتوضيح الأضرار الناجمة عن عدم التعاون والتواصل مع المدارس التي تنعكس على أبنائهم.

المراجع:

1. إبراهيم ياسين الخطيب (2003): التنشئة الإجتماعية للطفل، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
2. أحمد محمد السنهوري، (1994)، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، مصر، مكتبة المعارف الحديثة.
3. أيريك ريرا،(1988)، أصل النزاع، في نحو تربية لاعنفية، رهانات تربوية واجتماعية، منشورات (مركز المصادر حول الإدارة اللاعنفية للنزاعات).

4. برناديت بايادا، (1993)،"الأفكار المسبَّقة والجاهزة، مصادر العنف، في التربية على السلام، باريس المركز الوطني للتوثيق التربوي.
5. جان ماري مولّر، ترجمة محمد علي عبد الجليل، (2009)، اللاعنف في التربية، ددمشق، معابر للنشر.
6. جلال الدين عبد الخالق،(2002)، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ورعاية الشباب، الأزرايطة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
7. جورج غوسدورف،(1960)، فضيلة القوة، باريس، مطابع فرنسا الجامعية PUF
8. حامد عبد السلام زهران، (2003)، علم نفس النمو الطفولة والمراهقة، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، عالم الكتاب.
9. حنان عبد الحميد العناني (2000): الصحة النفسية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
10. سعد حسين العزة، (2000)، دليل المرشد التربوي في المدرسة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. سلوى عثمان صديقي، (2003)، الأسرة والسكان من منظور اِجتماعي ديني، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
12. السيد رمضان،(2002)، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ورعاية الشباب، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
13. شفيق رضوان، (2008)،علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
14. صلاح الدين،(2000)، ورقة قدمتها دائرة التعليم بمنطقة الباطنة، https://www.moe.gov
15. عبد العزيز الخضراء،(تم نشره في الاثنين 27 نيسان / أبريل 2015. 11:00 مساءً)، أهمية تواصل أولياء الأمور مع المدرسة
ttps://www.alghad.com/articles/8، 66930
16. عبد العزيز الخضراء،(تم نشره في الأحد 18 كانون الثاني / يناير 2015. 12:00 صباحاً)، البيت والمدرسة- شراكة حقيقية وتكاملية-،

https://www.alghad.com/articles/847895

17. عبد المنعم عبد القادر الميلادي، (2003)، التفوقين، الموهبون، المبدعون، "أفاق الرعاية والتأهيل" ، مؤسسة شباب الجامعة.
18. فرانسوا فايَّان، (1990)، اللاعنف، مقالة في الأخلاق الأساسية، باريس، لو سيرف.
19. فيليـ ميريو، (1993)، قفا اللوحة. أية تربية لأية مدرسة؟ باريس، ESF éditeur
20. كارل بوبر،(1993)، درس هذا العصر، باريس، أناتوليا.
21. محمد الشناوي، (2001)، التنشئة الاجتماعية للطفل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
22. مراد زعيمي، (2002)، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، عنابة، الجزائر، مديرية للنشر- جامعة باجي مختار-.
23. معد الخرسان، (07/01/2015)، كيف نتربى على اللاعنف؟، http://www.alnoor.se/article.asp?id=262947.
24. معين خليل عمر،(1994)، علم اِجتماع الأسرة، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر وتوزيع.
25. يَنوش كورتشك،(1979)، حق الطفل في الاحترام، باريس، روبير لافون.
26. اليونسكو، (1998)، كل البشر، الوجيز من أجل التربية على حقوق الإنسان، باريس، منشورات اليونسكو.

27. Epstein, J. (1995). School / family / community partnerships: Caring for the children we share. Phi Delta Kappan, 76, 701-712.

28. Halgunseth, L.; Peterson, A., Stark, D. & Moodie, S. (2009). Family engagement, diverse families, and early childhood education programs: An integrated review of the literature. Washington, DC: National Association for the Education of Young Children, The Pew Charitable Trust.

29. Harris, A., & Goodall, J. (2007). Engaging parents in raising achievement: Do parents know they matter?. UK: University of Warwick and Department for

Children, Schools and Families (Research report DCSF-RW004)

التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي "المسؤولية المجتمعية لبناء السلم المجتمعي والتنمية"

الدكتور الاستشاري: حنان صبحي عبد الله عبيد / الجامعة الاردنية/الأردن

الاستاذ المساعد الدكتور: محمد عرب نعمة الموسوي /جامعة ميسان / العراق
الاستاذ المشارك الدكتور: صالح أحمد أمين عبابنة /الجامعة الاردنية/الأردن

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي. واستُخْدِمَ لهذة الدراسة المنهج المسحي التطويري. وقد تم بناء الاستنابة كأداة للدارسة تكونت من (74) فقرة موزعة على مجالين هما: أسباب وجود التحديات الاجتماعية في المجتمع الاردني؛ ودرجة التعامل مع التحديات في برامج الدراسات العليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردني. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أقسام وزارة التعليم العالي الأردنية في العام 2018 /2019 وشملت عينة الدراسة من (186) موظفا يشاركون في التخطيط وصنع القرار وأظهرت نتائج الدراسة بأن التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي بمتوسط حسابي مقداره (3.62) وانحراف معياري قيمته (0.47). كما أظهرت النتائج بأن تقدير وجود

التحديات الاجتماعية التي تم دراستها كانت عالية بمتوسط حسابي مقداره (3.74). وانحراف معياري مقداره (0.62). وقد حصلت الهجرة على المرتبة الأولى ومتوسط حسابي مقداره (3.92). أما المجالات الأخرى مرتبة من الأدنى للأعلى فجاءت كالآتي: تأخر الزواج، الطلاق ، المخدرات ، المرض ، الفقر ، العنف الاسري. أشارت نتائج اختبار ت بأنة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لواقع تقدير وجود تحديات التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين يعزى لمتغير الجنس. بإستثناء مجال المخدرات إذ كان هناك فرق ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.73). وأشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة وجود التحديات التنموية لتقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وكذلك أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة وجود التحديات التنموية لتقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة، بإستثناء مجال المرض، وباستخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية وجد أن الفروق كانت لصالح ذوي الخبرة من 10 - 20 سنة.

الكلمات المفتاحية: التحديات الاجتماعية ، برامج الدراسات العليا.

المقدمة:

تمثل الدراسات العليا إحد أهم الوسائل العلمية المبنية على أسس لتنمية الشخصية العلمية القادرة على مواجهة المشكلات الاجتماعية وحلها باستخدام الأصول المعرفية وطرائق البحث المتعددة وتكامل برامجها الأكاديمية لتلبية متطلبات الواقع، ويعتمد تقدم الأمم وتأخرها في شتى مناحي الحياة العصرية على مدى توظيف الدراسات العليا كمحرض رئيسي لتوليد خبرات علمية وفنية لذلك تزايد الإهتمام بالدراسات العليا، فأخذت الأمم تتسابق من أجل إحراز مزيداً من التقدم في التخصصات كافة عن طريق الدراسات العليا (حشوة، 2009).

ويتسم العصر الحاضر بتطورات متلاحقة في برامج الدراسات العليا وهذا يحتم على متخذي القرار في إعداد خطط الدراسات العليا أن يكون متأثراً بالتطورات، وملماً بالمعلومات،

في مجال وضع خطط البرامج الدراسية من منطلق الواقع، لأن تحديات النظم الإدارية التي تسود الجامعات، وقيود الميزانية وعدم التوازن بين السلطة والمسؤولية، فيما يتطلبه الأمر من تحمل للمسؤولية وحل الصراعات المؤسسية لتحسين مخرجات التعليم، لأن برامج الدراسات العلياهي قمة التعليم العالي، فهي مسؤولة عن تطور المجتمع وتقدمة، وكل هذا يتطلب التفكير بالمستقبل بدرجة كبيرة لتحقيق التنمية المتكاملة ببرامج دراسية ملائمة للاحتياجات المجتمعية، كما أنها مصدر إعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف حقول ومجالات العلم والمعرفة وتطور المجتمع والتعرف على مشكلاته المتجددة، وإكساب الطالب المهارات والمعارف المطلوبة (الوذنياني، 2012). وتمثل الشركات الصناعية الكبرى والمؤسسات منافساً كبيراً للجامعات في استقطاب خريجي الدراسات العليا للعمل لديها، لهذا يجب أن تعطى برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية الاهتمام الكافي، كماتحظاه جميع أنظمة التعليم العالي في الدول المتقدمة .

إن أهداف برامج الدراسات العليا ليست نهائية وليست ثابتة، بل هي متغيرة تبعا للعديد من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، التقنية، والثقافية، فهي تخضع للتقويم بين الحين والآخر، وكذلك تخضع لأهداف على المستوى التنفيذيّ، عن طريق فحص المحتوى والعملية التعليمية التعلمية للتأكد من أن العمل اتخذ المسار الصحيح. وعلية فإن الخطط الدراسية تعد أحد العوامل الرئيسة المرتبطة بالجودة من حيث المستوى، المحتوى، الطريقة والأسلوب، ومدى قدرتها على تنمية وإثراء شخصية المتعلم في مجالات تحديد المشكلات المرتبطة بالمجتمع من خلال التركيز على البرامج الدراسية، وهذا يتطلب إلغاء النمط التقليدي في الجامعات واستبدالها ببرامج دراسية جديدة وُفْقَ مؤشراتٍ جَوْدةِ البرامج الدراسية الحديثة (الزيادات والنسور، 2007). وأن طرق تدريس البرامج الدراسية المصاحبة للعملية التربوية تعد مهمة في حياة الطالب لانه مثل أهم الموارد البشرية في المستقبل وملبيا لاحتياجات المجتمع وفهم مشكلاته والعمل على حلها بطريقة علمية صحيحة (مطر، 2010).

وإن مفهوم المشكلات الاجتماعية هو قديم قدم وجود الجماعات الإنسانية لكن هذه

المشكلات تختلف نوعيتها باختلاف الجماعات الإنسانية والعوامل المسببة لها. وأهم هذه المشكلات البطالة، البطالة المقنعة، الاضطرابات النفسية والسلوكية والأخلاقية، الطلاق، العنوسة، الجهل، المرض، الخوف، المخدرات، ، الهجرة، والعنف الأسري.

ولقد أدرك المجتمع أن وجوده يكمن في تنمية هُويتَه الثقافية والحضارية والإنسانية؛ مما دفعه إلى تجنيد كامل طاقاته من أجل رفع المستوى الثقافي والتعليمي لأبنائه. من هنا أزداد اهتمامه بالتعليم العالي عندما وجد نفسه مشرداً في دول العالم الأخرى، ومدى حاجته إلى كوادر مؤهلة للتعامل مع المشكلات والعوائق المجتمعية وتطوير الحلول العلمية الملائمة لها، (الحولي، 2004).

ويعد نظام التعليم العالي من أكثر النظم أهمية في المجتمعات المختلفة، إذ يعتمد نجاحه على نجاح مؤسسات المجتمع كافة؛ مما يتطلب أن تساهم برامج الدراسات العليا في حل مشكلات المجتمع. لذا لابد أن تقوم الجامعات بإعادة النظر في أهدافها وبرامجها وفق لحاجات المجتمع، وربط سياستها التعليمية بالتنمية الشاملة نظراً للتطور الهائل الذي يشهده العصر والذي يفرض على الجامعات تقديم تعليم نوعي يستمد خططه وبرامجه من حاجات المجتمع ومشكلاته الفعلية الحالية والمستقبلية (الجعفري، 2004) لأن التعليم العالي لة تأثير كبير على السلوك الإنساني، ولة دور قوي في حياة الإنسان، وفي الوظيفة التي يعمل بها حاليا ومستقبليا .وهذا يتطلب من القائمين على التعليم وصناع القرار في وزارة التعليم العالي التقييم المستمر لهذه البرامج وتفعيل نظام المساءلة التربوية لتصحيح مسار برامج الدراسات العليا ومواكبة مستجدات العصر.

إن من الضروري أن تعني وزارة التعليم العالي ببرامج الدراسات العليا، وأن تجعل للتعلم العالي مخصصاً ملائماً من موازنتها السنوية، فعلى الرُغْم من الجهود المبذولة في مجال الإنفاق على التعليم العالي إلا أنه ما زالت نسبة الانفاق قليلة بالنسبة للنائج القومي الاجمالي والموازنات العامة والموازنة العامة للتعليم العالي أقل بكثير مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة.

ولعل الإهتمام الأساسي للدراسة ينصب في الكشف عن المشكلات الاجتماعية، التي

يعاني منها المجتمع ا من أوضاع اقتصادية، نفسية، صحية، سكنية، ترفيهية، وأسرية سيئة؛ مما لها تأثر كبير على الحياة. والمشكلات الاجتماعية هي شكل من أشكال الأداء الاجتماعي الذي تكون نتائجه معوقا للفرد والمجتمع ونتيجة لذلك فإن المجتمع يعهد لهيئاته ومؤسساته مسؤلية القيام ببرامج ودراسات فعالة توجه المجتمع نحو التغلب عليها .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤالين الآتيين:

السؤال الاول: ما التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في تصورات العاملين في وزارة التعليم العالي للتحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا لمتغيرات: الجنس والمؤهل العلمي والخبرة؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي وفيما إذا وجدت فروق في تصوراتهم تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي والخبرة.

أهمية الدراسة:

يؤمل أن يستفاد من الدراسة الجهات الآتية:

1- المخططون التربويون والباحثون والمهتممون إذ يمكن أن يتم الاستفادة منها أثناء تطوير برامج الدراسات العليا للتعامل مع المشكلات الاجتماعية.

2- أصحاب القرار والاختصاص في وزارة التعليم العالي كونها ستوفر مخطط لبرامج الدراسات العليا، ومعرفة درجة مواءمة هذه البرامج للتعامل مع المشكلات الاجتماعية.

3- أعضاء هيئة التدريس في كليات الدراسات العليا في الجامعات وذلك بالاستفادة من معرفة درجة مواءمة البرامج للتعامل مع المشكلات الاجتماعية.

5- المكتبة العربية إذ تغنيها بمخطط لبرامج تعليمية قادرة على مواجهة المشكلات الاجتماعية.

مصطلحات الدراسة:

- التحديات الاجتماعية (Social challenges):

تعرف بأنها حالة يشترط أن تؤثر على عدد كبير من الأفراد، وهؤلاء الأفراد يعتبرون هذه الحالة سلبية وغير مرغوب فيها، ويكون لديهم شعور عام بضرورة فعل شيء ما تجاه هذه الظاهرة، وهذا الفعل "العمل" يكون من خلال العمل الجماعي، الذي يشترك فيه أفراد المجتمع، لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة أي إنها: عائق يحول بين قدرة الفرد على الانسجام مع الواقع وتحتاج إلى الجهد والحكمة للتغلب عليها. وتمثل مفارقة بين المستوى الذي يرغب أفراد المجتمع الوصول إليه وبين المستوى الواقعي الذي يعبر عن الواقع الموجود في المجتمع (حجازي، 2012). وتعرف إجرائياً في هذا البحث بأنها: فجوة ما بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وتقاس بإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة التي تم استخدامها.

- برامج الدراسات العليا (Graduate Studies Programs):

وتعرف إجرائياً في هذا البحث بأنها: تلك البرامج التي يقدمها التعليم العالي لمنح درجتي الماجستير والدكتوراة في بعض التخصصات العلمية والأدبية.

حدود الدراسة:

يمكن تعميم نتائج هذة الدراسة في ضوء الحدود البشرية والمكانية والزمانية:

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على الاداريين والمخططين وصانعي القرار في وزارة التعليم العالي الاردني.

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة في وزارة التعليم العالي للعام الدراسي 2019/2018.

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على وزارة التعليم العالي الاردني.

محددات الدراسة: تشتمل محددات هذه الدراسة على دقة الخصائص السيكومترية ودلالات الصدق والثبات لأداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة.

التحديات التنموية الاجتماعية والدراسات السابقة:

قام الباحثون بإجراء عينة استطلاعية من خلال مقابلات شخصية مع بعض المسؤلين في الجهات المعنية من خبراء تربويين، وقياديين اجتماعيين، وأخصائين في مراكزنسوية، وجمعيات: كمراكز شؤون المرأة، جمعية المرأة العاملة، اخصائيين اجتماعيين وأعضاء هيئة تدريس في الجامعات في كليات مختلفة قسم علم الإجتماع، قسم علم النفس، الارشاد، القانون، التربية، الاقتصاد، الهندسة، الطب ، الصيدلة وبعض الناشطين والناشطات في مجال حقوق الانسان والعمل الشبابي والنسوي. وبعد الدراسة تبين وجود العديد من التحديات التي يعاني منها المجتمع الاردني والتي تم حصرها كالآتي:

- العنف الأسري (**Domestic violence**):

عرفه الدقش (2013) بأنه استخدام القوة أو اللفظية أو السلطوية أو النفسية من قبل أحد أفراد الأسرة ضد أفراد آخرين من هذه الأسرة، وهو يتراوح بين السلوك البسيط أو الشديد الذي يلحق الاذى بأفراد الأسرة، تعرف إجرائياً في هذا البحث: هو كل عنف يقع في إطار العائلة ومن قبل أحد أفرادها، بما له سلطة أوعلاقة بالمجني عليه، وأنه سوء التوافق بين أفراد الأسرة الواحدة؛ مما ينعكس سلبا على حياة جميع أفرادها ويؤدي إلى عدم الاستقرار والتماسك بينهم.والتربية هي الوسيلة الفعالة للحد من العنف الأسري لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

- الطلاق (**Divorce**)

يعرفها العقيل (2009) بأنه ظاهرة اجتماعية إنسانية لكونها ذات علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية ولها تأثير كبير على حياة الفرد والأسرة وهي ظاهرة قديمة وحديثة تتفاوت نسبتها من مجتمع لآخر. ويعرف إجرائياً في هذا البحث بأنه: انفصال الزوجين عن بعضهما في جميع متطلبات الحياة الزوجية الطبيعية والشرعية والقانونية.

- الهجرة (**Immigration**)

عرفها عبد المؤمن (2014) بأنها: ترك مكان الإقامة لشخص أو جماعة للانتقال للعيش في مكان آخر سواء أكان للبقاء فترة من الزمن أم الإقامة فيه دائما، سواء أكانت الهجرة داخلية، كتوسع طبيعي للسكان، أو نقص في الخدمات، وظهور مدن سكنية

جديدة أو خارجية. وتعرف إجرائياً في هذا البحث بأنها: انتقال الفرد من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها. تعد الهجرة من أهم تحديات القرن الواحد والعشرين، وأن عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج أوطانهم بازدياد مرتفع.

- المخدرات (**Drugs**):

ويعرفها صالح (2013) لغة بأنها: اسم فاعل من خدر ومصدرة التخدير، ويعني الفتور والكسل والتحير الذي يعتري الشاب عندما يسكر، ومنها فتور العين أوثقلها، وكلمة جمع مخدر من الخدروالكسل والفتور، وكلمة مخدر Narcotie بمعنى المخدرات مشتقة من الكلمة الإغريقية NarKsis)) بمعنى ينحدر أويجعله مخدر. وعرفها اصطلاحاً بأنها: هي كل مادة خام مصدرها طبيعي أو صناعي كيميائي، تحتوي على مواد مثبطة أومنشطة إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية، فإنها تسبب خلل في عمليات العقل وتؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها؛ مما يضر بصحة الشخص جسمياً ونفسياً واجتماعياً. وتعرف إجرائياً في هذا البحث: بأنها أي شي يؤثر على العقل، والجسم بحيث يصبح الشخص غير قادر على القيام بدورة الأسري والمجتمعي على أكمل وجه.

المرض:**Disease**

هو خلل وظيفي يصيب بعض أجزاء الجسم نتيجة لعوامل مختلفة مما يؤدي إلى خلل في وظيفة ذلك الجزء والقيام بوظائفه الحيوية بشكل سليم.

يعرف إجرائياً في هذا البحث بأنه: حالة عدم التوازن الوظيفي لأحد أعضاء الجسم.

وأن الصحة العامة حق أساسي، وهي عملية شمولية ترتبط وبعملية النهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنمية المجتمعية في إطار نظام سياسي ديمقراطي محكوم بسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص؛ مما يحقق القدر الكافي من الخدمات الصحية للمواطن.

- الفقر (**Poverty**)

عرفه حيدر (2010) بأنه: عبارة عن عجز لبعض فئات المجتمع عن تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية، من غذاء، وكساء، ومسكن، وصحة وتعليم. كما عرفه سليمان (2013) بأنه: قلة الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لتأمين سبل

كسب العيش، ومقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض والجهل مع قلة الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى. ويعرف إجرائياً في هذا البحث بأنه: ضعف مقدرة بعض أفراد المجتمع عن تلبية أدنى إحتياجاتهم الأساسية لأنفسهم ولأسرهم.

وإن الفقر مشكلة عالمية وتشير الإحصاءات أنه يعيش حوالي نصف العالم على أقل من دولارين في اليوم. وأن هناك (1،4) مليار شخص يعيشون على أقل من (1.25) دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد. ونجد أن فقر الدول المتقدمة هو فقر نسبي، أما الدول النامية فهو فقر مطلق وتشير الإحصاءات أنه حوالي (30%) من سكان الدول النامية أميون، وتصل نسبة الفقراء في مصرإلى (20،42%) ونسبة الفقر المطلق إلى (43،77%) (أحمد، 2009).

- تأخر سن الزواج : (**Spinsterhood**)

أي أن يطول مكثوث الفتى او الفتاة في بيت أهلهم ، حتى خرجوا من عداد الإبكار ولم يتزوجوا. و كما عرفها محروس (2012): بأنها هي الحالة الاجتماعية التي تشير إلى تأخر سن الزواج لدى الإناث والذكور وما يرتبط به من إشكاليات إجتماعية ونفسية وسلوكية وأخلاقية تنعكس على الشباب والأسرة والمجتمع. وتعرف إجرائياً في هذا البحث بانها حالة الشخص الذي لم يسبق له الزواج .

ومن الدراسات السابقة :

- أجرى هندرشوت (Hendershot 2007,) دراسة هدفت للتعرف على المخاطر الجسمية الناتجة عن تعاطي المخدرات والتي إجريت على عينة مكونة من (611) فرد مدمن على المخدرات وكانت النتائج أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى إضرار جسمية، ونفسية، وعقلية مثل فقدان الشهية والتهاب المخ، وأضطربات القلب، والإصابة بنوبات صرع، وتشوهات في الأجنة، والاكتئاب النفسي .
- أجرى ونغلي (Wringley ,2008) دراسة هدفت للتعرف إلى الأبعاد المتعددة للفقر من وجهة نظر كل من الرجال والنساء في منطقة غرب غانا، وإلى التعرف على تجاربهم اليومية، وكيف أن فقرهم يؤدي إلى البحث عن سبل العيش، وبينت النتائج أن المرأة الفقيرة الأرملة أكثر عرضة للفقر، بسبب عدم المساواة بين الجنسين، والنظام الأبوي، والأدوار التقليدية للجنسين.

- وأجرى بيتر وديفيد (peter & David,2009) دراسة هدفت استحداث آليات للتدخل ضد العنف الأسري وتتابع التدخلات المجتمعية، وتقديم نموذج لتحريك حالات العنف الأسري من الاستجابة للعدالة الجنائية، واستخدام نموذج المحاكاه لتقييم تأثير تدخلات، الاعتقال الإلزامي، الدفاع عن الضحية، وتحسين محاسبة الجاني، وزيادة سلامة الضحية، وأكدت النتائج إلى ضرورة التخطيط والتدخل على مستوى المجتمع عبر الوقت، وتكون النتائج أفضل عندما يكون التدخل والدفاع والتعاون خلال خمس سنوات قبل تدخل الاعتقال الإلزامي.
- وأجرى مايلز وسيرفاني سايب (Miles and servaty-Seib ,2010) دراسة هدفت إلى التعرف على الاتجاهات نحو الزوج، والطلاق لدى الشباب غير المتزوجين، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (310) طالب من طلاب الجامعة للتعرف على مدى التزامهم بالزواج مستقبلاً، ومدى احتمالية الطلاق إذا كان أحد الزوجين غير راض عن الأخر، وكانت النتائج أن الشباب الذين جربوا انفصال والديهم كانت لديهم مستويات الالتزام بالزواج مستقبلاً، واتجاهات مؤيدة للطلاق أكثر من الطلاب الذين عاشوا في أسر مستقرة.

الطريقة والإجراءات

تم استخدام منهج البحث المسحي التطويري لمعرفة التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي.بناءً على النتائج، والمعلومات المسحية، وذلك بالاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة. ومرت إجراءات الدراسة بالمراحل الأتية:

المرحلة الاولى: الخلفية النظرية

شملت هذه المرحلة على مراجعة الأدب النظري والتربوي المتعلق التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي والتطرق في الأدب النظري إلى التحديات الاجتماعية .

المرحلة الثالثة: جمع المعلومات

تم في هذه المرحلة وصفاً لمجتمع الدراسة، والعينة، وكيفية إختيار العينة، ووصفاً للأداء التي استخدمة لتحقيق أهداف الدراسة، إضافة إلى وصف الإجراءات وتطبيقها

وتصميمها، والمعالجات الإحصائية التي أتبعت في تحليل وإستخراج النتائج.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممن يشاركون في عملية التخطيط الاستراتيجي وذلك حسب الإحصائيات التي تم الحصول عليها من سجلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام2018/2019، وعددهم الكلي(186) موظفأوموظفة، عدد الذكور(94) موظفاً، وعدد الإناث (92) موظفة، والجدول (1) يوضح توزع مجتمع الدراسة.

الجدول (1) توزع مجتمع الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي

العدد الكلي	الجنس	العدد	بكالوريوس أقل من	بكالوريوس	دراسات عليا
186	ذكور	94	23	43	28
	إناث	92	23	60	9

المصدر : وزارة التعليم العالي الاردني، قسم التخطيط

عينة الدراسة

مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة إذ تم توزيع الأداة على جميع موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أداة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي. تم استخدام الاستبانة "كأداة لجمع البيانات المتعلقة وقد استخدمت كأداة رئيسة نظراً لملائمتها لهذا النوع من الدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات من قبل عينة الدراسة. وتم بناء الأداة بالإعتماد على المصادر الآتية:

الإطلاع على الدراسات السابقة، والأدب التربوي ذات الصلة، والاتجاهات الحديثة لموضوع الدراسة.

الاستفادة من الدراسات والبحوث التربوية ذات الصلة بصورة عامة، ، واستشارة بعض ذوي الخبرة والاختصاص من العاملين في هذا المجال من الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والباحثين.

صدق الأداة **Validity**

بغرض التحقق من صدق الأداة وملاءمة توزيع الفقرات على مجالات الدراسة، تم الاعتماد على:

صدق المحتوى (Content Validity):

تم عرض الاستبانة على مجموعة تتكون من (15) من المحكمين ممن يعتبرون خبراء في مجال الإدارة التربوية من الجامعات الرسمية، وقد طُلب منهم إبداء الرأي في درجة انتماء الفقرة، ودقة الصياغة اللغوية، والتعديل المقترح، وتمت الاستجابة لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل، ونقل بعض العبارات من بعد لبعدٍ آخر، وإضافة عبارات جديدة وفي ضوء المقترحات المقدمة خرجت الاستبانة في صورتها النهائية المكونة من (74) فقرة .

ثبات الأداة **Reliability**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تم التحقق من ثبات اداة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي من خلال تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cornbrash Alpha)، حسب متغيرات الجنس والمؤهل العلمي وكانت النتائج كما هي في الجدول (2):

جدول (2) قيم معامل كورنباخ ألفا لثبات أداة الدراسة حسب مجالاتها

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي (الفا-كرونباخ)	
			سبب وجود المشكلة في المجتمع	درجة التعامل مع المشكلة في برامج الدراسات العليا
1	العنف الأسري	10	0.76	0.81
2	الهجرة	10	0.80	0.88
3	المخدرات	12	0.85	0.83
4	الفقر	12	0.81	0.86
5	المرض	10	0.82	0.88
6	الطلاق	10	0.79	0.88

7	تأخر الزواج	10	0.71	0.89

يتضح من الجدول رقم (2) أن الإتساق الداخلي لمجالات البعد الأول، وهو درجة وجود المشكلة في المجتمع تراوحت بين (0.85-0.71) للمجالين (المخدرات وتأخر الزواج) وحصلت جميعها على درجة إتساق عالية، أما مجالات البعد الثاني تراوح اتساقها الداخلي بين (0.89-0.80) وبذلك حصلت جميعها على درجة اتساق عالية؛ مما يعني أن كلا البعدين يتمتع بدرجة اتساق داخلي مقبولة تربوياً ومناسبة لأغراض الدراسة.

نتائج الدراسة:

للاجابة عن السؤال الاول: ما التحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا التي يتعايش معها المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة التعليم العالي؟

للاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وفقراتها، والجدول 2 يوضح ذلك.

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة مرتبة تنازلياً في برامج الدراسات العليا في وزارة التعليم العالي الأردني

الترتيب	المجال	المتوسط	الانحراف المعيارى	درجة التوفر
1	الهجرة	3.92	0.63	كبيرة
2	العنف الأسرى	3.81	0.60	كبيرة
6	الفقر	3.75	0.58	كبيرة
5	المرض	3.71	0.66	كبيرة
4	المخدرات	3.68	0.66	كبيرة
9	الطلاق	3.66	0.66	كبيرة
7	تأخر الزواج	3.56	0.57	كبيرة
كلى		3.74	..62	كبيرة

- أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية بلغت (3.74) والانحرافات المعيارية بلغت (0.62) وترافقت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.56 - 3.92)، فهي لمجال الهجرة بلغت (3.92) وإشراف معياري بلغ (0.63) وأدنى متوسط حسابي كان لمجال تأخر الزواج إذا بلغ (3.56) وانحراف معياري بلغ (0.57)؛ مما يشير إلى أن المجتمع الأردني يعاني من تحديات بدرجة كبيرة تستلزم البحث عن حلول لها.

وبالنسبة لمجالات الدراسة فقد جاء مجال الهجرة كتحدي في المجتمع بالمرتبة الأولى حيث بلغت قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفقرات مجال الهجرة (81.3) وأعلى متوسط حسابي كان وهو الفجوة ما بين الواقع والمأمول إذ بلغ (3.92) وأدنى ومتوسط حسابي كان لمجال تأخر الزواج إذ بلغ (3.57)؛ مما يشير إلى أن تقدير وجود المشكلة في المجتمع كان بدرجة (كبيرة).

مجال الفقر: الفقر ان قيم المتوسطات الحسابية لوجود المشكلة في المجتمع، إذ بلغت القيم للدرجة الكلية لفقرات المجال (3.57) والأنحرافات المعيارية بلغت (.58)؛ مما يشير إلى تقدير وجود المشكلة في المجتمع كان بدرجة (كبيرة).

مجال المخدرات : ان قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفقرات مجال المخدرات بلغت (3.68) والإ نحرافات المعيارية بلغت(66.0)؛ مما يشير إلى وجود المشكلة في المجتمع كان بدرجة (كبيرة) أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.56-3.91) وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة (65) هي الهروب من الواقع إذ بلغ (3.92)؛ مما يدل على أن استجابات أفراد العينة كانت على سبب وجود المشكلة في المجتمع بدرجة (كبيرة) وأدنى متوسط للفقرة (54) عدم وجود قوانين وأنظمة رادعة إذ بلغ (3.56) وقيم الإنحرافات المعيارية أعلى من (1). مجال المرض بلغت قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفقرات مجال المرض (3.70) والإنحرافات المعيارية بلغت (0.66)؛ مما يشير إلى درجة تقدير وجود المشكلة في المجتمع كان بدرجة (كبيرة).

الاجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

(α = 0 , 0 5) في تصورات العاملين في وزارة التعليم العالي للتحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا لمتغيرات: الجنس والمؤهل العلمي والخبرة؟

أما فيما يخص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في في تصورات العاملين في وزارة التعليم العالي للتحديات التنموية المتضمنة في برامج الدراسات العليا لمتغيرات: الجنس ؟ أشارت نتائج اختبار ت بأنة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لواقع تقدير وجود تحديات التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين يعزى لمتغير الجنس. بإستثناء مجال المخدرات إذ كان هناك فرق ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.73). وأشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة وجود التحديات التنموية لتقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وكذلك أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة وجود التحديات التنموية لتقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة، بإستثناء مجال المرض، وباستخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية وجد أن الفروق كانت لصالح ذوي الخبرة من 10 - 20 سنة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- يؤمل أن تساهم برامج الدراسات العليا في حل وتصنيف التحديات التي يعاني منها المجتمع الأردني ضمن نظام متكامل سهل التناول.
- يؤمل التنسيق بين وزارة التعليم العالي الأردني والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل أن تواكب برامج الدراسات العليا فيها التطورات والاحتياجات المجتمعية المتجددة.
- يؤمل وضع برامج الدراسات العليا بناءً على التحديات التنموية المختلفة وأهمها التحديات الاجتماعية.
- يؤمل التعاون بين الجامعات القائمة على مبدأ الشراكة بتحديد برامج دراسات عليا

قادرة على التعامل مع التحديات الاجتماعية المتنوعة.

المصادر والمراجع:

- أحمد، فايز عبد الهادي، (2009)، دور الزكاة في علاج الفقر: دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (27)، العدد (1)، 89-64.
- الجعفري، محمود وداين، لافي (2004)، مدى التلاؤم بين خرجي التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.
- حجازي، حسان النبوي (2012)، المشكلات الاجتماعية، مدونة مستقبل مصر: http://ruralhassan2020.blogspot.com/2012/03/blog-post.html
- حشوة، ماهر (2009)، إصلاح برامج إعداد المعلمين في فلسطين ضمن استراتيجية تقويم المعلمين في فلسطين، ورشة عمل حول العلاقة التكاملية بين التعليم العالي، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الحولي، عليان عبدالله (2004)، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي ، برنامج التربية، دائرة ضبط النوعية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله الفترة الواقعة بين 3-5 تموز.
- حيدر فارس (2010)، الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد (24)، العدد (7)، 2034-2001.
- الدقش، محمد (2013)، العنف الأسري في المجتمع العربي، مجلة مسارات معرفية، مركز دراسات المرأة - السودان، مقالات وبحوث، ع4، 96-87.
- الزيادات، محمد والنسور، مروان (2007)، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الأردني: دراسة تحليلية لمخرجات التعليم العالي في عمليات العلوم الإدارية للفترة 1995- 2005، المؤتمر القومي الرابع عشر- آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، مصر، مجلد (11)، 86-64.
- صالح، هاجر صالح أحمد (2013)، دراسة تحليلية لمضمون بعض الأفلام العربية وأثرها على اتجاهات الشباب الجامعي نحو تعاطي المخدرات، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، العدد (138)، 43-60.

- عبد المؤمن، مجلوب (2014)، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورومغابية، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 10، 301-314.
- العقيل، سليمان (2009)، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.
- http://www.saudidivorce.org/auite/showthread.php?67
- الوذنياني، محمد بن معيض (2012)، الممارسات والأهمية للدور الوظيفي للعميد الأكاديمي في كليات جامعة أم القرى من وجهة نظر رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد (6)، 121- 154.
- Hendershot, C. (2007). S, Alcohol use expeariances and sexual snsation seeking as correlation of Hiv Risk Behavier in heterosexual Young adults. Psychological of addictive behaviar 21. 3, 365-372.
- Miles, N.T servaty-seib,lt.l. (2010).parental Marital Skatus and young adult offs prings attitudes about Mavviage and divorce. **Journal of Divorce and Remarriage**, 51(4):209-220.
- Peter S. Hovmand David N. Ford (2009), Seguence and Timing of three community Inter ven tions yo Domestic Violence, Am J Community Psy chol, Society for Community. **Research and Action Published** (261-272).
- Wrigley-Asante (2008)Men are Poor but women are Poorer Gendered Pouerty and survival strategies in the Dangme West District of Ghana Norsk Geografisk Tidss Krift Nor Wegian. **Journal of Geography**,62:161-170.

المسئولية المجتمعية ودورها فى بناء السلم المجتمعى

دراسة حالة – مصنع سكر كنانة – السودان

إعداد: د. فاروق محمد أحمد إبراهيم - استاذ مساعد - جامعة أفريقيـا العالمية - السودان

مستخلص البحث :

خلص هذا البحث إلي أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت من الأهمية بمكان لما لها من أثر واضح وبين, ومن دور مقدر ,وواقع ملموس في بناء السلام وتوطين السلم المجتمعي وهذا الدور جعل الحكومات والأفراد والمؤسسات تضع التشريعات وألا طر المنظمة لهذا العمل, وتضع الإستراتيجية الوطنية للمسئولية الاجتماعية، وتحدد الأولويات لعمل هذه المؤسسات مما يتوقع أن يؤتي أكله وثماره مستقبلا , وهذا ناتج من الأعمال والأدوار التي قامت بها المسئولية الاجتماعية عندنا في السودان وفي العالم اجمع , المسئولية الاجتماعية لها دور كبير ومقدر وواضح لصناعة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاهتمام بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة ورفع القدرات وتدريب الكوادر وأقامت المرافق الصحية والتعليمية والثقافية , وصحة البيئة والسكن والاهتمام بالعاملين في هذه المؤسسات مما يحقق السلم والسلام المجتمعي

وشركة سكر كنانة التي أخذناها كنموذج , أثبتت قيامها بهذا الدور بما وضعته من خطط ونفذته كبرامج , بل وأصبح جزء من الخطة الإستراتيجية للشركة والتي تهدف إلى زيادة النمو والتنمية بالبلاد .وأصبحت شركة سكر كنانة مثالا يحتذي بهي في العالم وتم التوصية بهي كنموذج مرجعي في مجموعة الدول الكاريبي والباسيفيكي لمجموعة السكر بالمحيط الهادي , وأيضا برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية, الصادر في سبتمبر 2013م قدا شار بوضوح لنموذج كنانة الناجح في الاستقرار وتقديم خدمات اجتماعية متكاملة , ليس للعاملين فحسب بل امتدت إلى سكان المنطقة بالمشروع والولايات المجاورة .وقد تقدمت كنانة في مؤشراتها على كل المعايير العالمية في هذا المجال ومؤشرات وأهداف التنمية للألفية الثانية,

والتنمية المستدامة وأيضا دورها الواضح في بناء السلم المجتمعي وجعل المجتمع كله يتكافل ويعيش في وئام واستقرار بعد أن كانت هذه المناطق غير مستقرة وغير أمنة , بهذا العمل الملموس أحدثت شركة سكر كنانة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية, وخدمت تطلعات المواطنين في المنطقة والمناطق المجاورة لها وحققت حالات السلم المجتمعي والسلام الذي ساد هذه المناطق , على المستويات الشخصية والاجتماعية .

مقدمة:

شهدت حضارة الإنسان المعاصرة تغيرات جذرية في كثير من المفاهيم والمرجعيات التي سادت في الماضي وبلورة الحضارة الإنسانية جماع العلوم والتراكم المعرفي في نسيج محكم من الاتساق والتطبيقات إست صحبت الموروث الديني والثقافي والفكري والاجتماعي والاقتصادي بما احتواه من قيم وأخلاق وفي سبيل هذه الأحكام بذلت جهود خارقة عبر التاريخ لسبر غرار الناموس الكوني وأدارك كنه الظواهر والأنماط ثم أصبح من الضروري استحداث مناهج ونظم لاستيعاب هذا الكم الهائل من التطبيقات المستحدثة.

وأصبحت سيطرة المعلومات والماديات على حضارة الإنسان حقيقة ماثلة وأصبح المجتمع والشركات الكبيرة في صراع حول الثروة ومدى انعكاس الوضع الاجتماعي للمجتمع على الجانب المادي للشركات وتطورها.

ولا شك أن المسئولية الاجتماعية - المجتمعية - للشركات كمفهوم عصري ، أمر مستجد بالإضافة إلى اهتمام المنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين وغيرهم من المهتمين بالشأن الاجتماعي , ولأي نشاط في مجال الأعمال له بعد اجتماعي بالإضافة للبعد الاقتصادي وعليه فان أي شركة هي وحدة اقتصادية واجتماعية معا , وبناء عليه إن إعداد بيانات هذه الوحدات الاقتصادية والإفصاح عنها بشفافية وفى الوقت المناسب يجب ألا يقتصر على الأداء المالي فقط بل إن يشمل أيضا الأداء الاجتماعي لعكس صورة متكاملة وشاملة عن الأداء الكلى , وهذا كان له أصوله في الشريعة الإسلامية في الحث على البر والتعاون والتكافل من منطلق أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك.

قال تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون"، سورة آل عمران الآية (92) وقال (ص): "في المال حق سوى الزكاة".. (المسلم أخو المسلم ليسلمه ولا يظلمه , ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته , ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة) , رواه البخاري ومسلم ,عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب رياض الصالحين , وإن الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه .

وهذه الآيات والأحاديث تحثنا على أن يكون المجتمع متكافلاً متراحماً لا يطغى الغنى على الفقير ولا يحسد الفقير الغني، وبالتالي لابد أن يقوم أصحاب المال والشركات والمصانع والمؤسسات بدور واضح في المجتمع وأن يتفاعلوا مع المجتمع من حولهم ويتفقدوه ويقفوا معه, ويقدموا له كل الخير والعون ,ويشارك وفى القضاء على الثالوث الجهل والمرض والفقر , الذي اثر كثيرا علي التنمية والنمو ونهوض الدول وتقدمها ,واثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ,وفى تحقيق التنمية المستدامة والسلم المجتمعي حيث تحتاج التنمية أيضا إلى سلام يسندها ويقويها

مشكلة البحث :

ستتناول هذه الورقة البحثية توضيح الدور الذي تقوم بهي الشركات والمؤسسات وأصحاب الأعمال تجاه المجتمع , والتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتطوير المجتمعات التي تنشا فيها هذه المؤسسات والشركات , وأيضا توضيح دور المسئولية المجتمعية في بناء السلم المجتمعي .

اسئلة البحث :

أن المشكلة التي يعمل هذا البحث على تناولها إنما تتمثل في الأسئلة الآتية:

ما دور المسئولية المجتمعية في بناء السلم الاجتماعي؟

- ما هو العمل المطلوب من الشركات أن تفعله تجاه المجتمع؟
- ما الدور المتوقع وما هي الأولويات المجتمعية والقضايا الحرجة التي تستدعي مساهمة الشركات السودانية وتجعلها أكثر فاعلية؟
- هل من مصلحة الشركات تقديم برامج وأنشطة مجتمعية أم يجب إلزامها نظامياً بالمساهمة في التنمية المحلية؟ والتنمية المستدامة ؟
- ما هي البرامج المطلوبة اجتماعياً واقتصاديا وثقافيا ؟
- ما هو دور المسئولية المجتمعية في صناعة التغيير وتحقيق الأمن والسلام ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق الأتي :-

1/ النظر في أن المشروعات والبرامج التي تنفذها الشركات والمؤسسات في إطار المسئولية الاجتماعية، تقوم بدورها كاملا

وتنفذ هذه البرامج وفقاً للأولويات الاجتماعية وحاجة المجتمع.

2/ نشر فكرة المسئولية الاجتماعية والاتفاقيات والمبادئ والتوجيهات العالمية وتطورها ودورها في بناء السلم الاجتماعي.

3/ نشر وتأصيل ثقافة السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة .

اهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الناحية العلمية بإضافة دراسة إلى المكتبة العلمية لاستفادة الطلبة والباحثين والأكاديميين والمهتمين بالشؤون البحثية .

أهمية ونشر وتأصيل ثقافة المسئولية المجتمعية والسلم المجتمعي .

وأما من الناحية العملية فنجد أن الشركات والمؤسسات وأصحاب الأعمال لابد من إبراز دورهم وحثهم على مراعاة الجوانب الاجتماعية والقيام بالدور المجتمعي المطلوب ,وإظهار ذلك العمل حتى يتثنى لبقية المؤسسات والشركات الرائدة في هذا العمل والمثال العملي مصنع سكر كنانة السودان.

فروض البحث:

سنقوم باختبار عدة فروض في هذا البحث:

1. أن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعزز فكرة تطبيق المسئولية الاجتماعية على الشركات والمؤسسات .
2. هناك الكثير من التحديات التي تجابه المسئولية الاجتماعية وتؤثر سلباً على الجهود المبذولة في هذا الاتجاه .
3. أن للمسئولية الاجتماعية دوراً كبيراً في إحداث وصناعة التغيير الاقتصادي و الاجتماعي وبناء السلم المجتمعي .

منهج البحث ؛

سوف نقوم في هذه الورقة البحثية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوثائقي التاريخي.

هيكل البحث:

تتناول الورقة عدد من المحاور تمثل الإطار النظري وال مفاهيمي للمسئولية الاجتماعية والإطار العملي يتم فيه التعرف على تجربة السودان في هذا المجال ورصد وتحليل الجهود المبذولة في هذا المجال. المحاور هي:

1. مفهوم المسئولية الاجتماعية.
2. تعريف المسئولية الاجتماعية في الإسلام وتأصيلها.
3. أهداف ومبادئ المسئولية الاجتماعية, والمواصفات القياسية .
4. دور المؤسسات في تعميق المسئولية الاجتماعية.
5. المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي للشركات.
6. التجارب العملية للمسئولية الاجتماعية والسلم الاجتماعي- دراسة حالة مصنع شركة سكر كنانة السودانية .
7. النتائج والتوصيات .
8. المراجع.

المحور الأولي: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

بالرغم من أهمية الربح الاقتصادي كهدف رئيسي تسعى الوحدات الاقتصادية بمختلف فئاتها من ملاك , مستثمرين , دائنين , مقرضين ,الإدارة ,وغيرهم لتحقيقه إلا أن الظروف الاجتماعية أثرت على مكانة هذا الهدف ولم يعد الهدف الوحيد الذي تسعى هذه الوحدات لتحقيقه بل ظهرت أهداف أخرى بجانبه ,نتيجة لذلك تغير مفهوم المشروع المقبول اقتصاديا إلى مفهوم المشروع المقبول اجتماعيا مستصحبا معه الهدف الاقتصادي . كل ذلك أدى إلى ضرورة قيام الوحدات الاقتصادية ببعض الأنشطة التي لأتحقق منها منافع اقتصادية بصورة مباشرة أطلق عليها المسئولية الاجتماعية .

ورد مصطلح المسئولية الاجتماعية لأول مرة عام 1923م حين أشار شادون ,Sheldon إلى أن مسئولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية وان بقاء أي منظمة واستمرارها يتطلب منها الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة.[1]

إن الوعي العام بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال قد تزايد خلال العقود الثلاثة الأخيرة , فمنذ أوائل الستينيات كان هناك اهتمام متزايد بخصوص الدور المهم لمنشات الأعمال وسط المجتمعات التي تعمل فيها.

تعريف المسئولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility) (CSR) تعرف المسئولية لغةً "حال أو صفة من يسأل عن أمرً تقع عليه تبعته"، وعرفت في قاموس المنجد في اللغة والإعلام "ما يكون بهي الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها"[1].

أما اصطلاحا ومعاملة هناك الكثير من التعريف ولا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الباحثين والكتاب نوجز منها:

1. هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومنافسة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان وغيرها[1].
2. يعرفها البنك الدولي: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد كما أن الدور التنموي الذي يقوم بهي القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"[1].

3 / تعريف المفوضية الأوربية:

- "مفهوم تقوم في ضوئه الشركات والمؤسسات بإدماج الاهتمام بالمجتمع والبيئة ضمن عملياتها ووظائفها التجارية في تعاملها مع المتعاونين معها وزبائنها على أساس طوعي.[1]
- وعرفها المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة :-
- وتعرف أيضاً المسئولية الاجتماعية بأنها هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل وحتى وقت قريب لم تكن خدمة المجتمع وتحقيق السلام الاجتماعي همّاً أساسياً للشركات الوطنية والوافدة.[1]

مرتكزات مفهوم المسئولية الاجتماعية:[1]

- العالم يشهد إعادة تشكيل غير مسبوقة.وثورة الاتصالات والمعلومات جعلت ,
المجتمعات التي كانت مغلقة بدأت تنفتح على الآخر وتتواصل معه.
- الهدف من التواصل ليس لاستحواذ على موارد الآخر بقدر ما هو اعتراف بأن هنالك أهداف وقيم مشتركة تجمع حولها الإنسانية كلها مثل:
  - التنمية المستدامة.
  - الأسواق المفتوحة.
  - الحياة الكريمة للإنسان.

- الأمن والسلام العالمي.
- التعاون المشترك.

ماهية المسئولية الاجتماعية ودلالاتها:

تتعدد التعارف وتتباين بسبب أن الموضوع يكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم وذلك لأن المسئولية الاجتماعية في حد ذاتها تركيب معقد، وليس مفهوماً مبسطاً قابل للقياس بمعايير موحدة عالمياً أو حتى إقليميا ويعود السبب في ذلك إلى دخول متغيرات حضارية وثقافية ودينية وبالتالي فإن هناك حيرة لدى المؤسسات لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسئولياتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسئولية الاجتماعية إلا أن المفهوم السائد للمسئولية، الاجتماعية يلخص في بعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المنظمة أو الجهة في تطوير قدرات العاملين وتحسين حياتهم، والبعد الثاني خارجي ينعكس في مبادرات المنظمة في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

أسباب ظهور المسئولية الاجتماعية:

هناك كثير من الأسباب والظروف أدت إلى ظهور ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية ,منها على سبيل المثال [1].

1. ضرورة إسهام المنظمات والمؤسسات لتعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
2. أهمية رضا المجتمع وقبوله بما تقوم بهي المنظمات المجتمعية وما تسعى لتحقيقه من أهداف.
3. التطور في الوعي الإنساني وإدراكه لما هو مطلوب من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
4. الإسهام الكبير المتوقع من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في حال تطبيق مناهج المسئولية الاجتماعية وما يؤدي إليه ذلك من تطوير للحياة والارتقاء بها.
5. ظهور البطالة والفقر في المجتمعات مما سبب إفرازات سالبة على المجتمعات الإنسانية.
6. عجز الدول عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها بل وعجز هذه الدول عن مواجهة المخاطر المستجدة التي تعاني منها البشرية كالأمراض والأوبئة والأزمات المالية والاقتصادية دون وجود رؤى تشاركيه وإدراك

لقيمة المسئولية كمقدمة أولية لهذه المواجهة.

7. وأنه ليس بمقدور شريك واحد من شركاء التنمية سواء كان الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص أن ينجز تنمية متكاملة ومتوازنة ومستدامة بمفرده ولكن من خلال السعي لإحداث التكامل والتنسيق بين جهود ومبادرات كافة الشركاء وتعبئة مواردهم، وأن تضع المواطن في قلب عملية الشراكة ليس بصفته مستفيد فقط ولكن مشارك فعال أيضاً.

وقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مؤخرا مهمة إشراك مجتمع الأعمال بوجه عام والشركات عبر الوطنية بوجه خاص في الجهود التي يبذلها من اجل حل مشاكل التنمية في العالم , ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان شركات الأعمال الكبرى في العالم إلى الأخذ بتسعة مبادئ عالمية لأداء الأعمال التجارية في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والممارسات البيئية في يوليو 2000م أفضى ذلك إلى إطلاق مبادرة الاتفاق العالمي التي تقضى بتعهد شركات الأعمال بجعل هذه المبادئ العالمية جزاءا لا يتجزءا من أنشطتها[1] ومن اجل التنمية المستدامة والسلم والسلام المجتمعي .

المحور الثاني:-

تعريف المسئولية الاجتماعية في الإسلام وتأصيلها:

لا شك أن الدين الإسلامي دين شامل وكامل دين عالمي وللبشرية جمعاء دين صالح لكل زمان ومكان "وما فرطنا في الكتاب من شيء"، "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين". والإسلام دين يقوم على التكامل والتكافل والتعاضد والرحمة والتعاون بين الناس، والإسلام كان سباقاً في التعرض لموضوع المسئولية الاجتماعية ولكن بالرغم من ذلك لم تأخذ المسئولية الاجتماعية من منظور إسلامي حظها الوافر من التأصيل والدراسة والتطبيق وهي تحتاج لإثراء وبحث وهذا ما هو منتظر من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخل من القيم الاجتماعية المثالية وللأخلاق في الإسلام خصائص تجعلها مختلفة عن ما في الحضارات الأخرى.

أنها ربانية المصدر-تقوم على القسط والاعتدال- التكامل الدنيا والآخرة، الأخلاق

الإسلامية ليست جهداً بشرياً. ويقول (ص) "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فر ج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة".[1]أخرجه البخاري ومسلم (متفق عليه)

ويقول أيضاً (ص) "المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً"، "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفس". هذه الأحاديث داعمة لأخلاق المسلم وخلقه وأنه لا يعيش لنفسه فقط بل مطلوب من المسلم أن يكون اجتماعياً وأن يهتم بمجتمعه من حوله النبي (ص) وصى على الجار كما قال (ص): "مازال جبريل يوصيني على الجار حتى ظننت انه سيورثه" فالإسلام تحدث عن جانب التكافل المجتمعي وحث عليه ورغب فيه بل جعل ذلك من كمال الإيمان للمسلم.وقال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى)المائدة الآية 2

قال (ص) "والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالوا من يا رسول الله قال من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم". فالإسلام تحدث عن أبناء ذا القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل.

وجعل الإسلام من أركان الإسلام الأساسية الزكاة وهي فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء من المسلمين لتوزع على الفقراء والمساكين -ابن السبيل -الغارمين -في سبيل الله -والمؤلفة قلوبهم ,والغارمين ,يقول تعالى (وفى أموالهم حق للسائل والمحروم) سورة الذاريات الآية (16) ,وهي متن المسئولية الاجتماعية وأساسها بل مبتغاة وهداها،

ونجد أن هناك مقاصد للزكاة تحدث عنها الفقهاء والعلماء , وأوجبها على أولى الفضل والمال تحقيقا لمرامي المشرع الحنيف في الحياة الطيبة لإتباع دينه وأهل ملته والمؤمنين بهي والمتبعين لنبيه الكريم (ص) منها رعاية الكليات الخمس وحفظها , ومواساة ذوى الحاجة وسد الخلوات وقد لاحظ العلماء هذا المقصد العظيم لتشريع الزكاة ,وقال ابن تيمية (افهم الشرعة أنها شرعت للمواساة) [1], وقال ابن القيم رحمه الله :(لما لم يكن كل مال يحتمل المواساة قدر الشارع لما يحتمل المواساة نصبا مقدرة لا تجب الزكاة في اقل منها)[1].وأيضا من مقاصد الزكاة تحقيق الإخوة الإيمانية وتكافل المجتمع ,والشارع الحكيم أراد أن يكون مجتمع المسلمين مجتمعا متكافلا متآزرا متعاونا بأمن فيه العاجز

والضعيف والقاصر , يشعرون أنهم يعيشون بين قلوب ووجوه ونفوس , لأبين أظافر ومخالب وأنياب.[1]

وأيضا من مقاصد الزكاة شكر نعمة المال، فواجب الغنى أن يكون شاكرا لربه الذي أكرمه ونعمه وأعطاه ما لم يعط كثيرا من خلقه، منة من الله تعالى وفضل وإحسان وإخراج صاحب المال للزكاة احد الصور الواجبة لشكر المنعم الكريم جل وعلا ,وذلك لقوله تعالى (إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون) سورة غافر 61

ومن مقاصد الزكاة المحافظة على النعمة , إذ النعم تستبقى بمعرفة حق الله فيها وأدائه لأصحابها ومن امسك وبخل ولم يؤدى حق الله فيها فقد نقض العهد الذي بينه وبين المنعم عليه , فلا يضمن بقاء النعمة يقول تعالى في محكم تنزيله (الم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفرا واحلوا قومهم دار البوار) سورة إبراهيم الآية 28 .ومن المقاصد إذهاب شر المال والوقاية من فتنته , وقوله (ص) (إذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره) أخرجه الحاكم فى المستدرك . ومن المقاصد تطهير الباذل والآخذ والمأخوذ يقول تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) التوبة 103 . وأيضا من مقاصد الزكاة بقاء الدولة والأمة غنية مستغنية .[1]

والزكاة بهذه الصفات وهذه المبادئ توطن للسلم الاجتماعي ولبناء السلام المجتمعي وتحقق الأمن والأمان للمجتمع ككل وتعزز تحقيق التنمية المستدامة.

كذلك جعل الوقف أصل ثابت وربح يتوقف على الفقراء والمساكين والمحتاجين للصحة وللتعليم وفي سبيل الله وهكذا تسمو الدوافع الإسلامية لأداء المسئولية الاجتماعية وهي جزء أصيل من تدين الفرد والتزامه بتعاليم الإسلام ولصحة العقيدة والشريعة الإسلامية.

ولا يوجد باعث على العطاء وحث علي عمل الخير أقوى من الوازع الديني فالإسلام يحرك هذه الشجون ويشحذ الهمم لإقامة المسئولية الاجتماعية، وهناك الكثير من القواعد الفقهية التي تساهم في التخطيط لذلك وقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحسبة والمحتسب أكبر دليل على شمولية المجتمع المسلم وقيامه بهذا الدور على أحسن وجه وبأكبر قدر وعلى مسئولية تامة.

وهذا يضمن حقوق العاملين بالشركات والمؤسسات.

كلكم راع وكل راع مسؤل عن رعيته ,وكذلك حث الإسلام ونظم المسئولية الاجتماعية تجاه المستهلك فوضع إطاراً أخلاقياً وتنظيماً لعمليات التجارة والتبادل وفرض العقوبات على المتلاعبين بحقوق المستهلك والغش في البضائع "من غشنا فليس منا" الحديث. وحث على الأمانة في البيع والشراء قال تعالى: "وأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خيراً لكم إن كنتم مؤمنين".

ويقول الله تعالى (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) الآيات من سورة المطففين (1-3) .

وهذا معناه عدم إيفاء الكيل والتطفيف فيه هو من أنكر الأشياء بل هو إفساد في الأرض بعد الصلاح، تبخسوا الناس أشياءهم الكذب والغش والخيانة وأكل أموال الناس بالباطل الأشياء التي نهى عنها المشرع بالإضافة لعدد من أنواع البيوع الغير جائزة بيع الغرر ولنجش والملامسة والمنابذة وحديثه (ص) عندما كان مارا بالسوق ووجد رجلا يبيع قمحا فادخل (ص) يده ووجد الأسفل لينا بهي ماء قال ما هذا قال الإعرابي أصابته السماء قال له (ص) ألا أظهرته حتى يعرفه الناس (من غشنا ليس منا) ا لخ....

وذهب الإسلام لإرساء دعائم المجتمع الفاضل النظيف المعافى "الوقاية خير من العلاج" مجتمع الطهر والنقاء قال (ص) "الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان "، "النظافة من الإيمان" والله يحب التوابين ويحب المتطهرين. فمسئوليتنا الاجتماعية الحفاظ على البيئة من التلوث ومن التلف ومن الاستعمال الجائر.

كل هذه الأبعاد تحدث عنها القرآن الكريم وبينتها السنة النبوية المطهرة من قبل ألف وأربعمائة سنة وأربعون عاماً ووضعت ضوابطها وشروطها بل ونفذت واقعاً عملياً في حياة السلف الصالح.وفقه الإسلام بما انه فقه حياتي ,عملي يتأثر بالواقع مثلما يؤثر فيه , ويأخذ منه مثل ما يعطيه ويتكيف معه مثلما يكيفه ويوجهه .[1]

وحياة الدولة الإسلامية في حياة عمر بن عبد العزيز لم يجدوا من يعطونه الزكاة قال لهم الخليفة عمر بن عبد العزيز زوجوا بها الشباب

لعمري أليس هذا بأكبر من المسئولية الاجتماعية ذات الحدود المادية الضيقة. أليس هذا بدعوة لإقامة وتوفير أكبر من المسئولية الاجتماعية عمل الخير والمسئولية المجتمعية في الإسلام لا يحده حد ولا تعوقه القوانين واللوائح والنظم بل هو الإطار العام للحياة شمولية الحياة كلها لله؛ وما تفعلوا من خير يوف إليكم ولا تظلمون شيئا.

"وما تفعلوا من شيء فإن الله بهي عليم"، "وما تنفقوا من شيء فهو يخلفه"، "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون"، سورة آل عمران الآية 92] "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب" (المائدة الآية: 2).

ونجد أن دوافع المسئولية الاجتماعية في الإسلام نابعة من أصله وهي جزء من عقيدة المسلم وشريعته. وأخلاقه وخلقه.

لا كما جاء في الفكر المادي والنظم الوضعية المعاصرة، والملاحظ أن فكرة المسئولية الاجتماعية برزت في النظم الوضعية كرد فعل في مقابل بعضها.

أ. إما لمعالجة سلبيات مثل ما قامت عليه الشيوعية.

ب. إما لرد انتقادات مثل ما قامت عليه الرأسمالية، والصراع بينهما في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وهكذا يظهر أن المسئولية الاجتماعية موضوع دخيل على الفكر الرأسمالي والاشتراكي، كما أن باعث القيام بالمسئولية الاجتماعية في ظل الفلسفة المادية للحياة، هو ضمان استمرار الشركات في مجال عملها على المدى الطويل، كما أنها تساعد في مصداقية المنشأة والثقة في أعمالها واستقطاب الكفاءات إليها.

أما في الإسلام فباعث هذا الدور التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم بهي الإنسان طلباً لثواب الله ورجاء بركته لذا فإنه لا يمكن حصر الأعمال الداخلة في نطاق المسئولية الاجتماعية إذ كل المصالح التي حث عليها المشرع "إيجاباً واستحباباً" داخلة في نطاق هذه الشركات.

بالإضافة لذلك نطاق المسئولية الاجتماعية في النظم الوضعية يتحدد في نقاط التعارض بين مصلحة المؤسسة التي تريد المحافظة على الملكية الخاصة ومصلحة المجتمع التي تحتاج إلى التضحية بجزء من المال الخاص

بإنفاقه تبرعاً دون مقابل ويخضع تطبيق هذه القاعدة لتفسيرات كل طر ف بما يغلب مصلحته.

أما النظام الإسلامي فإن نطاق المسئولية الاجتماعية في الجانب الملزم شرعاً محددة بدقة في معدلاتها مثل الزكاة مع مراعاة العدل في الحقوق المالية الأخرى، ولا يقتصر الإسلام على الإعانة بالمال فقط بل تمتد لاستخدام كل الإمكانيات لإفادة المجتمع, وفي المال حق سوا الزكاة , والمسح علي رأس اليتيم , وتبسمك في وجه أخيك صدقة ,من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، وفضل الظهر وفضل الزاد (من كان له فضل ظهر فليعد بهي علي من لأظهر له ،ومن كان له فضل زاد فليعد بهي علي من لأزاد له ،) وعدد الرسول (ص) الكثير من أوجه الفضل .

وقد نوهنا أخيرا بإمكانية الدين الإسلامي للتصدي لحل المعضلات التي تجابه البشرية فى هذا العصر , باستخدامه لوسائله التربوية المتعددة , وإعداده الفرد , والأسرة والمجتمع والدولة والنظام العالمي , إعدادا سليما متكاملا حتى ينهض الجميع , بجهد متعاضد في سبيل إقامة العدل .[1]

وبهذا نجد أن الإسلام يحقق العدالة الاجتماعية بكل القيم الفاضلة والأخلاق السوية مثل قيم النزاهة والشفافية وسيادة القانون ووجود المحاسبة ومحاربة الفساد والإشاعة الضارة بالمجتمع والاستفادة من القدرات والإمكانيات البشرية المتاحة لتحقيق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة وهما يحققان السلام العالمي المنشود .

المحور الثالث:-

أهداف ومبادئ المسئولية الاجتماعية:

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق أفضل درجات الحماية المجتمعية والعدالة بتبني مبادئ الشفافية والمراقبة والمسألة ووضع الضوابط والوسائل المناسبة لإنفاذ المسئولية الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي .

الأهداف العامة:[1]

1. تعزيز القيم المثلى في المجتمع عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

2. تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة عن طريق تقديم الخدمات المختلفة.
3. دعم احترام حقوق الإنسان المعلنة دولياً وحقوق الإنسان المكفولة في الضروريات الشرعية الخمسة.(الدين _ النفس _العقل _ العرض _المال)
4. تمكين المرأة من المشاركة الإيجابية الفاعلة في إطار القيم الإسلامية.
5. توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب للاستفادة من طاقتهم في تنمية المجتمع.
6. الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث.
7. ترقية مفهوم المسئولية الاجتماعية السوداني.
8. تعميق مفاهيم الشفافية والمسألة والمحاسبية في الممارسات المؤسسية
9. مراعاة الأولويات وترتيب احتياجات الإنسان كما فصلها المشرع الضروريات ثم التحسينات ثم الكماليات .

مبادئ المسئولية الاجتماعية:[1].

تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في عام 2000م ويسعى الاتفاق العالمي إلى تعزيز مواطنة الشركات بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءاً من الحل في مواجهة تحديات العولمة. والمبادئ التي تم الاتفاق عليها هي:

أولاً: حقوق الإنسان:

1. يتعين على شركات الأعمال دعم واحترام وحماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً ضمن نطاق تأثيرها.
2. ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

ثانياً: معايير العمل:

1/ يتعين على شركات الأعمال الحفاظ على الاعتراف الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية.

2/ القضاء على كافة أشكال العمل ألقسري والجبري.

3. الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
4. القضاء على التميز في الوظائف والمهن.

ثالثاً: البيئة:

1/ يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة.

2/ المبادرات لتشجيع المزيد من المسئولية تجاه البيئة.

3/ التشجيع على تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة .

رابعاً: محاربة الفساد

يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة

المواصفات القياسية الدولية للمسئولية المجتمعية : **V ISO 26000**[1]

تعتبر اول مواصفة عالمية في المسئولية المجتمعية وهي معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير **(ISO)** في نوفمبر **2010**م ليقدم توجيهات بخصوص المسئولية المجتمعية والهدف منه المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات علي المشاركة في ممارسة المسئولية المجتمعية لتحسين هذه الممارسة في المجتمعات وبيئتها الطبيعية , وتساهم في التنمية المستدامة التي تهدف الي القضاء على الفقر , والى توفير الصحة للجميع والعدالة المجتمعية والسلام المجتمعي, ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية وترتكز على ثلاثة جوانب هي :

1/ دعم النمو الاقتصادي

2/ تحقيق التقدم المجتمعي

3/ الإسهام في حماية البيئة .

هناك سبع مبادئ أساسية لهذه المواصفة وهي :[1]

1/ قابلية المسألة **Accountability**

2/ الشفافية **Transparency**

3/ السلوك الأخلاقي **Ethical Behavior**

4/ احترام مصالح الإطراف المعنية **Interests Respect of Stakeholders**

5/ احترام سيادة القانون **Respect of Rule of Law**

6/ احترام حقوق الإنسان **Respect of Human Rights**

7/ احترام الأعراف الدولية للسلوك **Respect of International Norms of Behavior**

المحور الرابع :-

دور المؤسسات في تعميق المسئولية الاجتماعية:[1]

لا شك أن للمؤسسات دور كبير وواضح في تعميق ونشر ثقافة المسئولية الاجتماعية ويرتكز ذلك على عدة مجالات ومحاور منها:

1. تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على المجتمع: أن التأثير الذي تحدثه أي مؤسسة أعمال تجارية على المجتمع يعتمد على السياسات العامة والممارسات المستخدمة في التحديث المجتمعي من خلال ما يلي:

أ/التوظيف:

إن دور الشركات كجهات مستخدمة يعد من أهم مصادر التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالشركات تقوم بتوظيف الأفراد بصورة مباشرة واعتماد الشركات الأجنبية على العمال المغتربين بدلاً من العمالة المحلية أو التمييز بين الشريحتين في المعاملة أو الأجور يدل على عدم مراعاة المسئولية الاجتماعية للشركات.

ب / توفير الموارد والمشتريات:

التأثير الاقتصادي للأموال التي تنفقها الشركة في الاستعانة بمصادر خارجية والاستيراد، والشركات المحلية تكون محفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية,

ج / تحديد مواقع المرافق والإدارة:

بدفع الضرائب وإنشاء مؤسسات الأعمال التجارية المحلية وتوفير فرص عمل هذه الشركات تعزز الجهود المحلية لإنعاش الاقتصاد

د / الاستثمار المالي.

قيام الاستثمار يعود بالفائدة والنفع على المجتمع المحلي.

الأعمال الخيرية والاستثمار المحلي.

لتطوير المجتمع المحلي تقوم الشركات بالتبرع للمنظمات لتطوير المجتمع المحلي والتدريب والتوظيف.

وبتطوير المجتمع المحلي وبالشراكة مع الوكالات غير الربحية وتصور برامج الإنعاش الاقتصادي.

أهمية المسئولية الاجتماعية:[1]

المسئولية الاجتماعية عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها ومن شأن الوفاء بالمسئولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي:

1/ بالنسبة للمؤسسة:

1. تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى ا لعملاء والعمال.
2. تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين الأطراف.
3. تمثل تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وفوائد أخرى.
4. تمثل في المردود المادي والأداء المتطور من تبني هذه المسئولية.

2/ بالنسبة للمجتمع:

1. الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسئولية الاجتماعية للمؤسسة.
2. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
3. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات.
4. الارتقاء بالتنمية يزيد الوعي الاجتماعي والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

3/ بالنسبة للدولة:

1. تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
2. يؤدي الالتزام بالمسئولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
3. المساهمة في التطور التكنولوجي
4. المساهمة في القضاء على البطالة.
5. التنمية والنمو الاقتصادي

فوائد المسئولية الاجتماعية للشركات:

- تحسين الأداء المالي.
- تخفيض تكاليف التشغيل.
- تعزيز المبيعات وولاء العملاء.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- زيادة الإنتاجية والجودة.
- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم.
- تخفيض الرقابة التنظيمية.

المحور الخامس :-

المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي للشركات:[1]

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقيم المسئولية الاجتماعية هي:

1/ مؤشر الاداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

يشمل جميع تكاليف الأداء ماعدا الأجر الذي تقدمه للعاملين بغض النظر عن مواقعهم

التنظيمية أو طبيعة عملهم. وتقوم المؤسسة بتدريبهم والاهتمام بصحتهم وتحسين وضعهم والاهتمام بسكنهم وأوضاعهم الاجتماعية ومستقبلهم وتحقيق السلم الاجتماعي.

2/ مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط حيث تعمل على إزالة الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها وتحقيق السلم المجتمعي.

3/ مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة على التبرعات والمساهمات في أنشطة المجتمع المختلفة وتحقيق الرضا المجتمعي.

4/ مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

تشمل كافة تكاليف الأداء التي تصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير التي تحقق الرضا للمستهلكين.

النواحي العملية للمسئولية الاجتماعية تجارب

سوف نقوم باستعراض تجربة ونموذج من مؤسسة اقتصادية رائدة وذات سمعة عالمية وتطبق نظام الجودة العالمي في كل أعمالها التي تقوم بهيا بداء بالإنتاج (سكر كنانة) ذو سمعة عالمية وأيضا تقوم الشركة بجهود كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة وخدمة تطلعات البشرية لتحقيق حالات السلم المجتمعي , من خلال ما تقوم بهي من منشط في إطار المسئولية المجتمعية.

دور مصنع سكر كنانة في المسئولية المجتمعية :-

أ/ النشأة والتطور .[1]

تعتبر شركة سكر كنانة الجهة المشرفة على التنفيذ مشروع سكر كنانة , وبناءا على النتائج الايجابية لدراسة الجدوى أنشئت شركة سكر كنانة في مارس 1975م كان الأمل في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير , تضم مساهمين من دول عربية وبيوت استثمارية ممثلين في حكومة السودان ودولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية إضافة إلى بعض المؤسسات وبيوت التمويل مثل الهيئة

العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية للاستثمار السعودية ومجموعة من البنوك السودانية , علاوة على شركة سو جيتكس وشركة الخليج لصيد الأسماك , ويعتبر هذا نموذجا للتعاون العربي المشترك الناجح .

بدأ الإنتاج التجاري فى فبراير 1981م بطاقة طحن تصميمية قدرها 17 ألف طن من القصب فى اليوم وارتفعت لاحقا إلى 26 ألف طن في اليوم بإنتاج سنوي في حده الأقصى 450 ألف طن من مساحة للقصب حيث تبلغ 85 ألف فدان .

هذا وتعتبر رؤية الشركة مصدر اخضر متجدد للغذاء والطاقة وبناء على ذلك ركزت الشركة كل استراتجياتها فى التوسع الرأسي والأفقي منطلقة من منظومة الاستفادة من نموذج القصب بتعدد منتجاتها والتي تتؤام مع المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة استنادا على مبدأ المسئولية الاجتماعية للشركة وزيادة فرص العمل والموارد التي تدعم مبدأ تحقيق تكنولوجيا العدالة الاجتماعية .

كما تلتزم شركة سكر كنانة بكل معايير الجودة والمواصفات الخاصة بمنظومة الشركة المتكاملة للمنتجات الزراعية والخدمات الاجتماعية وقد حازت الشركة في وقت سابق على شهادة ممارسات طرق التنمية المستدامة في ظل شهادة المسئولية الاجتماعية ,

ب/ سياسة المؤسسة تجاه المسئولية الاجتماعية :-[1]

إن مجلس إدارة شركة سكر كنانة يعمل من خلال لجان متخصصة فقد أنشئت لجنة متخصصة بالمسئولية الاجتماعية لإجازة الخطط والبرامج وتوجيه الشركة لتحقيق أهدافها تجاه مسئوليتها الاجتماعية والمسئول عنها إدارة سلسلة الإمدادات والذي يناوب عن العضو المنتدب , إن برامج المسئولية الاجتماعية تسير بصورة موازية وفق خطط ومشروعات الشركة الإستراتيجية والاستثمارية والذي يهدف إلى زيادة النمو والتنمية بالبلاد .

أصبحت كنانة مثالا يحتذي بهي في صناعة السكر بالأسواق الناشئة وتم التوصية بهي كنموذج مرجعي في قمة دول المجموعة الكاريبي والياسفيكي لمجموعة السكر بالمحيط الهادي , إذ تتوفر فيه كل معايير

التنمية المستدامة ولعل تقرير برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصادر في سبتمبر 2013م قد أشار بوضوح إلى نموذج كنانة الناجح في الاستقرار وتقديم خدمات اجتماعية متكاملة ليس للعاملين فحسب بل امتد إلى سكان المنطقة بالمشروع والولايات الأخرى وقد تقدمت كنانة في مؤشراتها على كل المعايير العالمية في هذا المجال ,ومؤشرات وأهداف التنمية للألفية الثانية .

ومن خلال استعراض تجربة شركة سكر كنانة في مجال تطبيق برنامج المسئولية الاجتماعية فان الدعم الاجتماعي يتمثل في محاور ثابتة يتم الصرف عليها وهى :-

محور البيئة _ محور التعليم _ محور الصحة _ محور المياه _ محور الكهرباء _ محور الخدمات الاجتماعية - محور التنمية - والسلم المجتمعي, وفيما يلى تحليل هذه المحاور .

ج / الأثر البيئي لمشروع سكر كنانة :

ساهم المشروع في المحافظة على البيئة متمثلة في محاربة التصحر وذلك بإعادة الغطاء النباتي عبر حقول قصب السكر دائمة الخضرة حيث انه محصول مدارى معمر والغابات التجارية المصاحبة 5% من مساحة كل مشروع .

إيقاف الزحف الصحراوي باستدامة الغطاء النباتي الأخضر ,

مزارع القصب تعمل كرئة ضخمة تمتص ثاني أكسيد الكربون من الجو وتنفث الأكسجين مما يجعل البيئة في منطقة المشروع صحية ومثالية .

انخفاض درجات الحرارة بمتوسط درجتين مئوية في مواقع المصانع مما انعكس ذلك ايجابيا فى الحد من التلوث .

استخدام مخلفات الإنتاج من مولاص لإنتاج الإيثان ول الوقود الحيوي والذي يعتبر توجه عالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والمحافظة على طبقة الأوزون واستدامة الموارد للأجيال بالمستقبل , استخدام البقاس في توليد الكهرباء وإنتاج الأعلاف وهذا يعنى إدخال الحيوان في الدورة الزراعية وهذا هدف كبير ذو اثر اقتصادي مميز

د / الأثر المجتمعي لمشروع سكر كنانة : [1]

قبل قيام المشروع كانت تلك المنطقة ذات أشجار خفيفة ترويها الأمطار ولا تكاد تكفى

حاجات مجموعات صغيرة من السكان الذين تغلب عليهم حياة البداوة ويعيشون معتمدين على الرعي فقط دون وجود ابسط مقومات حياة الإنسان , واستطاع مشروع سكر كنانة تكوين مجتمع زراعي صناعي اخذ بكل أسباب التطور والرقى من تعليم وصحة وحياة حضرية تعتبر أنموذجا .

قامت مدينة سكنية متكاملة بمواصفات وتحيط بها تسعة قرى زراعية بكل منها محطة تنقية مياه ومسجد وروضة ومدرسة ومركز صحي .

قام المشروع كأكبر مجمع متكامل لإنتاج السكر في العالم وامتاز بشهرة كبيرة على نطاق دولي .

وفر المشروع فرص عمل مباشرة - مهندسين -زراعيين _محاسبين _إداريين - عمال مهرة - وغيرهم , وغير مباشرة بالخدمات التي تقام حول المشروع والأسواق والنقل والترحيل وغيرها من الخدمات .

كون المشروع نسيج اجتماعي متفرد أصبح محور اهتمام العالم ونقطة التقاء لكافة القبائل السودانية ذات الإرث الثقافي والاجتماعي الذي انصهر ليكون نسيج كنانة الاجتماعي المتميز فى مدينة متكاملة , وحقق بذلك السلم المجتمعي والسلام.

هذا النسيج الاجتماعي عمل على حل كثير من النزاعات القبلية في المناطق ذات التناحر القبلي عبر مجلسها الذي كون من مجتمعها (مجلس العشرة).

انصهار القبائل والتزاوج والتداخل استطاع إن يكون نقطة التقاء مرة أخرى لهذه القبائل .

ساهم في استقرار أبناء منطقة النيل الأبيض بمناطقهم بدلا من النزوح لولايات أخرى بحثا عن فرص عمل .

قامت مجمعات سكنية بالقرب من المشروع كمدينة الهجرة وابوتقابة .

ه/ دعم البني التحتية :-[1]

أولا الصحة :

من المقومات الأساسية لاستقرار أي مجتمع توفير العناية الطبية لذا حرصت كنانة على إنشاء مستشفى متكامل بمنطقة المشروع وثلاثة عشر مركز صحي وسبعة صيدليات , وجارى العمل في توسعة وتأهيل مستشفى ربك بدعم من كنانة .

جدول يوضح متوسط القدرة الاستيعابية ربع سنوية لمستشفى كنانة :

نوع العلاج	المتلقين العلاج من العاملين بكنانة	المتلقين العلاج من المدن والقرى	ملحوظة
عيادة العموميين	23625	94	
العنابر	1959	961	
التنويم	213	00	
الطوارئ	1316	80	
الموجات الصوتية	2115	371	
العلاج الطبيعي	1445	00	
الأشعة	1295	132	
الأسنان	2330	1	
المعمل	42684	2358	
العيون	1582	0	
رسم القلب	237	26	

المصدر :تقرير خاص من شركة سكر كنانة سبتمبر 2016م .

تقرير الأمم المتحدة الصادر في نهاية العام 2013م يؤكد إن ما تقوم بهي كنانة من خدمات طبية للعاملين مرضية لكافة المستفيدين حيث يعمل نظام التغطية العلاجية على كل إفراد الأسرة

ثانيا : التعليم :

يمثل التعليم احد أركان مثلث التنمية (التعليم - الصحة -الاقتصاد). ويعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها بناء الفرد , ومحو الأمية في المجتمع , وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات وقامت الشركة بتأسيس العديد من مؤسسات التعليم في مختلف المستويات (رياض الأطفال / الأساس /الثانوي /الجامعي /فوق الجامعي)

الجدول التالي يوضح مساهمة شركة كنانة فى التعليم .

المرحلة	عدد المؤسسات التعليمية	عدد الطلاب
التعليم قبل المدرسي	29	1799
التعليم الأساس	20	6892
التعليم الثانوي	5	2116
الإجمالي	54	10807

المصدر : إحصاءات شركة سكر كنانة .

جدول يوضح عدد المعلمين والفنيين .

عدد المعلمين	معمل فني	عدد الطلاب
118	2	2116

المصدر : مطبوعات شركة سكر كنانة .

تبلغ الميزانية الكلية للتعليم بشركة سكر كنانة عشرين مليون جنيه سوداني سنويا منها 500,000 جنيه سوداني مساهمة من شركة كنانة لإدارة التعليم بولاية النيل الأبيض دعما سنويا .

ثالثا . خدمات المياه :

يعتبر النيل الأبيض هو المصدر الرئيسي للمياه قام مشروع كنانة بإقامة عدة محطات داخل كنانة والتجمعات السكنية حول كنانة لتقديم خدمات مياه الشرب النقية العذبة للسكان وحيواناتهم ويمكن توضيحها كالآتي :

اسم محطة المياه	الطاقة الإنتاجية	ساعات العمل في اليوم
1/ محطة كنانة الرئيسية	8000- 8500 م3 في س	طوال اليوم 24 ساعة
2/ محطة المنطقة الأولى	7م3 في الساعة	20 ساعة في اليوم
3/ محطة المنطقة الثانية	20 م3 في الساعة	20 ساعة
4/ محطة المنطقة الثالثة	10 م3 في الساعة	20 ساعة
5/ محطة المنطقة الرابعة	15 م3 في الساعة	20 ساعة
6 /محطة المنطقة الخامسة	5 م3 في الساعة	15 ساعة
7/ محطة المزرعة الإنتاجية	7 م3 في الساعة	20 ساعة
8/محطة الورشة المركزية	20 م3 في الساعة	20 ساعة
9/ محطة المصنع	50 م 3 في الساعة	15 ساعة

المصدر مطبوعات شركة سكر كنانة .

هناك أيضا 4 محطات أخرى تعتمد في عملها على تجميع المياه من الحفاير , وكل هذه المياه تتم فلتراتها ومعالجتها كيميائيا حيث توجد أجهزة حديثة للتعامل المعملي مع المياه .

رابعا خدمات الكهرباء :

يقوم مشروع سكر كنانة بتقديم خدمات كهربائية للمنازل داخل كنانة مجانا , كما يستعمل مخلفات القصب في إنتاج كهرباء وهناك فكرة لإنتاج المزيد من الكهرباء ليستفاد منها في إضاءة القرى والمدن المجاورة .

خامسا الخدمات الأخرى :

تشمل هذه الخدمات شبكة الطرق البرية وربط المدن والقرى وعمل رميات وطرق مسفلته وربط المصنع بالطرق القومية ,وأيضا خط السكة حديد وعمل مطار لتسهل حركة النقل

والترحيل.وبالنسبة للاتصالات هناك تطوير كبير للشبكة لربط المصنع بالأسواق العالمية داخل وخارج القطر, علاوة على ذلك هناك وجود فاعل للجهاز المصرفي والذي يقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية لسكان المشروع

أيضا قام المشروع وفي إطار المسئولية الاجتماعية بتوفير فرص عمل دائمة وموسمية عامة لأبناء الولاية وخاصة لأهل المنطقة , بمتوسط سنوي قدره 16.541 عامل كما ساهمت الشركة في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الكافية والاهتمام بالتدريب الداخلي والخارجي لرفع القدرات النتائج .

1/ إن المسئولية الاجتماعية أصبحت من الأهمية بمكان لما لها من اثر واضح ودور بارز وواقع ملموس , مما دفع بالحكومات والمؤسسات أن تضع لها تشريعات واطر منظمة لهذا النشاط .

2/ المسئولية الاجتماعية لها دور كبير وواضح في التنمية المستدامة وبناء السلم المجتمعي الاقتصادي والاجتماعي معا فالاهتمام بالتنمية البشرية وتدريب الكوادر والجانب الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة من حيث التعليم والصحة والسكن والاهتمام بالأسر وصحة البيئة والظروف المعيشية ,هذا العمل له اثر ايجابي و تحفيز العاملين بالمؤسسة مما يؤدي إلى الرضا الوظيفي وزيادة الإنتاج والإنتاجية ,وتحسين الأداء والاستغلال الأمثل لكل الطاقات والإمكانات الموجودة في كل عناصر الإنتاج .

3/ المسئولية الاجتماعية غير محصورة فقط في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل تمتد لشعب الحياة المختلفة في الجانب الثقافي لها اثر وفي الجانب الفكري والإعلامي بل حتى الجانب السياسي ليخلو من اثر المسئولية الاجتماعية , وهذه الإبعاد هي مناصبو إلى تحقيقه في عالمنا اليوم .

4/ توجيه الجهود في إطار المسؤولية الاجتماعية نحو مشاريع التنمية المستدامة .

التوصيات :-

1/ إلزام الشركات والمؤسسات بالسودان على إعداد تقارير عن الأداء الاجتماعي .

2/ منح الشركات والمؤسسات التي تلتزم بالوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها بشفافية بعض الإعفاءات والمزايا الضريبية والاستثمارية .

3/ يجب على كل الوحدات الاقتصادية الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية والالتزام بها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه وقياسها والإفصاح عنها لضمان استمرارية وذلك من خلال تبنى مفهوم المسئولية الاجتماعية .

4/ نشر ثقافة المسئولية المجتمعية والعمل على تعزيز قيمها ومفهومها .

5/ وضع إستراتيجية وطنية للمسئولية الاجتماعية تحدد أولويات العمل لهذه المؤسسات .

المصادر والمراجع :-

المصادر .

القران الكريم

السنة النبوية المطهرة

القاموس المنجد في اللغة والإعلام .

المراجع.

1 /ابن تيمية ,مجموع فتاوى شيخ الإسلام احمد أبن تيمية , مطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف , 2004م

2/ ابن القيم الجوزية , أعلام الموقعين عن رب العالمين ,

3/ سيد قطب , تفسير القران العظيم ,في ظلال القران ,دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع جدة - الطبعة 12- 1986م .

4/ سعيد حوي , الإسلام الأصل الثالث - الجزء الثالث , مطبعة دمشق , الطبعة الأولى 1970م .

5/ عادل عمر , المسئولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع ,المكتبة الوطنية -الخرطوم الطبعة الأولى , 2012م .

6/ محمد وقبع الله احمد ,إسهام الإسلام في تحقيق السلام العالمي , مكتبة مصر -القاهرة 2013م .

7/ نجم عبود نجم أخلاقيات الإدارة ومسئولية الأعمال في شركات الأعمال ,دار الوراق -الأردن 2005م.

8/ هشام مكي و عبد الرحمن بوطيبة ,دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - الاتحاد الأوربي نموذجا .

المطبوعات والدراسات :

1/ الأمم المتحدة _مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية _ الاتجاهات والقضايا الراهنة -نيويورك 2004م .

2/ أسعد سيد احمد عبد الدائم , أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية , دراسة حالة شركة سكر كنانة ,رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة أفريقيا العالمية 2019م

3/د. رضا علي سعيد ، الاتجاه لتفعيل المسئولية الاجتماعية ,مؤتمر المسئولية الاجتماعية الثالث -السودان يوليو 2012م.

4/شركة سكر كنانة , تقرير خاص بالجائزة الوطنية للمسئولية الاجتماعية - كنانة منظومة إنسان وأعمار .سبتمبر2016م

5 /أد. عثمان جعفر , مشروع وثيقة ملامح الإستراتيجية الوطنية للمسئولية الاجتماعية المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية - السودان ,2012م.

6/ مجلد أوراق المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية الذي انعقد 2012م.

7/ وزارة المعادن الإدارة العامة للبيئة والسلامة والمسئولية المجتمعية - ورشة المسئولية المجتمعية بقطاع التعدين , ورقة المسئولية المجتمعية المفهوم والمبادئ وعرض نماذج محلية ودولية , إعداد المستشار /ناصر احمد بر.أكتوبر 2018م .

8/ وزارة المعادن، ورشة المسئولية المجتمعية بقطاع التعدين، ورقة المسئولية المجتمعية التجربة ومقترحات التطوير , أكتوبر 2018م .

9/ مطبوعات شركة كنانة سنوات مختلفة.

10/ مجلة علوم الزكاة - المجلد الأول -العدد الأول ابريل 2017م .

11/ المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية -جامعة النيلين - المجلد الأول العدد الأول, شركة مطابع العملة 2012م .

المواقع علي الانترنت :

المفوضية الاوربية .www.world bank

التنمية المستدامة: معارف ومهارات وتجارب وخبرات ومنظمات المجتمع المدني

د.حسين سليمان محمد أحمد

جامعة السودان العالمية وكلية الخرطوم التطبيقية، السودان-الخرطوم

مستخلص:

تقدم هذه الورقة البحثية بعض المعارف والمهارات والأساليب النظرية عن التنمية المستدامة، بالإضافة لبعض تجارب وخبرات منظمات المجتمع ا لمدني العمل ية، التي ستسهم جميعها في تنمية الوعي الاقتصادي والإجتماعي والتنموي المستدام، في الوطن العربي. هذا بجانب التعرف غلي بعض سياسات ومنهجيات وأليات بعض تجارب منظمات المجتمع ا لمدني الناجحة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، والتي شملت تجارب كميونة الشعوب (people's communes)(الصين)، والصندوق الدولي للتنم ية الزراع ية (إيط الا يا)، خلال مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية المستدمة الذي نفذ في السودان، ومنظمة أمانة إختيار (ماليزيا)، وبرنامج المنحة النقد ية للأسرة الفقيرة (البرازيل)، للوقوف عليها والتعرف علي تجاربها، وخبراتها، وأساليبها، ومنهجياتها، وآلياتها التي إستخدمتها في ردمها للهوة بين إشكالية التنظير وتحديات واقع تطبيق سياسات، وخطط وبرامج، واستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة، بغرض الخروج بسياسات ومنهجيات وآليات ج2006)ديدة لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، تكون مكملة للسياسات والمنهجيات والآليات القائمة، من أجل زيادة دخول المستهدفين، وتحسين أوضاعهم المعيشية. طبق الباحث عدة مناهج بحثية شملت (التاريخي، والوصفي، والإحصائي ، والتحليلي، ودراسة الحالة). ركز الباحث علي جوانب محددة من هذه التجارب: في الصين ركزت الورقة علي تجربة كميونة الشعوب في تحقيق التنمية المستدامة (1949 - 2020)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيطاليا)، من خلال مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية المستدمة الذي نفذ في السودان (2000 - 2006)، أما في ماليزيا بحث الكاتب في تجربة منظمة أمانة إختيار، في إستدامة النمو (1987 - 2014)، وفي البرازيل ألقي الباحث الضوء علي تجربة برنامج منحة الأسرة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (2003 - 2014). توصل الكاتب لنتائج علمية وعملية، من التجارب الأربع، في مجال كيفية تحقيق التنمية المستدامة، لتساعد علي وضع سياسات، ومنهجيات، وآليات جديدة، تعمل علي تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي والعالم أجمع. أعد الباحث

توصـيات لتعين متخذ القرار الاقتصـادي والإجتماعي والتنموي المسـتدام، في مجال إختيار أفضـل بدائل ممارسـات السـياسـات والمنهجيـات والأليـات في تحقيق التنميـة المستدامة في الوطن العربي والعالم أجمع.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المسـتدامة، الصـين، إيطاليا، ماليزيا، البرازيل، معارف، مهارات، تجارب، منظمات المجتمع المدني.

المقدمة:

تم جمع معارف ومهارات وأسـاليب وسـياسـات ومنهجيات وآليات عن التنمية المسـتدامة، وتجارب من الصـين وإيطاليا والسـودان وماليزيا والبرازيل. بالنسـبة للصـين تم إسـتعراض التجربة منذ قيام الصـين الجديدة في 1949م إلي المسـتقبل المتوقع في عام 2020م. فيما يلي التجربة الإيطالية تم التعرف عليها من خلال مشاريعا بالسودان. فيما يتعلق بالتجربة الماليزية في مجال مناهضة الفقر شملت المدة بين عامي 1987 و2007م، أما تجربة البرازيل غطت البيانات والمعلومات التي تم عرضـها وتحليلها الفترة من عامي 2003 و2014م.. بالنسـبة للتجارب العالمية كانت فعّالةً ويمكن أن يتم نقلها وتطبيقها في الوطن العربي. أهم النتائج المعرفة متوفرة عن التنمية المستدامة، التمويل عامل حاسـم، ةالتدريب يختزل الزمن. أهم التوصيات: تطبيق المعرفة ونقل التجارب الناجحة

المشكلة:

هنالك تدخلات كثيرة من الصـناديق الدولية والبرامج التنموية العالمية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، بهدف تحقيق التنمالاية المسـتدامة، إلا أنها فشـلت في أغلب المشـروعات. والمشـكلة الأخري هي أن جل التجارب المحلية في مشـروعات زيادة الدخل وتحقيق التنمية لم تفضي للإستدامة التي تضمن النمو الاقتصادي المستمر, لتجاوز هذه المشـكلة هل توجد معارف ومهارات وأسـاليب يمكن أن تحسـن من فرص تحقيق التنمية المسـتدامة في الوطن العربي؟ هل توجد تجارب ناجحة لمنظمات المجتمع المدني في العالم يمكن أن تنقل للعالم العربي مع بعض التعديلات التي تجعلها تتواءم مع طبيعة الاقتصاد والمجتمع العربي وتعمل علي تحقيق التنمية المسـتدامة؟. وماهي نقاط الضـعف في التجربة العربية؟

و هل توجد مهددات خارجية مستقبلية تعمل علي عدم تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي؟

الأهداف:

1- توفير معارف ومهارات وأساليب عن التنمية المستدامة من خلال أدبيات الورقة.
2- التعرف علي تجارب وخبرات وسياسات ومنهجيات وبرامج وآليات منظمات المجتمع المدني العالمية بغرض نقلها للوطن العربي.
3- الحصول علي نتائج حقيقية عن واقع التنمية المستدامة في هذه التجارب.
4- إعداد التوصيات التي تساعد متخذي القرار الاقتصادي والإجتماعي و الإداري والتنموي المستدام في الوطن العربي علي نقل بعض تجارب التنمية المستدامة الناجحة في العالم.

المنهجية:

لتوفير معارف ومهارات وأساليب عن التنمية المستدامة، ولتتبع خيوط بعض تجارب منظمات المجتمع المدني العالمية في تحقيق التنمية المستدامة، طبق الباحث عدة مناهج شملت (التأريخي والوصفي، والتحليلي، والإحصائي ودراسة الحالة) بالإضافة لآليات المشاهدة والملاحظة المباشرة وغير المباشرة في الحصول علي البيانات الأولية (التجربة الصينية). بالإضافة للإضلاع علي ماكتب عن هذه التجارب العالمية للحصول علي المعلومات من المصادر الثانوية.

أدبيات التنمية المستدامة: Literature Reviews:

1/ تعريف التنمية المستدامة:

أ- تعني التنمية المستدامة إمكانية استمرار النمو لفترة طويلة من الزمن، تتحقق التنمية المستدامة إذا توافرت مقوماتها المتمثلة في التخطيط السليم، المؤسسات القاعدية، الفكر التنموي الواضح والتمويل.

ب- من حيث الموارد: إستغلال الموارد المتاحة لإشباع حاجيات ورغبات الأجيال الراهنة دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.

ت- من حيث المنتجات والمنافع:التنمية المستدامة تعني أن يؤتي المشروع أكله لفترة طويلة من الزمن.

ث- من حيث المعارف والمهارات والأساليب الفردية والمؤسسية: تعني حصول الأفراد والمؤسسات علي كل ماهو جديد ومبتكر

والتكيف معه، بغرض تحقيق التجديد والتطوير المستمر الذي يفضي لإستدامة النشاط.

2- مفهوم التنمية المستدامة:[1]

التنمية المستدامة في حالتها العامة خلق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية، تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين المستهدفين، والاستغلال الفعال لجميع الإمكانات والموارد المتاحة في المكان المستهدف، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج والمشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين البيئة المستهدفة وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وترقية الخدمات الضرورية الصحة، التعليم والمياه، وتأمين الغذاء للسكان المستهدفين بشكل عام، والفقراء بشكل خاص والعمل على تنفيذ هذه المشاريع والبرامج والخطط بالاعتماد الأكبر على موارد المنطقة المستهدفة، مع دعم هذه الموارد عن طريق خدمات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية.

كذلك من النتائج استخدام مصطلح الإصلاح ومفهوم التنمية المستدامة بشكل مترادف ويتضمن هذا المفهوم إجراءات إصلاحية مثل إنشاء مجالس ولجان قروية وتنظيم جمعيات تعاونية، ونشر صناعات ريفية يدوية، وتوفير خدمات اجتماعية صحية وتعليمية للمجتمعات المستهدفة وهذا أيضاً مفهوم ضيق يعانى من قصور هو ربط هذه الخدمات المتناثرة بإطار تنمية متكاملة تتابع البنيان الاقتصادي والاجتماعي المستهدف كجزء من البنيان القومي، فهذا يتضمن التغيير الجوهري البنياني للمؤسسات ، وأهمها حيازة الأرض، نظام الإئتمان والتسويق ويشتمل على ضرورة زيادة الإنتاج والعمالة وإضف إلى ذلك فإن التنمية المستدامة في مضمونها الاجتماعي تهتم بالعنصر الإنساني وذلك بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والتخطيط والإعداد والتنفيذ للبرامج الرامية إلى النهوض به، والإهتمام بخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساساً في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والمياه، السكن، الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والترفيهية. وبالتالي فإن المباديء الأساسية للتنمية المستدامة تقتضي.

أ- مشاركة مجتمعية.

ب- العمل الأهلي.

ج- ترقية المجتمع المستهدف بأبعاده المختلفة.

د- تعزيز المجتمع المحلي.

3- طبيعة التنمية المستدامة[1]:

إن كل جزئية من المفهوم أدناه تحدد طبيعة التنمية المستدامة المقصودة :

1. فهي عملية بمعنى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
2. وهي تغيير لأنها تنقل المجتمع المستهدف إرادياً وقصداً من حال إلى حال.
3. وهي ارتقائية بحيث يكون الحال الجديد ، الذي ينتقل إليه المجتمع أفضل من حاله السابق بمعايير المثل العليا في الحياة من حق وخير وعدل وجمال.
4. وهي مخططة أي مرتبة الخطى محسوبة التوقعات وفق برنامج زمني تتنوع فيه الأدوار والمسئوليات.
5. وهي نصوص شاملة أي تغييراً ايجابياً كلياً وليس نصوصاً جزئياةً أو أقطاب ومن ثم فهي تغيير يتناول النظام الاجتماعي من ناحيتي البناء والوظائف في أن واحد وتزامن منسق ولاتؤجل الإهتمام بناحية على حساب الإهتمام بالناحية الأخرى.
6. وهي تشمل مختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بما يتضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية.
7. وهي تعتمد أساساً على بناء المجتمعات بمبادراتهم وإسهاماتهم ومشاركتهم الإيجابية والفعالة فكراً وتخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.
8. وهي تتم بمنهج ديمقراطي يحقق عدالة المشاركة في أعباء التنمية وهي جني ثمارها وتوزيع مردوداتها بنظم إسهام الجميع بالرأي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص ومن خلال الاقتناع والاستمالة وليس الجبر والقهر والتسلط والإرقام.
9. وهي تعتمد على قروض أو منح دولية أو مساعدات حكومية تساهم وتدعم جهود الأهالي وهي مساعدات متكاتفة سواء فيما بينها بحكم أنها واردة من مصادر دولية أو حكومية ومتكاتفة مع جهود أبناء المجتمع وليست متعارضة أو مناوئة لما يرجونه لمجتمعهم ، وكذلك فهي ليست بديلة أو كافية بذاتها بدون جهود أهل المجتمع المعني لمجتمعهم، وكذلك فالجهود الأهلية

هي الأصل والأساس وما الجهود الدولية والحكومية إلا المكمل والمساندة والداعم.[1]

10. وهي تحقق تكامل نواحي النهوض اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً ، دون أن ينشأ فيها إختلالات أو فجوات في النظم القائمة في المجتمع ، إذ أن أغلب هذه النظم تحمل في طياتها جوانب مشرقة من علاقات الإنتاج يمكن تطويرها وتوسيع دائرتها بحيث تؤثر على الريف ككل.

ولذلك[1] لابد لأي خطة تنمية مستدامة من التعرف على كل النشاطات التي تزيد من دخل الفرد في المنطقة المستهدفة والإبقاء عليها وهو ما نسميه بالتحديد سياسة الترقيع والتي تتلخص في إدخال التحسينات على نفس الإطار الاقتصادي والاجتماعي والتقليدي السائد برفع قدراته الاستقلالية وكفاءته الإنتاجية بواسطة إدخال التحسينات التي تتوفر مواردها المكونة في المنطقة.

(11) وهي تحقق تكامل المجتمع المستهدف النامي مع مجتمعه القومي الكبير ودون سيطرة أحدهما على الآخر أو استنزافه لصالحه. بها يحقق إسهاماً فاعلاً ومتبادلاً بين المجتمع المستهدف الصغير والمجتمع القومي الكبير في تقدمهما ورقيهما معاً ذلك لأن الإنسان المستهدف له تجاربه وخبراته في مجال الزراعة وليس على المستوى الإقليمي أو القومي فقط. (إن كثيراً من ممارسات صغار المزارعين التي كانت تعتبر من قبل بدائية ومضللة، يعتبر بها لأنها متقدمة[1] ومناسبة).

وكانت حقيقة أن الأمر اقتضى من البحوث الزراعية عقوداً لتدرك أن ما بدأ بدائياً وغير ميال إلى التقدم ، هو فى الحقيقة متقدم. إن صغار المزارعين في نهاية الأمر محترفون وهم لا يستطيعون أن يكونوا غير هذا، وهم كمحترفين لديهم الكثير ليعلموا الآخرين.

1- تطور نظريات التنمية المستدامة:

تطورت نظريات التنمية المستدامة بفضل جهود علماء الاقتصاد والإجتماع. أشهر ثلاث نظريات لعلماء الاقتصاد: النطرية الكلاسيكية، نظرية الدفعة القوية ونطرية النمو المتوازن. أما علماء الإجتماع من أهم نظرياتهم، نظرية مراحل النمو لأرسطو.

التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد:

أ- النظرية الكلاسيكية: **Classical Theory**

مؤلف هذه النظرية آرثر لويس Arthur Lewis، تركز النظرية الكلاسيكية علي "نمو الإنتاج

بالنسبة للفرد في المجتمع، وأن جل إهتمامه منصب علي تحليل الإنتاج لا علي التوزيع" وبذلك يتضح أنه يتكلم عن التنمية علي أنها مرادفة للنمو أو التقدم. وتعتمد إعتماداً كلياً علي الإنتاج من خلال آلية الأسعار.

من فروض النظرية الإنسان عقلانياً، ومن خلال ردة فعله علي تغيير الأسعار تحاول أن يصل للإشباع. بالإضافة لذلك التركيبة الإجتماعية يجب أن تتناسب مع الإنتاج وليس العكس. (أي يسمح بالإستثمار).

ب- نظرية الدفعة القوية: **The big-push theory**

مؤلف هذه النظرية رودان، تعتبر هذه النظرية أن التنمية المستدامة لايمكن أن تكون قوية وشاملة إلا عندما تكون بمشروعات كبيرة وفي كل الإتجاهات. ولكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من توافر شروط (فروض):

- أن تتوفر كميات كبيرة من رأس المال.
- أن يتضمن هذا النموذج إنشاء الصناعات الخفيفة الإستهلاكية التي تستغل أعداد كبيرة من العمال (labor intensive type of production)
- الإبتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة.

يقول رودان إذ سرت خطوة بخطوة لايمكن أن تصل لنتيجة.

يشبه الدول التي تطبق هذه النظرية بالطائرة (حتي تفلت من التخلف).

حسب التقييم تعتبر من أهم نظريات التنمية المستدامة.

ج- نظرية النمو المتوازن:لمؤلفها نيركس**Nurkes**

بنيت هذه النظرية علي نظرية الدفعة القوية لرودان. طور نيركس نظرية رودان وركز علي أن الدفعة القوية قد تصطدم بعوائق كالفقر وتدني الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق. أو مايسمي بالحلقة المفرغة. يري نيركس أن كسر هذه الحلقة لايتحقق إلا بتوسيع حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية وتدوير جميع القطاعات في آن واحد.

التنمية من وجهة نظر علماء الإجتماع: لمؤلفها أرسطو

أما علماء الإجتماع من أهم نظرياتهم، نظرية مراحل النمو لأرسطو، الذي يعتبر أن النمو للمجتمعات والدول يمر عبر خمس مراحل حتمية:

أ- المرحلة الأولي:المرحلة التقليدية

كل الناس يعملون بالزراعة والسلع في يد الملاك.

ب-المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإنطلاق:

تتسم هذه المرحلة بتغيير كبير في مجالات الصناعة والزراعة والتغيير في ملكية الأرض من الملاك إلي الفلاحين.

ت-المرحلة الثالثة:مرحلة الإنطلاق

تركز علي التغلب علي معوقات النمو الاقتصادي.

ث-المرحلة الرابعة: مرحلة النضج

فيها يكون المجتمع قادر علي إنتاج كل مايريد في ظل إمكانياته المتاحة.

ج- المرحلة الخامسة: مرحلة الإستهلاك الجماهيري

كل المجتمع قادر علي اشباع رغباته من السلع الاستهلاكية.

2- في ظل نظريات المركز والهامش:

أ- نظرية تنمية المركز:

مؤلفها بيروكس (Perroux)، يري أن التنمية لايمكن أن تتحقق في كل الأماكن وفي ذات الزمن لذلك يمكن إختيار بعض المراكز التي تنفذ فيها الخدمات الأساسية ويستفيد منها عدد كبير من السكان بالمركز والقري المجاورة له. لذلك عند إختيار المركز لابد أن تحيط به مجموعة من القري.

ب- نظريات التنمية المتوازنة وغير المتوازنة:

مؤلفهما هيرشمان(Hirshman)، تطبق نظرية التنمية المتوازنة إذا كانت الحالة الاقتصادية للقطر جيدة، تسمح بتنفيذ التنمية في كل أنحاء القطر في آن واحد. أما إذا كانت الظروف الاقتصادية للقطر لاتسمح بتنفيذ التنمية في آن واحد تطبق نظرية التنمية غير المتوازنة وفي هذه الحالة يتم إختيار المشروعات حسب قوة علاقاتها الأمامية والخلفية.

الهدف من هذه النظريات لامركزية تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المتكاملة والتكامل بين الأقاليم والولايات والعدالة في توزيع الخدمات.

الجوانب التطبيقية في تحقيق التنمية المستدامة

هذا المفهوم التطبيقي يمثله التعريف الأول للتنمية المستدامة

المؤسسات القاعدية مصادر تمويلها وتوليد رأس المال فيها والضمانات:

تأسيس المؤسسات القاعدية (تنظيمات مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والجمعيات التعاونية)، بكل المدن والقري والأحياء، كبوتقات يتنظم فيها المواطنين- المنتجين والمستهلكين - علي حد سواء، لتأسيس المؤسسات القاعدية علي أساس الفكر التعاوني، الذي يعتبر الموروث الثقافي للشعوب العربية التي تحب النفير والتعاون والعمل الجماعي بالفطرة. ثم بناء رأس المال بهذه الجمعيات التعاونية في صندوق تمويل دوار يتبع للجمعية التعاونية.

مصادر التمويل:

1. الاقراض من المؤسسات المالية.
2. التمويل الحكومي.
3. القروض الخارجية.
4. المشاركة الشعبية.
5. العائد علي التسليف من الجمعيات التعاونية.
6. استدامة استنباط الموارد الجديدة.

توليد رأس المال بالمؤسسات القاعدية والجمعيات التعاونية:

1. رسوم دخول الأعضاء إلي الجمعية.
2. سعر الفائدة علي القروض من الجمعية التعاونية.
3. المشاركة السنوية من الأعضاء والمنشآت والمدخرات.
4. العائد من استثمارات الجمعية علي السلع المنتجة.
5. إيداع المدخرات بالصندوق من أعضاء الجمعية وأي أشخاص من خارج الجمعية يثقون في قدرتها علي تنمية المدخرات بالاستثمار.

الضمانات:

تيسير إجراءات الضمان حتي يتسني لجميع الأعضاء الراغبين الاستفادة من التمويل وتشمل:-

- مجموعة الضامنين التي تتكون من أعضاء الجمعية، الشيك، أداء القسم، ضمان، الجمعية، ضمان الجماعة.
- المشاركة الشعبية

فبرامج التنمية المستدامة تهدف إلى إنعاش المشاركة الشعبية للمجتمعات وتحريك طاقاتها الإنتاجية الكامنة عن طريق توفير مدخلات الإنتاج ونقل التقانة وإنشاء

مؤسسات هيكلية من أجل تحقيق النمو الذاتي في الإنتاج والدخل وتوسيع فرص العمالة المنتجة، إضافة إلى توفير المرافق والخدمات في إطار من التكامل والتفاعل بين الريف والحضر بناءاً على ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة كسياسة عامة هي نوع من التغيير كما أشار إليه العالم "بائن" من أن التنمية كسياسة تستهدف تغييراً حضارياً شاملاً للمجتمع كافة، بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها ومن ثم تصبح التنمية بحق كما وصفها "متسلر" بأعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن أن عملية التنمية عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً ، يقوم بها أساساً بناء المجتمع المستهدف بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى.

الفكر التعاوني: لماذا إختيار التمويل القائم علي الفكر التعاوني؟

بدأت الحركة التعاونية فى الوطن العربي منذ الثلاثينيات في شكل مشاركة خاصة في الزراعة هذا التسليف التعاوني بمفهومه الواسع يعني توفير وضمان الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفردية أو الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني ويكون تمويل المشاريع الجماعية التعاونية أما من الاصول التي تملكها مجموعة الأفراد (الجمعية) او من مصادر التسليق المتوفرة. كما أن بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من جمعية تعاونية أخري تكون عادة عضواً في الجمعية التعاونية (المقرضة والتي يمكن أن نطلق عليها اسم (البنك التعاوني). كما توجد في الهرم التعاوني جمعيات متخصصة في تقديم القروض للمزراعين، وتعتمد هذه الجمعيات على مدخرات المنتسبين إليها وعلى أيه أرباح قد تتحق من مصادر اخري وعلى البنك التعاوني الذي تنتسب اليه، أو من المؤسسات المالية الأخري (البنوك المختلفة). ولقد عمدت كثير من الدول النامية وخاصة تلك الدول التي سنت قوانين الاصلاح الزراعي التي تاسس جمعيات التسليق أو الاقتراض التعاوني الزراعي لتتولي إقراض المزراعين .

وعمو ماً يتصف الاقراض التعاوني بالعديد من المزايا التي جعلت معظم الدول النامية تتشجع على تأسيسه ودعمه، ويمكن ايجاز هذه المزايا فيما يلي:-

- يوفر الاقراض التعاوني مشاركة الأعضاء الواسعة في إدارة برنامج الإقراض وتنفيذه والإشراف عليه.
- تعمل التعاونيات على مشاركة الأعضاء أنفسهم في التمويل، عن طريق شراء الأسهم وإيداع وفوراتهم في جمعياتهم التعاونية وبناء رؤوس الأموال الاحتياطية.
- تقدم طلبات القروض وتدرس وتقدر مقاديرها وشروطها وتصرف وتراقب وتحصل محلياً، مما يوفر على المقترض الكثير من الجهد والوقت والمال، وهذا يساعد على مراعاة أصول التوقيت السليم في عمليات التسليق المختلفة.
- تكاليف خدمات التمويل وتدريب وتطوير المنتجين وتعمير الموارد الإنتاجية جزء أصيل من القروض.
- بساطة الإجراءات ومرونتها وخلوها من البيروقراطية الرسمية.
- يقوم التعاون بعملية التكوين السليم للجمعية، وتدريب العاملين علي إدارة الجمعية إن كان هنالك فجوة بين المعارف النظرية والتجارب العملية، ثم يوفر التعاون التمويل ويعلم أعضاء الجمعية كيفية إستنباط الموارد الجديدة، يقوم التعاون بعملية الإشراف والرقابة ليتم التنفيذ للمشروع حسب ماهو مخطط وأخيراً يقوم التعاون بالمراجعة السنوية للميزانية.

بعض تجارب وخبرات ومنظمات المجتمع المدني العالمية:

تجربة كميونة الشعوب (الصين) في تحقيق التنمية المستدامة:.

مرت التجربة الصينية[1] بمرحلتين مهمتين: الأولي في الفترة من (1949م - 1978)، مايميز هذه المرحلة إنغلاق الصين علي نفسها وتطبيق النظام الإشتراكي كما هو في الفكر اللينيني الماركسي. الفترة الثانية (1978 - حتي اليوم وإلي المستقبل المنظور المخطط 2020م)، من مميزاتها إدخال النظام الرأسمالي جنباً إلي جنب مع النظام الإشتراكي وتغيير نظام ملكية بعض الأرضي من الجماعية إلي الخاص والجماعية.

وأصبح النظام الجديد يسمي بالنظام الإشتراكي ذو المواصفات الصينية. (صيننة الإشتراكية).

الفترة الأولي: (**1949م - 1978**):

وفقاً لدكتور عزيز هنالك ستة عوامل ساهمت في التنمية المستدامة في الريف الصيني. العامل الاول والاهم تاريخياً القدرة علي تحريك الأيدي العاملة فيما يتعلق بالذين يعانون من البطالة إلي تحسين الأرض وإصلاحها . بناء السدود والخزانات، حفر قنوات الري، تشييد الطرق والزراعة المكثفة نتيجة لذلك متوسط إنتاج المزرعة الصينية أصبح ضعف إنتاج مزارع الهند وباكستان وكذلك إزداد إنتاج الحبوب الغذائية في الصين من 158 مليون طن في عام 1949 إلي 246 مليون طن أوائل السبعينات الصين الآن ولسنين عدداً لها فائض بعد الاعتماد علي الذات والاكتفاء الذاتي علي الرغم من عدد سكانها الذي تجاوز 800 ثمانمائة مليون في السبعينيات الآن 1382 مليون.

العامل الثاني متعلق بتنمية المجتمعات الصينية، القدرة علي تنوع إنتاج الاقتصاد الريفي من الزراعة، الغابات، الأسماك وأخيراً الصناعات الصغيرة وفقاً لعزيز هذا التنوع في النشاط الاقتصادي يمكن أن يعتبر من أهم العوامل في امتصاص البطالة في الريف ومن ثم زيادة الإنتاجية في المجتمع الريفي وتحقيق التنمية المستدامة.

العنصر الأساسي الثالث في النموذج الصينى القدرة علي توليد التكوين الرأسمالي الريفي وكذلك الصناعة وذلك بتحويل 15% إلي 85% من إجمالي الدخل الريفي إلي صندوق تمويل . أموال هذا الصندوق تستغل في مجال التخزينات الإنتاجية في الصناعات الريفية خصوصاً في شكل التكوينات الرأسمالية وبالترويج في تسويق المنتجات الزراعية . الأمر الجدير بالإهتمام هو رفع الحكومة الصينية لأسعار المنتجات الريفية وذلك فيما يتعلق بالمقارنة بين المنتجات الزراعية الجدول رقم (6-1) بوضع في الفترة من 1950 و 1970 كمية السلع الصناعية مساوية لذات الكمية من المنتجات الزراعية تشتري بزيادة 67% عن سعر السلعة الزراعية الأولية .

3- الجدول رقم (**6-1**)علاقة المنتجات الزراعية والصناعية :-

الاعوام	معامل سعر شراء الزراعة -AGRI PURCHACEINDX	سعرالقطاعى للمنتجات الصناعية فى الريف	نسبة 1 الى 2
1950	100	100	100
1951	119.6	110.2	108.5
1952	121.6	109.>	110.8
1953	132.5	108.2	122.8
1954	136.>	110.3	123.>
1955	135.1	111.9	120.>
1956	139.2	110.8	122.6
1957	146.2	112.1	130.6
1958	149.5	111.2	134.4
1970			166.>

Michael P.todaro, Economic for developing world 1977.المصدر:

الوجه الرابع المشرق للنموذج الصيني دور المجتمع في تقديم الخدمات الضرورية في المجتمع لكل سكان الريف خصوصاً في مجال خدمات الصحة والتعليم بناء المدارس والمستشفيات يكون بمدخرات المجتمع وليس الدولة، ولذلك المواطنين قادرين علي تحقيق منافع العمال المباشرة في المجتمع.

تفرد النموذج الصيني إعتمد علي التخطيط الريفي اللامركزي (من أسفل إلي أعلي) بإفتراض استغلال الموارد الريفية بفعالية لمقابلة الاحتياجات الريفية، وهذا يمثل الوجه الاستراتيجي الخامس في النموذج الصيني . التخطيط الصيني يختلف من معظم الأقطار الأخرى وذلك بضرورة المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية وليس التركيز علي هدف الإنتاج أو الصناعة أو التفضيلات الإقليمية التي تصمم في المكاتب الحضرية من قبل المخططين المركزيين البعيدين عن الريف. سادساً وتقريباً من أهم العوامل الموقع الاستراتيجي للريف في النظام السياسي والإيديولوجي في النموذج الصيني ونستشهد بما قاله عزيز .

"أهم العوا مل في النموذج الريفي الصيني موقعة في النظام السياسي الإيديولوجي من التفكير السياسي والتخطيط الصيني. والهدف الأساسي للمجتمع الصيني ليس النمو المادي السريع أو خلق مجتمع مستهلك وإنما التطور لخلق مجتمع خالي من الطبقات والتي فيها تخفيض التفرقة الاجتماعية إلي أدني مستوياتها، وتحقيق أعلي مستوي للوعي الإيديولوجي والسياسي وإعلان الإهتمام بكل مواطن في المجتمع.

المرحلة الثانية: (**1978 - 2020**)

مـايميز هـذه الفترة التـدقيق أكثر في السـيـاسـات والإجراءات التي طبقت من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

سـياسـة تحقيق التنمية المسـتدامة والاجراءات المعنيه فى الصين[1]

وفقاً ل/huangchengwei نائب مدير عام المركز الصينى الدولى لمكافحه الفقر

هناك اربعه محاور رئيسـة فى تجربه الصـين في هذه المرحلة:

قامت الصـين بتطبيق سـياسـه الاصـلاح والانفتـاح على العـالم الخـارجى فى العـام 1978، وحينها كانت نسـبه الفقر تعادل 84% من اجمالى السـكان وهو مايعادل 835 مليون نسـمه وما ان حل العام 2013 حتي تم اخراج عـدد 760 مليون نسـمـة من الفقر، ووفقـا لاحصـائيات البنك الدولى لعام 1981أن 94% من الـذين خرجوا من دائرة الفقر في العـالم كانوا من الصين.

ويمكن تقسـيم فترة مكافحة الفقر إلى أربعه مراحل:

المرحلة الاولى **1978- 1985**:

كـانـت المهمـه الاولى اصـلاح النظـام الاقتصـادى فى الاريـاف، بتوزيع الأراضـى وتقسـيمها على الفلاحين مما أدى الى زيادة الإنتـاج والانتـاجيـه وتحقيق التنمية المسـتدامة، وذلك عبر التخطيط الموحد، وقبل هذه الفترة كانت ملكية الأرض جماعية، بعدها أصبحت خاصة وجماعية.

المرحله الثانيه **1986-2007**

وهذه كانت مرحله المشـروعات التنمويه المختلفه، والتنميه المتوازنه بين المناطق المختلفه، وانشـاء المؤسـسـات الريفيه، واعطاء الأولويه لبعض المجالات، كما يشـرف على ذلك مؤسـسـة مكافحة الفقر والتنمية المتخصـصـه في مكافحه الفقر بزيادة الإنتاج والإنتاجية بغرض تحقيق النمو المسـتدام، وتشـرف على التخطيط والسـياسـات، وهى هيئه تتبع للمجلس الا سيا سي (القيادي) لها ميزانيات من الدوله مسـتقلة وفق خطهها المرسومة.

المرحله الثالثه **2007-2011**:

تم تحقيق التنمية المسـتدامة من خلال القطاعات، وتفعيل القوي الشعبيه المختلفه، وتطبيق اسـتراتجيـه التنمية الريفية المسـتدامة، بتخطيط موحد للريف والمدن وذلك بدعم الصـناعه لتطوير الزراعه ودعم المدن لتطوير الريف.

المرحله الرابعه **2012م - م2020**:

وهى مرحلة جديده لتطوير سياسات تحقيق التنمية المستدامة بدقه كما أن هناك مراحل مختلفه تم فيها تعديل استراتيجيات زيادة الإنتاج والإنتاجية ومكافحة الفقر وفق الفترات الزمنيه المختلفه.

نماذج من مشروعات التنمية المستدامة:

التكامل بين الزراعة والصناعة :

يمثل التكامل بين الزراعة والصناعة من أهم المداخل التي أحدثت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين، وحققت رفاه المواطن وحسَّنت وضعه المعيشي

مصنع شيخ القرية **(LOR CHOI)** للمواد الغذائية :

هذا النموذج يعمل علي التكامل ما بين الزراعة والصناعة لإنتاج المواد الغذائية . وذلك بالتعاقد مع المنتجين من الفلاحين بحيث يزودوه بكل إنتاجهم في الظروف العادية وشرائه منهم بأسعار مجزية. وفي حالة الظروف الطبيعية السيئة التي تؤدي لتدني الانتاجية، يشتري منهم إنتاجهم بأسعار أكبر من قيمته في السوق، حتي يعوضهم عن تدني الإنتاج ليشجعهم علي المزيد منه. وكل الفلاحين المتعاقدين مع المصنع تحسَّنت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية, . وإستدام نشاط المصنع

التعليق :

هذا المصنع يعمل بالنظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين القطاع الخاص الذي يمثل 46% ، والقطاع الأجنبي 46% والقطاع الحكومي .8%

مصنع تشونغشان للمواد الغذائية والسمكية :

ZhongshanFoodstuffs and Aquatic IMP and EXP Group Co Led:

هو المصنع الثاني الذي تمت زيارته ميدانيا ، ووجدنا فيه ذات النموذج الذي يعمل علي تكامل الزراعة والصناعة حيث يعمل هذا المصنع في مجال زراعة الأسماك، كما يقوم بالتعاقد مع الفلاحين لتزويده بالأسماك التي تزرع في المياه العذبة وهي من نوع تيلابيا نايلوتيكا، وقد استفاد الفلاحون من التسويق المضمون لمنتجاتهم وتغيرت أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية. أدناه جدول يوضح عدد الفلاحين ودخولهم السنوية:

السنة	عدد الأسر	دخل الفرد
2004	5546	5586
2003	3143	5323
2002	2799	5223
2001	2519	4223

Gree Electric Appliance, Inc

المصنع الثالث الذي قمنا بزيارته ميدانيا ، يعد مصنعا عالي التكنلوجيا، لإنتاج المكيفات، ويقع في مدينة جوها تأسس في عام 1991 ويعدالأول في العالم وينتج 25 مليون نوع سنويا، بقيمة 5 بليون يوان في عام 2009 ، ودخله السنوي لعام 2009 م 46.6بليون يوان صيني عدد المستفيدين منها 88 مليون شخص على مستوي العالم .وقد قدَّم المصنع دعم للدولة قدره 100 مليون يوان صيني خلال العام نفسه.

2009م : لم يتأثر المصنع والمصانع الأخري بالأزمة المالية العالمية . ويعد أحد المصانع التي تؤشر علي النمو الاقتصادي الصيني المتسارع والمستدام[1].

تجربه المزارع العائلية المستدامة (تحت إشراف إتحاد نساء الصين):

يتم الإنتاج عبر تعاونيات وهناك ثلاثة أنواع من الجمعيات

1/جمعيات الإنتاج والإدارة.

2/ جمعيا ت التدريب للمهارات المتخصصة.

3/جمعيات تقديم الخدمات الاجتماعية والأسمدة والماكينات الزراعية.

يتم تدريب المستفيدين على جميع المهارات وخاصة في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية والتسويق الشبكي والمعرفه القانونيه والحسابات وكذلك يتم تقديم المواد الخام والمعينات وذلك تقديرا لدورهن المتعاظم في البقاء في الريف عكس الرجال الذين يهاجرون إلى المدينة كما أن هذا النظام للكل بما في ذلك الأقليات الذين يصنعون ما يلبسون بأيديهم مما جعل الاتحاد يخصص معارض لعكس هذا التراث القيم الذى ادى الى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة دخولهن إلى مبلغ 10,000 يوان فى العام من خلال عوائد بيع إنتاجهن ومعروضاتهن هذا بجانب تقديم التدريب للائي يردن الذهاب للمدن في مجال ثقافة المدن وتربيه الأطفال حديثي الولادة ومربيات الأطفال بعد بلوغ سن الشهرين مما يعد ذلك من اكبر الدخول في المدن.

أساليب مساعده المرأة:

كان عدد النساء الفقيرات حتى العام 1978م، 250 مليون وتقلص هذا العدد في العام 1985 إلى 125 مليون. وبعد إنشاء المكتب الخاص بالتنمية المستدامة، فى

الفتره من 1985-1993وصل إلى 80 مليون مما جعل كل المنظمات العالمية تشيد بهذا الأداء الغير مسبوق وبنهاية العام 1994 تم حل مشكله الغذاء بزيادة الإنتاج والإنتاجية وحل مشكلة الكساء عبر برامج منظمة بالرغم من صعوباتها، وفى العام 2000 تم وضع استراتيجيه متناسقه للتنميه بزيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيف حدة الفقر.

تم إنشاء صندوق لتقديم خدمات العمل ومعينات زيادة الإنتاج والإنتاجية للنساء الفقيرات وقد تمت الاستفادة من هذه الأموال في حفر أبار لتوفير المياه لأغراض الري والزراعة ومتوقع أن يقوم الصندوق بتدخلات أخرى في مجال المعيشة والجدير بالذكر إن هذه الأموال قد تم جمعها من الشعب الصيني لمساعده حوالي 2 مليون إمرأه في الأرياف الصينية وقد تم بالفعل حفر عدد 199 بئر وتم توفير عربات للمقاطعات وتم كذلك تدريب المرأه على الاسعافات الاوليه كما عمل الاتحاد على تسويق منتجات النساء.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيطاليا)، نموذج لمشروعاته في السودان:

مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية المستدامة:

وصف المشروع:

جاءت فكرة المشروع نتاجاً للجفاف الذي ضرب مناطق شمال كردفان في الفترة من 1984 ـــ 1990 بادرت حكومة الولاية بالإتصال بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لتمويل بعض الأنشطة في مجال التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة.

وصلت أول بعثة عام 1990م لدراسة فكرة المشروع، وكانت البعثة الثانية في عام 1993م، كلفت البعثة الثانية بيت خبرة سوداني لإجراء الدراسات الأولية للمشروع بإتباع منهج مشاركة المجتمعات في تخطيط الأنشطة وأفكار المشروعات حتي تتم استدامة نشاطه عن طريقهم، تم إعادة تنمية مخرجات المشروع المتوقعة عن طريق بعثة ثالثة في 8/ يناير 1999. ثم إكمال المصادقة علي تمويل المشروع بمشاركة وفد حكومي في 12 مايو 1999م برئاسة وزير التعاون الدولي ممثلاً لوزارة المالية والتنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان (الإدارة العامة للتخطيط التنموي) و في 14 يوليو 1999م تم توقيع إتفاقية القرض بين الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، في إيطاليا.

في 14 يونيو 2000م تم التصديق رسمياً علي القرض من قبل الجهات المانحة بعد أن قامت حكومة السودان بالإيفاء بشروط نفاذ العقد.

أهداف المشروع:

تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين بمحافظتي بارا وأم روابة سابقاً (الآن محلية بارا و أم روابة) وتحقيق الأمن الغذائي ورفع المقدرات التخطيطية للمواطن لمجابهة الجفاف والكوارث الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال[1]:ـ

1. زيادة إنتاجية ودخل الأفراد والجماعات لتطوير الإنتاج الزراعي، الحيواني، الغابي الرعوي، ودعم الأنشطة المدرة للدخل.
2. رفع المقدرات الإدارية والتنظيمية للمجتمعات الريفية بما يمكنها من تخطيط، إدارة، تنفيذ وتقييم المشاريع التنموية وإستدامة نشاطها.
3. مساعدة المستفيدين في تأسيس صناديق تمويل ريفية تكون بمثابة بنوك قرى تقدم الخدمات الإئتمانية وتشجع المدخرات المحلية، بغرض تحقيق الإستدامة.
4. تأسيس وحدات إدارية فنية علي مستوي المحليات والمحافظات (الآن المحليات) تساعد المستفيدين في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.
5. تشجيع الإدارة الجماعية للموارد الطبيعية لزيادة إنتاجها وضمان إستمراريته وذلك من خلال تغيير السياسات تجاه الموارد الطبيعية علي مستوي المحلية والقرى.

ترقية وتحسين طريق بارا الأبيض بتمويل الطبقة الأسفلتية الساخنة لتسهيل إنسياب الحركة ما بين مدينة بارا وما جاورها بالقدر الذي يقلل من تكلفة ترحيل المنتجات المختلفة إلي مناطق التسويق.

تمويل المشروع:

يم تمويل المشروع بجملة مبلغ قدره 14.566.500 دولار علي النحو الذي يوضحة الجدول أدناه.

الجهات الممولة وحجم التمويل

الرقم	جهة التمويل	المبلغ بالدولار الأمريكي
	الصندوق الدولية للتنمية الزراعية إيفاد	**10.480.000**
	حكومة السودان	**02.299.500**
	المستفيدين من المشروع	**01.187.000**
	الجملة	**14.566.500**

المصدر: ولاية شمال كردفان، مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان، موقف تنفيذ انشطة المشروع، الإنجازات الكمية للمشروع يناير 2001 - سبتمبر 2005، سبتمبر 2005.

مشاركة المجتمعات في المشروع: تتمثل عملية المشاركة في الآتي:

1. مشاركة المستفيدين في تحديد مشاكلهم التنموية، تصنيفها وترتيبها حسب الأولوية، ويتم ذلك بإستخدام ما يعرف بأدوات التعليم بالمشاكة، حيث تم تدريب المستفيدين عليها لإستخدامها لأغراض مختلفة.
2. مشاركة المستفيدين في إدارة ومتابعة وتنفيذ الأنشطة المختلفة بعد تنمية قدراتهم عن طريق التدريب، إذ تم تكوين مجلس الإدارة التنموي لتلك القرية ليتولي الإشراف علي العمل التنموي وكل الأنشطة بالقرية.
3. مشاركة المستفيدين في التمويل الجزئي لبعض الأنشطة "مالي عيني" والتي يعتبر فيها مشاركة المجتمع أساساً لتنفيذها.

الآثار الايجابية للمشروع[1]

أ. البنيات التحتية:

تمكن المشروع من الدعم المؤسسي المتمثل في تأسيس و تأثيث مكاتب برئاسات المحليتين والإداريات التي غطاها وزودها بأحدث الأثاثات والمعدات المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لذلك تم تشييد وتأثيث مكاتب دور التنمية بأغلب القرى التي كونت بها تنظيمات المزارعين.

ب. طريق بارا الأبيض:

فطن المشروع لاحتمال تأثر طريق بارا الأبيض بعوامل التعرية والزحف الصحراوي الذي قد يفتت الطبقات مادون الإسفلتية. لذلك قام بتشييد الطبقة الأسفلتية. أصبح لهذا المشروع أثراً إيجابياً على حركة المواطنين والبضائع والمنتجات الزراعية والمسافرون. أنظر الجدول رقم(34-3).

ج. التنظيمات القاعدية والتنمية الاجتماعية المستدامة :

تمكن المشروع من وصول 250قرية وكان عدد المشاركين بها 141046، تضمهم 24124 أسرة. هؤلاء المستفيدين نالوا أنواعاً شتى من التدريب والتأهيل الجداول.

د. صناديق التمويل الريفي بالقرى:

بلغ حجم التمويل الذي قدمته 6,947,821.53 جنيه .

هـ. المشاركة الشعبية:

تمكن المشروع من تحقيق المشاركة الشعبية في الصناديق القاعدية، إذ أن الأموال التي تولدت في الصناديق القاعدية تمت بناءاً على مساهمات أعضاء التنظيمات القاعدية على كل فرد دفع مبلغ 2.5جنيه مرة واحدة و 2 جنيه شهرياً تشجيعاً للإدخار.

و. حماية البيئة[1]:

عمل المشروع على إحياء فكرة المحميات والحجوزات الغابية، حماية للبيئة بالمحافظة على الغطاء النباتي. وأدخل سياسات بديلة لتلك التي تؤدي لقطع الأشجار لاستخدامها في الوقود. تمثلت هذه السياسات في إدخال الغاز كبديل للحطب في عملية الوقود، بناء المنازل بالمواد الثابتة الذي يوفر حطب البناء والقش.

ز. مشاركة المرأة (**Gender**):

إهتم المشروع بالمرأة كعنصر أساسي في التنمية الريفية المستدامة وبلغت نسبة مشاركتها أكثر من 45% في بعض المناشط.

ح. نفذ المشروع برغبة أهل المنطقة:

استفاد الإداريين بالمشروع كثيراً من آراء ومقترحات أهل المنطقة في تصميم المشاريع القاعدية وتخطيطها وتنفيذها. وهذا يعتبر منهج حديث في التخطيط (Bottom up type of planning) والذي مكن المستفيدين من تنفيذ المشاريع بسهولة ويسر لأنها نابعة منهم

تجربه المزارع العائلية:

يتم الإنتاج عبر تعاونيات وهناك ثلاثة أنواع من الجمعيات

1/جمعيات الإنتاج والإدارة.

2/ جمعيا ت التدريب للمهارات المتخصصة.

3/جمعيات تقديم الخدمات الاجتماعية والأسمدة والماكينات الزراعية.

يتم تدر يب المستفيدين على جميع المهارات و خاصة في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية والتسويق الشبكي والمعرفه القانونيه والحسابات و كذلك يتم تقديم المواد الخام والمعينات وذلك تقديرا لدورهن المتعاظم في البقاء في الريف عكس الرجال الذين يهاجرون إلى المدينة كما أن هذا النظام لا كل بما في ذلك الأقليات الذين

يصنعون ما يلبسون بأيديهم مما جعل الاتحاد يخصص معارض لعكس هذا التراث القيم الذى ادى الى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة دخولهن إلى مبلغ 10,000 يوان فى العام من خلال عوائد بيع إنتاجهن ومعروضاتهن هذا بجانب تقديم التدريب للائي يردن الذهاب للمدن في مجال ثقافة المدن وتربيه الأطفال حديثي الولادة ومربيات الأطفال بعد بلوغ سن الشهرين مما يعد ذلك من اكبر الدخول في المدن.

أساليب مساعده المرأة:

كان عدد النساء الفقيرات حتى العام 1978م، 250 مليون وتقلص هذا العدد في العام 1985 إلى 125 مليون. وبعد إنشاء المكتب الخاص بالفقر فى الفتره من 1985-1993وصل إلى 80 مليون مما جعل كل المنظمات العالمية تشيد بهذا الأداء الغير مسبوق وبنهاية العام 1994 تم حل مشكله الغذاء بزيادة الإنتاج والإنتاجية وحل مشكلة الكساء عبر برامج منظمة بالرغم من صعوباتها، كما يتم الآن التركيز على زيادة الإنتاجية وفى العام 2000 تم وضع استراتيجيه متناسقه للتنميه بزيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيف حدة الفقر.

قامت الصين بتحديد معيار جديد للفقر، تم تحديده وفق مؤشرات الدولة وبعد التطبيق وصل العدد الى 93 مليون نسمه، ووفقاً لهذا المعيار تم الاتفاق مع البنك المركزي الصيني لتوجيه المصارف لتطبيق ضمانات ميسره للتمويل و بدون ضمانات.

يؤكد الاتحاد ان هذا التنظيم الذي تحقق لهذه المرأة الكادحة قد مكنها من الحصول على كامل استحقاقاتها الامر الذي جعلها تتجه للإنتاج طول العام مما مكنها من إنتاج محاصيل مختلفة وبمهنيه واحترافية عاليه جداً وبالرغم من كل ما ذكر نجد أن المرأة الريفية محاصره بمرض سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم، مما سبب عدد كبير من الوفيات يقدر ب150أمراه يومياً وقد قام الاتحاد بالتعاون مع الخبراء فى مجال مكافحه المرض وتقليصه الى نسبه 50% وقد قام الاتحاد بالتعاون مع وزاره الصحه بفحص المرض فى 200 محافظه مجاناً. بالاضافه الى مساعدة المريضات بمبالغ ماليه الامر الذي جعل الدولة تتدخل عبر

المستشفيات المتحركة في الريف وتقدم الآن الخدمات الصحية والإرشادية لعدد 30 مليون إمراه.

تم إنشاء صندوق لتقديم خدمات العمل ومعينات زيادة الإنتاج والإنتاجية للنساء الفقيرات وقد تمت الاستفادة من هذه الأموال في حفر أبار لتوفير المياه لأغراض الري والزراعة ومتوقع أن يقوم الصندوق بتدخلات أخرى في مجال المعيشة والجدير بالذكر إن هذه الأموال قد تم جمعها من الشعب الصيني لمساعده حوالي 2 مليون إمرأه في الأرياف الصينية وقد تم بالفعل حفر عدد 199 بئر وتم توفير عربات للمقاطعات وتم كذلك تدريب المرأه على الاسعافات الاوليه كما عمل الاتحاد على تسويق منتجات النساء.

التجربة البرازيلية (**2003 - 2014**): مشروع الدعم النقدي (منحة الأسرة):[1]

هي منحة تغطى بالكامل نفقات الأسرة من طعام وكتب مدرسية وملابس، وأن 14 مليون أسرة برازيلية استفادت من المنحة في عام 2014 بتكلفة 1% من ميزانية البرازيل.

وتعتبر التجربة البرازيلية فى مجال الدعم النقدى المشروط وغير المشروط، واحدة من أفضل التجارب فى العالم، فوفقا للنتائج التى حققها برنامج الدعم النقدى «منحة الأسرة»، أو « Bolsa Famíli» الذى نفذته البرازيل فى أوائل 2003، خرج أكثر من 35 مليون شخص برازيلى من الفقر المدقع بنهاية العام 2014م.

أطلق البرنامج فى أكتوبر 2003، فى بداية الفترة الأولى لحكم الرئيس البرازيلى السابق، لولا دى سيلفا، ويعتبر البرنامج واحداً من أكبر وأنجح برامج التحويل النقدى فى العالم، فضلا عن دوره الدولى المهم، وترتكز أهدافه على مناهضة الفقر المدقع، من خلال تحويلات نقدية للأسر المصنفة تحت خط الفقر، حتى لا ينتقل الفقر عبر الأجيال، وذلك من خلال ضمان حق المستفيدين فى الصحة والتعليم.

واجهت التجربة عدة تحديات، منها على سبيل المثال لا الحصر كيفية الاستهداف، والآليات، والمراقبة، وطرق وضع آليات مبتكرة ومثالية للتقييم وإدارة البرنامج.

وكان أول تحدٍ للتجربة هو كيفية الوصول للأسر الأشد فقراً، خاصة أن البرازيل بلد مساحتها كبيرة وتتسم بتعدد أعراقها وثقافتها، ولكى يتم التعامل مع ذلك

بـ شفافية، صممت الحكومة البرازيلية ونفذت برنامجا مبسطا يعتمد على بعض الأساسيات:

1- المرأة هى أفضـل شـخص فى العائلة يعرف كيف ينفق التحويلات النقـديـة، لأنهـا هى التى تعتنى بالأطفال.
2- المسـاعدات توجه للأشـخاص الأفقر، الذين يقل دخلهم عن خط الفقر المُصمم خـصيـصا لهـذا البرنـامج، وفى هـذه الحـالـة لن يكون المسـتفيدون فى حاجة لتوثيق دخلهم، لأن المواطنين الأفقر يكسـبون معيشـتهم عن طريق وظائف صـغيرة لا نسـتطيع إثباتها بالوثائق.

شروط ومتطلبات الإختيار:

المتطلب الوحيد للحصـول على برنامج منحة الأسـرة، هو دخلها، فالعائلات البرازيلية التى تحصـل على 70 دولارا فى الشـهر كمتوسـط للدخل، يمكنهم الحصـول على التحويلات النقدية، بالإضـافة للعائلات التى تحصل على متوسط دخل شهرى ما بين 70 دولارا و140 دولارا ولديهم أطفال تحت سن 18 عام.

لم تكن هنالك حاجة إلى فرض أو زيادة الضـرائب لتمويل البرنامج، لكنه كان يُمول مباشـرة من الموازنة العامة، ففي عام 2014 وصـل عدد المسـتفيدين من برنامج منحة الأسرة، لنحو 14 مليون أسرة، بتكلفة بلغت1% من ميزانية الحكومة البرازيلية.

استنادا لمعايير البنك الدولى، تم الحد من عدم المسـاواة فى البرازيل، خاصـة بين الطبقـات الأقـل دخلاً، ومختلفى الأعراق والفئات العمرية.

وتسـبب البرنامج فى القضـاء على الفقر المُدقع من خلال خطـة البرازيـل الوطنيـة، والتى أطلقت فى 2011 وهى عنصر مهم فى اسـتراتيجة طويلة الأجل لسـياسـات الضـمان الاجتماعى البرازيلية، وتسـعى هذه الخطة إلى تحسين وصقل المهارات وتوسيع الفرص للأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع، من خلال تحسـين سـياسـات التحويلات النقدية، مثل «منحة الأسـرة»، وزيادة فرص الحصـول على خدمات الحماية الاجتماعية وتحسـين نوعيتها، وتنفيذ مبادرات تسـتهدف مختلف الفئات الضـعيفة مثل عمال القطاع غير المنتظم فى المناطق الحضـرية، وأسـر

المزارعين، وهواة جمع المواد القابلة لإعادة التدوير، والمواطنين بلا مأوى، والمجتمعات المحلية التقليدية والشعوب الأصلية فى البلاد.

ومن خلال هذه الخطة تم إنشاء شبكة من الخدمات لتعزيز الحماية الاجتماعية، ووضع استراتيجية لمكافحة الفقر المدقع، ويركز مركز التدخل الحكومى الذى أنشئ لذلك الغرض، على تحسين أوضاع الحماية الاجتماعية ومساندة العاملين فى المناطق الريفية والحضرية فى مواجهة التغيرات التى طرأت فى سوق العمل.

الفوائد الاقتصادية والإجتماعية لمنحة الأسرة:

1- إستطاعت «منحة الأسرة» أن تغطى بالكامل نفقات الأسرة الشهرية، فهذه المنح استخدمتها الأسر فى الطعام والكتب المدرسية والملابس، وواحد من النتائج الإيجابية للبرنامج هو أنه تسبب فى مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى، فكل 1 دولار دفع للأسر تسبب فى حافز للنمو، بنسبة 1.78 دولار للناتج الإجمالى المحلى.

2- ساعدت «منحة الأسرة» البرازيل على الخروج لأول مرة من خريطة الجوع العالمية، بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو»، فما بين عامى 2002 و2014 كانت البرازيل ضمن افضل ثلاث دول فى مجال خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة 82%، كما انخفضت وفيات الأطفال بسبب الإسهال بنسبة 46% وانخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة 58%.

3- كما حققت البرازيل نتائج إيجابية أخرى، منها زيادة أعداد المتمتعين بالرعاية الصحية قبل الولادة بنسبة 50%، كما انخفضت معدلات الولادة المبكرة بـ 14%، ولذلك انخفض عدد الرضع الذين يولدون ناقصى الوزن، وأصبح 99% من الأطفال يحصلون على التطعيم، وانخفضت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال الذين استفادوا من «منحة الأسرة» بنسبة 52% ما بين عامى 2008 و2011.

4- كما ساعد البرنامج الأطفال الذين يعيشون فى فقر على الانتظام فى المدارس، ففى الماضى، كانت مشكلة التسرب من التعليم مشكلة رئيسية، الآن البرنامج استطاع أن يمنح الحياة لـ 17 مليون طفل وتلميذ، وأصبح

الحد الأدنى للانتظام فى المدارس بعد الاعتماد على البرنامج للأطفال من سن 6 إلى 15 عاما 85%، كما أصبح معدل التسرب من التعليم للمستفيدين من البرنامج أقل فى جميع مراحل التعليم الأساسى، ففى المرحلة الثانوية على سبيل المثال، بلغ مُعدل التسرب بين الأطفال المستفيدين من «منحة الأسرة»، نحو 7% بينما بلغ المعدل القومى حوالى 10.8%، والآن أصبح الأداء المدرسى ونسبة النجاح لهؤلاء الأطفال على نفس المستوى للأطفال الآخرين الموجودين فى شبكة التعليم العام.

ضمانات نجاح البرنامج:

المنح تُدفع مباشرة للأسر عن طريق بطاقة بنكية، دون أى تدخلات أو وساطة، وفى كل شهر تنشر الحكومة الفيدرالية على موقع الإنترنت قائمة بالعائلات التى تحصلت على «منحة الأسرة»، فضلا عن هذا فإن هيكل البرنامج يتضمن اللجان والحكومات المحلية، التى تشرف على عملية الدفع.

التجربة الماليزية[1]:

يركز جانب التجربة الماليزية علي تقديم نموذج ناجح لمؤسسة غير حكومية ساهمت بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وذلك بالتركيز علي الوسائل والأدوات التي وظفت لهذا الغرض، كما تحدد طريقة عمل المؤسسة، وتوزيعها للقروض، ومجالات عملها، فضلًا عن نتائج جهودها علي صعيد توليد الدخول الجديدة للفقراء، ومساعدتهم علي تكوين أصول تغنيهم عن السؤال، وتستديم نشاط مشروعاتهم، وتخرجهم من ربقة الفقر.

نشأة مؤسسة أمانة إختيار ماليزيا:

تأسست مؤسسة أمانه إختيار ماليزيا "Amanah Ikhtiar Malaysia" كمنظمة غير حكومية في 17 سبتمبر 1987م، من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، وتقليل آثاره وسط السكان الماليزيين. وقد قامت حكومة ولاية سلنغور - أكثر الولايات الماليزية إكتظاظاً بالسكان - بالتعاون مع مؤسسة التنمية الاقتصادية الإسلامية - التابعة للحكومة - ومركز آسيا - الباسفيك للتنمية، بدعم مؤسسة "أمانه إختيار" ، وتوفير الإعتمادات المالية التي تمكنها من

تحقيق أهدافها المتمثلة في إعانة المجموعات الأشد فقراً، والأقل نمواً في المناطق الريفية، وذلك من خلال تمكينهم من قروض متناهية في الصغر، ودون فوائد ربوية. هذا إلي جانب دعم الحكومة المركزية، والتي إعتبرت أنشطة، ومشروعات هذه المؤسسة مكملة لجهودها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. غطت المؤسسة عشر ولايات ماليزية، ولها أكثر من 70 فرعاً وغطت شبكة القروض التي قدمتها خلال 20 عاماً مالايقل عن 70 ألف أسرة فقيرة. ويلاحظ في هذا السياق تركيز المؤسسة علي النساء العائلات لأسر فقيرة.

وصلت المؤسسة 25% من الفقراء في أي قرية، وصلت المؤسسة 40% من إجمالي الفقراء في ماليزيا ويكتسب 60% منهم عضوية المؤسسة.

إستفادت المؤسسة من القطاع الخاص الذي ساهم بتقديم إعتمادات قروض ميسرة للمؤسسة. تقوم المؤسسة بعدد من الإختبارات لمعرفة الفقراء المستحقين، وأبرز تلك المواصفات أن يكون دخل الأسرة الفقيرة لايتجاوز 114 دولاراً أمريكياً، أو مايعادل 23 دولاراً أمريكياً في المتوسط للفرد الواحد. ويقوم الموظفون بمسح ميداني للأسرة، لمعرفة مصادر دخلها، والأصول المملوكة لها من الأرض، بحيث لاتتجاوز مساحتها 1.2 هكتار لتحديد مدي تأهيلها.

نظام الاقراض متناهي الصغر:

اولاً: مميزات القروض متناهية الصغر:

لاتقدم المؤسسة قروضاً لكل الفقراء، وإنما تختار منهم مجموعة، من متطلبات وشروط المجموعة المختارة والمبادئ التي تجعل الفقير مستحقاً للتمويل هي:-

1- لايشترض في الحصول علي القرض الصغير أياً من الشروط المعروفة في الاقتراض المصرفي مثل: الضامن، والرهن والتهديد القانوني.
2- إجراءات الحصول علي القرض مبسطة، إضافة لتدريب المقترض، وإختبار قدرته علي النشاط الإنتاجي.
3- تكوين مجموعة عمل من الافراد المؤهلين، للحصول علي القروض الصغيرة.
4- تكون المسؤلية في توظيف القروض مسؤلية جماعية، للحاصلين علي القروض من خلال مجموعات العمل.

5- يكون حجم القروض المتاحة للأفراد صغيرة، كما تكون مدفوعات السداد كل أسبوع.
6- تهدف القروض الممنوحة للمستفيدين بشكل أساس لإستدامة توليد الدخول.
7- لا يسمح بتغيير الغرض من القرض، والمشروع المتفق علي القيام به، وفقاً للخطة المجازة من المؤسسة.
8- المراقبة والإشراف المحكم، والوثيق للحاصلين علي القروض.
9- إتاحة دعم مالي جزئي، وتكميلي في حالة الحاجة إليه بعد توظيف القرض الأساسي.
10- توجيه النصائح والإستشارات اللازمة بصفة دائمة في مراكز الأعمال المخصصة للأعضاء.

يتم تدريب مديري المراكز ورؤساء الاقسام. أما العضوية تكون تحت التجربة خلال عام، ويجب عليه تسديد القرض في موعده بالكامل. بعد العام يكون العضو كامل العضوية وكان سجل عمله ممتازاً علي المستويين الفردي والجماعي في العديد من القروض التي قدمت إليه.

أنواع وبرامج الإقراض:

يستفيد من النوع الأول من القروض، الأسر التي لايتجاوز دخلها الشهري 285 رنجيت، أو متوسط نصيب الفرد من الدخل في حدود 75 رنجيت في الشهر.

أما القرض الثاني فيوجه إلي المقترضين الفقراء الذين سبق لهم الاقتراض مرتين، وكان أداءهم جيداً من ناحية السداد، وتبلغ مستويات دخولهم الشهرية حوالي 600 رنجيت ماليزي. أما القرض الأخير فيوجه للفقراء الذين لديهم سجل جيد من الأداء، وسداد كامل في الوقت المحدد فيما يتعلق بالقروض الأولي، أو الثانية، ولديهم 25% من قيمة ممتلكاتهم.

هنالك قروض خاصة للتعليم والسكن.

ترتيبات الحصول علي القرض:

تكوين مجموعة عمل من الفقراء، من خمسة أشخاص، يكون أفراد كل مجموعة من نفس الجنس، ولاتكون بينهم صلة قرابة قوية. يتم تدريبهم بمعدل ساعة لمدة أسبوع لمعرفة وإستيعاب الشروط المعمول بها وتختبر المجموعة للتأكد من التعلم.

مركز المعلومات والإستعلام:

أ. يضم من مجموعتين إلي 8 مجموعات عمل.

ب. يوفر منبراً للتداول علي سير المشروعات، وتقديم التسهيلات والإستشارات الممكنة للأعضاء العاملين.

ت. يتم في العادة إختيار المساجد ونوادي القرية، أو منزل أحد الأعضاء لعقد اللقاءات.

نظام تسليم القرض:

كل 6 مجموعات يكونون مركزاً، وتقوم أكثر المجموعات إحتياجاً بعرض مخطط مشروعها أثناء التدريب، وتمتد فترة السماح إلي 3 أسابيع تحسب منذ الأسبوع الأول من بداية العمل. أو من بعد أسبوعين من إستلام القرض.

النتائج :

1- تم جمع معارف ومهارات وأساليب عن التنمية المستدامة، تصلح لزيادة الوعي عن التنمية المستدامة في الوطن العربي.

2- التمويل الرسمي وغيرى الرسمي، يعتبر عامل حاسم في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

3- المؤسسات القاعدية تمثل أس عملية تحقيق التنمية المستدامة.

4- للصين تجربة ناجحة ومتنوعة في مجالات تناسق سياسات التنمية المستدامة علي مستوي المركز والمقاطعات والمدن والقري، وتنظيم المجتمعات، وتنوع النشاطات وتقديم الخدمات الأساسية (المدخلات الزراعية،الصحة، التعليم، المياه، الطرق والكهرباء، التسويق) ويمكن تطبيقها في العالم العربي.

5- تجربة (إيطاليا) بواسطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في (السودان)، في تنفيذ مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية المستدامة، يمكن تطبيقه في جل الاقطار العربية، بالذات الجزء المتعلق بتنظيم المجتمع، وكيفية توليد رؤوس الأموال في الصناديق القاعدية، وبرنامج المرءة وتقديم الخدمات الأساسية وحماية البيئة.

6- تجربة البرازيل في تخفيف حدة الفقر (الوجه الآخر للتنمية المستدامة)، جلية يمكن الإستفادة منها، بالذات تجربة المؤسسات التي تشرف علي تنفيذ المشروعات بدقة.

7- التجربة الماليزية عملت علي زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التنمية لمستدامة، في مجال الصناعات الصغيرة ومعالجة الفقر

وتدريب المستفيدين علي الصرامة في التنفيذ، ونقلها للوطن العربي ميسور.

التوصيات:

1- تكوين الصندول العربي لتمويل مشروعات التنمية المستدامة في الوطن العربي، بإعتماد بنود له بالموازنات السنوية بالدول العربية.

2- إنشاء مؤسسات التدريب العربي، بالإضافة للقائمة، بغرض تدريب المستفيدين وتنظيمهم في مؤسسات قاعدية كضمانة لتحقيق التنمية المستدامة.

3- تبني الفكر التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، في الوطن العربي.

4- تطبيق نظريات التنمية المستدامة، في الدول العربية.

5- تطبيق التجربة الصينية في مجال تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر جديرة بالدراسة العميقة ونقلها بتصرف للوطن العربي، بالذات في مجال التنظيم، والتكوينات الرأسمالية، وتقديم الخدمات الأساسية ، وتنوع النشاط.

6- نقل تجربة البرازيل في مجال التمويل النقدي إلي الوطن العربي،

7- تطبيق تجربة ماليزيا في مجال تحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والصناعات الصغيرة في الدول العربية.

الخاتمة:

هذا الجهد البحثي يحتاج لرؤي المتخصصين في بعض الجوانب الأخري حتي تتم الاستفادة من نصف الرأي الذي يكون لدي الآخر.

دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها

د. ة لينا ماجد المعلوف/وزارة التربية والتعليم
د. يوسف نجم سمارة / وزارة التربية والتعليم
أ.د محمد سليم الزبون/الجامعة الاردنية

الملخص

دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مؤلفة من (22) فقرة، تم توزيعها على (214) طالب وطالبة في كلية الدراسات العليا وتم التأكد من صدقها وثباتها من قبل لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص، وبعد عملية توزيع الاستبانات وجمعها تم ترميزها وإدخالها الى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ومن أجل تحليل البيانات استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعادلة كرونباخ الفا واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وقد توصل الباحثين إلى النتائج التالية بعد القيام بعملية التحليل الإحصائي وعرضها على صيغة جداول، أن واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها جاءت بدرجة مرتفعة، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها حسب متغير (الجنس)، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها حسب متغير (المؤهل العلمي، والجنسية) وبناء على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحثين بعدة توصيات.

المقدمة

تعد التربية من الوسائل الهامة التي تساعد في بناء الإنسان الصالح فيما تحدثه التربية من تغير إيجابي في سلوك الإنسان

وتكوينه النفسي والعقلي والجسمي تجعله قادرا على إظهار إمكاناته وقدراته ومهاراته المختلفة لتحسينها والرقي بها؛ ليصبح قادرا على التكيف في المجتمع الذي ينشأ فيه، وبالتربية تصقل شخصية الإنسان وتتشكل حسب متطلبات المجتمع وسياسته وما يعود بأطر وتنظيمات مختلفة تجعل الإنسان يحدد توجهه ويرسم طريقه، أما عن الهدف الأساس للتربية بالنسبة للفرد فهو مساعدة الطلبة على التفكير الناقد السليم واتخاذ القرارات الصحيحة في حل مشاكلهم المختلفة لذا تحتل القيم المختلفة سواء الإيمانية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو الجمالية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها مكانة هامة في التربية، فالتربية لها نظام قيمي، تغرسه في نفوس أبنائها منذ الصغر، وتستمر في تعزيزه خلال مراحل حياة الإنسان المختلفة لأن القيم تلعب دورا أساسيا في تشكيل شخصية الإنسان فهي تحدد سلوك الفرد وتجعله قادرا على التكيف مع الحياة وما فيها من مصاعب، وتحقق له رؤيا واضحة عن معتقداته، وتصلحه نفسيا وخلقياً وتضبط شهواته، وتشكل له سوراً واقياً من الانحرافات الفكري والأخلاقي والنفسي والاجتماعي، حيث تعد التربية من أهم الأساسات التي تساعد في بناء الأجيال على التسامح والسلام من أجل العيش بحرية وأمان(وطفه،2012).

يعد التسامح أحد الفضائل الأخلاقية التي ترتقي بالنفس البشرية إلى مرتبة انسانية سامية تتحلى بالعفو واحترام ثقافة الآخر، وهو ضرورة اجتماعية لما له أهمية بالغة في حماية النسيج الاجتماعي لضمان تحقيق السلم الأهلي والأمن المجتمعي والقضاء على الخلافات والصراعات بين الأفراد والجماعات، والتسامح جزء أصيل في ثقافتنا العربية والاسلامية وقيمة الاسلام الحنيف وسختها الشريعة الاسلامية وحث عليها القران الكريم، والتسامح هو المفهوم الشامل والمضاد

لمعظم الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلبًا على الدول والمجتمعات والانسان بشكل عام وتعمل على النيل من حريته وكرامته بل وأحيانا من حياته، والناتجة في معظمها عن نقيض التسامح التعصب بكافة اشكاله ودوافعه، فالتسامح يعني في نهاية المطاف الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر والتعايش السلمي بين المعتقدات والأجناس المختلفة وتقبل الآخر كما هو واحترامه واحترام تفكيره ومعتقداته وحريته(الشمري،2009).

وتهدف ثقافة السلام إلى إيجاد استرتيجيات تفاوض وقائية، توسطية، تعاونية وتصالحية، تسعى إلى الحصول على حلول تكاملية، وتقوم ثقافة السلام على عدة مرتكزات وهي: أن أساس السلام هو احترام الحياة، والسلام قيمة سامية لدى الإنسانية، والسلام ليس مجرد وقف الحرب، والسلام سلوك وليس مجرد أقوال، والسلام يعني التزام الإنسان بمبادئ الحرية والعدالة والكساواة والتضامن، والسلام انسجام بين الإنسان والبيئة(الزبون، 2017).

وتعرف طه (2014، ص: 69) مفهوم ثقافة السلام: " بأنه العمليات التربوية التي تهدف إلى اكساب الطلبة المعلومات، وتعديل اتجاهاتهم، وتنمية مهاراتهم، وبناء قيم الحوار، وتقبل الآخر، والمواطنة، والمشاركة المجتمعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، اللازمة لإحداث التغيير في سلوكهم، والتي تعينهم على الحد من النزاع والعنف وحل المشكلات سلميا، وإيجاد بيئات مناسبة للسلام على مستوى الفرد والمجموعات، على أن يكون ذلك وفق إطار من الإلتزام العالمي".

مشكلة الدراسة

نظرا لما يلاحظه الباحثين من أحداث عنف تمر بها عدة جامعات بشكل ملفت للنظر، وذلك قد

يعود إلى تراجع في قيم السلام والتسامح وعدم القدرة على التعايش وتقبل الرأي الآخر، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

- ما واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟ وينبثق من هذه المشكلة الأسئلة التالية:
- هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الجنسية)؟؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع دور الجامعات الأردنية في تشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها و معرفة دور كل من متغيرات(الجنس، المؤهل العلمي، الجنسية) في واقع دور الجامعات الأردنية في تشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها.

اهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال الآتي :

- من شان هذه الدراسة لفت أنظار المختصين التربويين في الجامعة الأردنية و وزارة التربية والتعليم العالي الأردنية حول واقع ممارسة الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها.
- انها تجري في مرحلة تنحسر فيها قيم التسامح والسلام وتتراجع الثقافة السلوكية التسامحية في المجتمع الأردني لحساب ثقافة وسلوكيات التعصب والانغلاق والعنف والكراهية.
- ندرة الدراسات في هذا الموضوع في المملكة الأردنيه – حسب علم الباحثين.

- يتوقع من خلال ما ستتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج، أن تكون دراسة خصبة تفيد الباحثين في اجراء بحوث جديدة تتعلق في هذا المجال.
- أن تعود هذه الدراسة بالفائدة على الطلبة والقائمين على الجامعة الأردنية وذلك من خلال الوقوف على واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها.

مصطلحات الدراسة

السلام: هو ثقافة الحوار والمناقشة والإقناع في التعامل مع الآخرين، بدلا من فرض الرأي الواحد بالقوة والتهديد(كنعان، 2009، 33).

التسامح: هو تقبل الآخر واحترام معتقداته والإقرار بحقوقه رغم الاختلاف والتنوع الفكري والسياسي والديني والعرقي الاجتماعي وما شابه(ابو عرفه،22،2012).

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في العام الدراسي 2019/2018.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على جميع طلبة كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة، وقد تم تنظيمها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

أجرى الهندي والغويري(2008) دراسة هدفت إلى الكشف عن قيم التسامح التي يتضمنها كتاب التربية الإسلامية للصف العاشر الأساسي، والكيفية التي تتوزع فيه، وأثر الجنس في تقدير معلمي التربية الإسلامية لأهميتها؛ وذلك من خلال محاولتها الإجابة عن أسئلة ثلاثة تتناول هذه الجوانب، تكون مجتمع الدراسة من (104) معلمين ومعلمات للتربية الإسلامية، موزعين على (35) مدرسة أساسية، وتم اختيار عينة الدراسة من بين أفراد هذا المجتمع بطريقة عشوائية، فبلغ عددها (71) معلماً ومعلمة موزعين على (27) مدرسة أساسية تشتمل على الصف العاشر، واستخدمت الدراسة في جمع بياناتها أداتين إحداهما قائمة تحليل والثانية استبانة مكونة من (45) فقرة صنفت في سبعة مجالات. وجرى التأكد من صدق وثبات الأداتين بالطرق العلمية التي تتبع عادة في هذا الشأن. وبلغ ثبات القائمة باستخدام معادلة كوبر (89.0) في حين بلغ ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا (95.0) وللإجابة عن الأسئلة الثلاثة للدراسة استخدمت المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات واختبار "ت ."وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عدد قيم التسامح المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية (31) قيمة وعدد تكراراتها (85) وأن أكثر شكل من أشكال الكتاب الذي وردت فيه قيم التسامح كان محتوى الفقرات، جميع قيم التسامح الواردة في الاستبانة كانت ذات درجة كبيرة في أهميتها في تقدير المعلمين والمعلمات ودرجة تقدير معلمي التربية الإسلامية لأهمية قيم التسامح لا تختلف باختلاف جنسهم؛ حيث أظهرت نتائج اختبار T Testعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (= 05.0)بين متوسطات تقدير المعلمين وتقدير المعلمات.

أجرى المزين(2009) دراسة التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتصميم أداة الدراسة وهي استبانة اشتملت على(84) فقرة، موزعة على ستة محاور تغطي أبعاد الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، ممن هم في مرحلة التخرج المستوى الرابع أو الخامس والمسجلين في الفصل الدراسي الثاني من العام (2009) والبالغ عددهم(5878) طالباً وطالبة، منهم(2398) طالباً،(3480) طالبة، وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية طبقية قوامها(294) طالباً وطالبة ما يمثل (5%) من مجتمع الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ثقافة التسامح تسود في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت الخماسي، إذ بلغت نسبتها(70%)، أن دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات قطاع غزة في تعزيز قيم التسامح لدى الطلبة كانت ما بين الضعيفة والمتوسطة، كما تبين وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها تُعزى لمتغير الجامعة، ولصالح جامعة الأزهر ثم الإسلامية ثم الأقصى.

أجرى كراجر (Krager, 2010) دراسة هدفت إلى إجراء اختبار نظامي تحليلي يخاطب بإحترام وبطرق مباشرة وغير مباشرة تنبؤات حول تنمية دور وسلوك المواطنة، وبصفة خاصة تنمية دور المواطن وواجبه لدى الموظفين حتى يدخل في سلوكاتهم أثناء العمل، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتألفت عينة الدراسة من (185 (طالبة، و(30) طالباً من طلاب جامعة فلوريدا

الذين يعملون بمعدل (20) ساعة أسبوعياً كمشاركين في هذه الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة مدى مساهمة ودور الواجب الوطني بأهمية كبيرة في التنبؤ بسلوك وتصرفات المواطنة المنظمة، وعليه فإنّ واجب المواطنة يجب أنْ يعطى أهمية كبيرة في الدرسات المستقبلية التي تبحث حول سلوك وتصرفات المواطنة المنظم.

أجرى الكندري(2010) دراسة هدفت الكشف عن مفاهيم حقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية والحرية في المناهج والكتب التربوية المتضمنة في المدرسة الكويتية المعاصرة ومدى وعي الطلبة بها. وتكونت عينة الدراسة من (788) طالباً وطالبة من الصفين الثاني والثالث الثانوي الأدبي والعلمي في جميع المناطق التعليمية. واستخدمت أداتين: الأولى استبانة حقوق الإنسان طبقت على عينة الدراسة والثانية معيار تحليل محتوى الكتب المدرسية في تحليل مضمون (63)ك تاباً من كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية والاجتماعيات للبحث عن الموضوعات التي تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواثيق الدولية والحرية والعدالة والتسامح والشورى. وأظهرت النتائج أن المناهج المقررة في المدرسة الكويتية كما يشير تحليل مضمون الكتب المدرسية تفتقر وبصورة كبيرة جداً إلى قيم حقوق الإنسان، إذ لم يزد عدد الصفحات المخصصة لها عن (44) صفحة بنسبة (04.0)من عدد صفحات جميع كتب المباحث الثلاث، كما لم يتجاوز عدد الموضوعات المخصصة لهذه الحقوق في تلك الكتب عن عشر موضوعات بنسبة (0.3 حيث كان للتسامح ما نسبته (0.3)إضافة إلى ما سبق أظهرت النتائج أن وعي الطلبة بمواثيق حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية سجل انخفاضاً كبيراً في مختلف المستويات.

أجرى لابييز(Lapayese ,2012) دراسة هدفت تعرف دور المربين في تعليم حقوق الإنسان والتسامح، قام الباحث بإجراء دراسة على ستة مربين لديهم خبرة في حقوق الإنسان والتسامح ، في ولاية كاليفورنيا مستخدما أدوات الدراسة التالية كمصدر للبيانات: المقابلات، الملاحظات الصفية ومنهاج تعليم حقوق الإنسان، وقد كشفت الدراسة أن العائلة والجنس وعنصر الهوية والمنظمات الحقوقية أثرت على المعلمين ليصبحوا معلمي حقوق إنسان، كما وأن تربية حقوق الإنسان أثرت في كيفية إدراكهم لأنفسهم وقد رأوا في أنفسهم كعناصر تغيير وعناصر دفاع عن طلبتهم ومعلميهم .وقد ألقت الدراسة الضوء على تعليم حقوق الإنسان والتسامح في الصف، وبعد تحليل المقابلات والمشاهدات الصفية، والمنهاج، توصل الباحث بان هناك أربعة مكونات أساسية لحقوق الإنسان في الصف وهي: التنوع الثقافي، خبرة التلميذ الكامنة، أساليب المشاركة، والنشاط الاجتماعي، كما توصل الباحث إلى أن المربين أشاروا إلى أن تطبيق حقوق الإنسان في التعليم الصفي وتضمينها في التعليم يزيد من وعي الطلاب نحو حقوقهم ويسمح لهم بمناقشة قضايا غير عادية، كما وترتقي بتفكيرهم الناقد في التفاعل الاجتماعي، وتخلق لديهم بيئة صفية ديمقراطية. وبنفس الأهمية أشار المربون إلى محددات وعوائق تعليم حقوق الإنسان، مثل المناهج المحددة، عدم اهتمامات الطلبة، التناقضات، طبيعة تعليم حقوق الإنسان والتسامح ، وأخيرا قلة مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان.

أجرى السليقي(2012) دراسة هدفت التعرف إلى مجالات التسامح التي يفترض أن يتضمنها منهاج التربية الإسلامية للمرحلة

الثانوية، ومدى توفر تلك المجالات في محتوى منهاج التربية الإسلامية، ووضع تصور مقترح لاثراء محتوى منهاج التربية الإسلامية المقرر على المرحلة الثانو ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الأدوات عدة ادوات منها قائمة لتحديد مجالات التسامح، ومن ثم قام بعرضها على الخبراءالمختصين لتعديلها وإبداء ارائهم فيها، تحليل محتوى منهاج التربية الإسلامية المقرر على طلبة المرحلة الثانوية للتعرف على مدى توفر مجالات التسامح فيها. وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية معادلة هولستي لحساب ثبات بطاقة التحليل عبر الأفراد ، كما استخدم النسب المئوية لحساب درجة تواجد قيمة التسامح في كل مجال في المحتوى. التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية ، كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها افتقار كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية للجوانب الدينية والاجتماعية والعلمية والسياسية المتعلقة بقيمة التسامح التي يجب العمل على إثرائها بما يتلاءم والطلبة المتعايشين في فلسطين ووضعها الخاص، وضعف اتصال مناهج التربية الإسلامية في فلسطين بواقع الطلبة من قيم التسامح، وقصور المنهاج في تلبية حاجاتهم في هذا الجانب، حيث لابد من التأكيد على أهمية ربط المقررات بقيم التسامح وحياة الطلبة، وترسيخ مبدأ التسامح لكل زمان ومكان ، قصور المناهج في تدريس الأحكام الشرعية المتعلقة بقيمة التسامح.

وأجرى الهنيدي (2014) دراسة تحليلية لآراء طلبة الدبلوم العالي في التربية حول جوانب ثقافة السلام، ومعوقات تطبيقها في مصر، والتي هدفت إلى الكشف عن طبيعة ثقافة السلام، مفهومها وأهدافها وأواعها وطرقها، وقد اقتصرت الدراسة على طلبة

الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2014/2013 من طلبة الكليات الأدبية والعلمية في جامعة قناة السويس، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أفراد عينة الدراسة على وعي بمفهوم ثقافة السلام، وأن نسبة كبيرة من شباب الجامعات تنعم بتقديرها لذاتها، وأن أهم معوقات نشر ثقافة السلام بين الطلبة هي عدم وضوح الرؤية، وقلة المعارف عن موضوع ثقافة السلام، والعنف لدى الطلبة في المدارس والجامعات، والتعصب، وضعفدور الأسرة والمدارس والجامعات في نشر ثقافة السلام.

قام المواجدة والمواضية والرشايدة(2014) بدراسة هدفت التعرف إلى ثقافة السلام ومفاهيمها المختلفة وأنواعها ومعيقاتها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل مفاهيم السلام، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن ثقافة السلام في التربية الإسلامية لها معان عديدة يجمعها رابط إرادة الخير وطاعة الله، والعدل والحق والصلح والمحبة والسلام.

وأجرى ايشاي(Asiyai,2015) دراسة هدفت التعرف إلى استراتيجيات الإدارة الفعالة للتعليم العالي لبناء ثقافة السلام في بيجيريا، وهي دراسة استقصائية اعتمدت التصميم بأثر الأمر الواقع، وقد تكونت عينة الدراسة من (1480) عضوا من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وقد طبقت الدراسة على اثنتي عشرة جامعة حكومية في جنوب نيجيريا وتم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وقد كشفت النتائج أن المناهج ذات الصلة بالمهارات الحياتية والمناخ المؤسسي والتمويل لها علاقو باستراتيجيات الادارة الفعالة للتعليم لبناء ثقافة السلام في نيجيريا وأنه يجب على الجامعات أن تعتمد فهم التربية من أجل السلام في جميع

الدورات التدريبية في الجامعات لبناء ثقافة السلام، وأن نقص السلام في الجامعات من شأنه أن يؤدي إلى الكراهية والتوتر وعدم الثقة والشك المتبادل مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

أجرى ابو غالي والنجار (2017) دراسة هدفت تعرف دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الأقصى ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة قوامها (320)طالب وطالبة و(40) من أعضاء الهيئة التدريسية، واستخدما استبانتين للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية حول دور التعليم العالي في تمنية قيم التسامح وتمت معالجة باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وتحليل التباين الثنائي واختبار (LSD) البيانات إحصائيا للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية. أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لدور جامعة الأقصى في تعزيز قيم التسامح من وجهة نظر الطلبة، جاءت بمتوسط (22.3)،بانحراف معياري (54.0) وبوزن نسبي (5.64)، %ومن وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بلغت (18.3)، بانحراف معياري (54.0) وبوزن نسبي (6.63) %كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق في دور جامعة الأقصى في تنمية قيم التسامح تبعاً لمتغيري للتفاعلات الثنائية بين الجنس والانتماء الجنس والانتماء السياسي، ولا يوجد أثر دال إحصائيا السياسي للطلبة. كذلك لا يوجد فروق في دور جامعة الأقصى في تنمية التسامح تبعا لمتغير الجنس من 11 سنة، ولا يوجد لمتغير سنوات الخدمة لصالح أكث لأعضاء الهيئة التدريسية، بينما يوجد فروق تبعا للتفاعلات الثنائية بين الجنس وسنوات الخدمة لأعضاء الهيئة التدريسية.

أجرى الزبون وحسن (2017) دراسة هدفت التعرف على واقع دور الجامعات الأردنية الرسمية في نشر ثقافة السلام من وجهة نظر طلبتها، واقتراح أسس تربوية لنشر ثقافة السلام في الجامعات الأردنية الرسمية ليهم، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2016/2015، وتكونت عينة الدراسة من (300) طالبا وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من الجامعة الأردني، واليرموك، ومؤتة، تم استخدام المنهج المسحي، ووزعت الاستبانة على خمس مجالات وهي: تعزيز الاندماج الاجتماعي، نبذ التطرف، نبذ العنف، نشر القيم الإنسانية، تعزيز الحوار، وبينت النتائج أن تقدير واقع دور الجامعات الأردنية الرسمية في نشر ثقافة السلام بدرجة متوسطة، وجاءت النتائج في جميع المجالات بدرجة متوسطة.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع السلام نلاحظ أنها تناولت موضوع السلام والتسامح، فقد أكدت جميعها على أهمية السلام والتسامح في المنظمة التعليمية والجامعات مثل دراسة (Asiyaia,2015) ودراسة (الزبون وحسن، 2017)، وبهذا تلتقي الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في موضوعها، فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الاطلاع على الأدب النظري نتائج الدراسات التي أثرت المعارف النظرية ودعمت وأسست لمشكلة الدراسة.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها من الدراسات العربية التي هدفت تعرف واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها من وجهة نظر

طلبة الدراسات العليا، أيضا تميزت عن غيرها من الدراسات في اختلاف مجتمع الدراسة حيث اشتمل مجتمع الدراسة كافة طلبة كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية الرسمية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية تم اختيار منهم عينة عشوائية بحجم (230) طالبا وطالبة، تم توزيع عليهم استبانه استرد منها (214) صالحة للتحليل وفيما وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (1)توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئويه
الجنس	ذكر	130	60.7
	انثى	84	39.3
	المجموع	214	100.0
المؤهل العلمي	ماجستير	119	55.6
	دكتوراه	95	44.4
	المجموع	214	100.0
الجنسية	اردني	55.6	119
	غير ذلك	44.4	95
	المجموع	100.0	214

أداة الدراسة:

قام الباحثين بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، كدراسة (الزبون وحسن، 2017) وقد تضمنت الاستبانه قسمين القسم الأول البيانات التعريفية، أما القسم الثاني فتضمن بيانات متغيرات الدراسة حيث بلغت عدد فقرات

الأداة (22) فقرة، وقد صممت على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale)خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالإتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة: خمس درجات، وموافق: أربع درجات، ومحايد: ثلاث درجات وغير موافق: درجتان، وغير موافق إطلاقا: درجة واحدة .

صدق الأداة:

لقد تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال العلوم التربوية وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونه(22) فقرة، وبناءً على ذلك فان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة الفا كرونباخ فقد بلغ معامل الثبات (0.80) وهذه القيم التي تم التوصل إليها لمعاملات الثبات مناسبة وتفي بغرض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية
2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة
3. اختيار عينة الدراسة
4. توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة
5. تفريغ البيانات وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS ، فقد استخدم الباحثين

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ، ومعادلة كرونباخ الفا، واختبار(ت) لعينتين مستقلتين.

عرض النتائج ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها و من اجل تحقيق ذلك استخدم الباحث استبانة مؤلفة من(22) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (214) طالب وطالبة بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية، ولتفسير نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية التالية:

- اقل من 2.5 درجة تطبيق منخفضة
- 2.5-3.5 درجة تطبيق متوسطة
- اكبر من 3.5 درجة تطبيق مرتفعة

وفيما يلي عرضا لنتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، والجداول التالية تبين ذلك :

جدول رقم(2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
4	تساعد البيئة الجامعية على تكوين صداقات بين الطلبة.	4.31	0,81	1	مرتفع
13	تؤكد النشاطات الجامعية على الأنشطة الجماعية	4,22	0,82	2	مرتفع
14	تؤكد سياسة الجامعة على مبادئ التكافل الاجتماعي.	4,19	.0,84	3	مرتفع
5	تقيم الجامعة نشاطات تهدف ترسيخ العمل التطوعي.	3,92	0,91	4	مرتفع
10	تقيم الجامعة فعاليات مختلفة لتعزيز مهارات الاتصال والتواصل لدى طلبتها.	3,85	0,78	5	مرتفع
11	تقيم الجامعة نشاطات منهجية تهدف غلى تعزيز احترام الآخر.	3,81	.0,86	6	مرتفع
16	تؤكد الجامعة عبر موقعها الإلكتروني على الأخطار الناجمة عن التكنولوجيا.	3,77	0,83	7	مرتفع
15	تسمح الأنظمة والقوانين الجامعية قبل الطلبة من ديانات مختلفة.	3,75	0,82	8	مرتفع
19	تنمي بعض المساقات الدراسية المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة.	3,72	0,85	9	مرتفع
22	تغرس بعض المساقات الدراسية قيم العدالة.	3,71	0,86	10	مرتفع
18	تستثمر الجامعات المناسبات لترسيخ مبادئ التسامح	3,67	0,86	11	مرتفع
21	تشجع الجامعة التفكير الموضوعي في حل المشكلات من خلال المحاضرات.	3,60	0,87	12	مرتفع
20	تتمثل الجامعة قيم التسامح في تعاملها مع الطلبة.	3,58	1,00	13	مرتفع

2	تسمح القوانين الجامعية قبول طلبة من جنسيات مختلفة.	3,49	0,90	14	متوسط
6	تتبنى الجامعة نشاطات للتوعية بمخاطر الإرهاب بكافة أشكاله.	3,44	0,93	15	متوسط
12	تنظم الجامعات محاضرات تحث على نبذ العنصرية بكافة أشكالها.	3,43	0,99	16	متوسط
17	يوضح أعضاء هيئة التدريس مخاطر استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لإثارة الفتن.	3,42	0,92	17	متوسط
9	يحترم الطلبة الحرية الفكرية لزملائهم داخل الحرم الجامعي.	3,29	1.10	18	متوسط
7	تتبنى الجامعة عقد ورشات عمل توضح مفهوم التعصب لتعية الطلبة بمخاطره.	3,05	0,93	19	متوسط
3	تحرص بعض المساقات الجامعية على توضيح مفهوم العنف بشكل متكامل.	2,99	1,10	20	متوسط
8	توجه أنظمة الجامعات طلبتها للتعامل مع قضايا العنف الجامعي.	2,87	1,10	21	متوسط
1	تعقد الجامعة ورشات عمل لترسيخ "مبدأ الحوار أساسا لحل المشكلات".	2,38	0,85	22	متوسط

يتضح من خلال البيانات في الجدول السابق أن واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (2.38) إلى (31.4)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها انت مرتفعة، وذلك بدلالة

المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.58) اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (المزين، 2009) ودراسة (اب غالي النجار، 2017).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى الدور الفعال الذي تؤديه الجامعات في تلاقح الأفكار والمهارات خلق نشر ثقافة السلام والتسامح إحداث تغييرات في سلوكيات الطلبة من خلال التعليم.

وحازت الفقرة الرابعة وتنص "تساعد البيئة الجامعية على تكوين صداقات بين الطلبة" (4.31)، على الرتبة الأولى.

وقد يعزو الباحثين هذه النتيجة إلى أسس القبول في الجامعات الأردنية والتي هي حاضنة لمختلف الجنسيات العربية الدولية ومختلف شرائح المجتمع.

وقد تعزى النتيجة أيضا إلى الإنفتاح من قبل الجامعة الأردنية على المجتمع المحلي والإقليمي والدلي من خلال التبادل الثقافي بين الدول المختلفة.

وحازت الفقرة الثالثة عشر على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.22) وتنص" تؤكد النشاطات الجامعية على الأنشطة الجماعية " وقد تعزى النتيجة أيضا إلى انخراط الطلبة في المشاركة في الأنشطة الجماعية لما لها من أهمية في صقل مهاراتهم توجيهها بشكل إيجابي لخدمة الوطن.

حازت الفقرة الرابعة عشر على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.19) والتي تنص " تؤكد سياسة الجامعة على مبادئ التكافل الاجتماعي" وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى انطلاق أهداف التعليم العالي في الجامعات الأردنية من فلسفة المجتمع والثقافة العربية الإسلامية التي تؤكد على مبدأ التكافل الاجتماعي.

جاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة التاسة بمتوسط حسابي (2.87) التي تنص" تعقد الجامعة ورشات عمل تهدف إلى التوعية بحقوق الطفل".

وقد يعزو الباحثين هذه النتيجة إلى اعتقاد المسؤولين في التعليم الجامعي أن هذا الدور منوط بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في مراحل العمر المبكرة المتوسطة.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة الأولى بمتوسط حسابي (2.38) والتي تنص "تعقد الجامعة ورشات عمل لترسيخ "مبدأ الحوار أساسًا لحل المشكلات".

وقد يعزو الباحثين هذه النتيجة إلى عدم كفاية ورشات العمل التي تعقدها الجامعات لترسيخ مبدأ الحوار أساس حل المشكلات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:
هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(**α =0.05**) في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغير

أ) الجنس

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات السابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم (**3**)

نتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها حسب متغير الجنس

المتغير	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	130	42.3	1.30	2.175	0.03
	انثى	84	2.25	.220		

(دال إحصائيا عند مستوى الدلالة **α** = 0.05)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α =0.05**) واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغير الجنس، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.03) وهذه القيمة أقل من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى عدم قبول الفرضية

الصفرية، ومن خلال البيانات السابقة تبين أن الفروق في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها كانت لصالح الذكور وذلك بدلالة المتوسط الحسابي (2.34) كونه أعلى من المتوسط الحسابي لدى الإناث اختلفت النتيجة مع دراسة (الهندي والغويري، 2008) ودراسة (أبو غالي والنجار، 2017).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع درجة النضج والوعي لدى الطلبة الذكور نتيجة احتكاكهم بالحياة الجامعية بشكل أكبر من الإناث وذلك لطبيعة العادات والتقليد التي تقيد الفتاة بشكل عام.

ب) المؤهل العلمي:

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة+
المؤهل العلمي	ماجستير	119	2.28	.32	1.323-	0.18
	دكتوراه	95	2.33	.20		

+ (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة **α** = 0.05)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α =0.05**) في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها حسب متغير المؤهل العلمي فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.18) وهذه القيمة أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى عدم رفض الفرضية الصفرية. وقد تعزى هذه النتيجة كون المقررات الدراسية متشابهة في المرحلة الجامعية ذات

الصلة بقيم السلام والتسامح وبالتالي يتشرب الطلبة هذه القيم مع المقررات الدراسية على اختلاف مؤهلهم العلمي.

ج) متغير الجنسية:

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغير الجنسية

المتغير	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة ۞
الجنسية	أردني	119	12.3	7.2	0.134	0.89
	غير ذلك	95	2.30	30.		

۞ (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في واقع دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام التسامح لدى طلبتها وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها تعزى لمتغير الجنسية، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.89) وهذه القيمة اكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى عدم رفض الفرضية الصفرية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الثقافة العربية و الإسلامية ثقافة تسامح وتعايش وسلام، ولا يوجد أي عائق يحول دون التعايش بروح التسامح الذي هو في الأساس الاعتراف بالآخر واحترامه والتعايش معه على أساس أن للناس كافة حقوقا انسانية متساوية من حيث هم بشر.

التوصيات

1- عقد المزيد من المؤتمرات تحت عنوان السلام والتسامح في إطار الجامعة ودعوة قطاعات المجتمع المختلفة للأنضمام والمشاركة فيها.

2- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية لمعالجة الظواهر الدخيلة على ثقافتنا

كالتعصب والانغلاق العقلي، وقلة المشاركة في الأعمال التطوعية.

المراجع العربية:

- ابو عرفه، محمد راشد(2012). القيم التدينية بين النظرية والتطبيق، دار النبهان للنشر والتوزيع: بنغازي.
- الزبون، محمد سليم وحسن، سميرة(2017). أسس تربوية مقترحة للجامعات الأردنية الرسمية لنشر ثقافة السلام لدى طلبتها. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 23(4)، 461- 501.
- السليقي محمد صالح (2012). مدى تضمن محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لقيمة التسامح وتصور مقترح لإثرائها،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية: غزة.
- الشمري، حسام محمد (2009). الاتجاه الأخلاقي في الفكر الاسلامي، مكتبة الانجلو المصريه.
- طه، سهام محمد(2014). ثقافة السلام في الميزان دراسة تحليلية نقدية، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للمشر والتوزيع.
- الكندري،حسام (2010). الكشف عن مفاهيم حقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية والتسامح والحرية في المناهج والكتب التربوية المتضمنة في المدرسة الكويتية دراسة. مجلة العلوم التربويه، 6(3).
- كنعان، أحمد(2009). دور المنلهج التربوية في تعزيز السلام، مؤتمر رسالة السلام في الإسلام، سوريا، لبنان.
- المزين، عبد الجبار(2009). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلاميه: غزة.

- المواجدة، بكر والمواضية، رضا والرشايةن محمد (2014). ثقافة السلام والوقاية من الإرهاب من منظور التربية الإسلامية والأمم المتحدة. دراسات الجزائر، (32)، 108- 324.
- النجار، يحيى أبو غالي، محمود (2017). دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية. مجلة العلوم الانسانية، 21(1)، 443-423.
- الهندي، صالح ذياب والغويري، مها سلامه (2008). قيم التسامح المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف العاشر الأساسي في الأردن وتقدير أهميتها من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية. مجلة دراسات، العلوم التربوية، 35(2).
- الهنيدي، جمال (2014). دراسة تحليلية لآراء طلاب الدبلوم العالي في التربية حول جوانب ثقافة السلام ومعوقات تطبيقها. مجلة البحوث النفسية والتربوية، 29مصر، (2)، 161- 183.
- وطفة ، على أسعد (2012). التربية على قيم التسامح " .مجلة التسامح للدراسات الفكرية والإسلامية ، 11 .

المراجع الاجنبية:

Krager, T. (2010). **The influense of an organizational citizen role identify on organizational citizenship behavior**، University of South Florida، DAI.

Asiyai, R(2015). **Strategies towards Effactive Management of Higher Education for Building a Culture of Peace in Nigeria** (Unpublished Thesis), Delta State University, Abraka, Nigeria.

lapayese, Yvette, (2012) " **The work of human rights educators: critical pedagogy in action"**. University of-California, Los-Angeles. ERIC.